

حضارة واحدة

سلسلة كتب مترجمة تصدرها
مؤسّسة الفكر العربي

لم نَعُد وحدَنا في العـــالَم

"النّظام الدّولي" من منظورٍ مُغايرٍ

برتران بادي

ترجمة: د. جان ماجد جبّور

لم نَعُد وحدَنا
في العــــالَم

"النّظام الدّولي" من منظورٍ مُغايرٍ

قيل لنا مراراً وتكراراً إنّ العالَم يزداد تعقيداً ويصعب فكّ رموزه. إنّ النّظام الذي ساد إبّان الحرب الباردة أعقبه اضطراب جيوسياسيّ جديد يُهدِّد بالانزلاق نحو "الفوضى". فضُعْف الولايات المتّحدة، وظهور عمالقة اقتصاد جُدد، والبروز المفاجىء لما يُسمّى بـِ "الدّول المارِقة" ولمنظّمات إرهابيّة خارجة على السيطرة، كلّها مسائل تُثير القلق وتغذّي الحنين أحياناً لنظامٍ قديم لم يعرف في أيّ وقت من الأوقات الاستقرار الذي يُنسب إليه.

في هذا الكتاب المفصليّ، يتخلّى برتران بادي نهائياً عن التفسيرات السهلة أو المتوافَق عليها. وهو يذكّرنا بأنّنا "لم نَعُد وحدَنا في العالَم"، وأنّ الوقت حان لكي نتخلّص من التصنيفات الذهنيّة للحرب الباردة، والتوقّف عن التعامل مع كلّ الذين يُعارِضون نظرتنا إلى النّظام الدوليّ وكأنّهم "منحرفون" أو "برابرة". إنّه يُخاطِب بقوّةٍ دبلوماسيّةَ الدّول الغربيّة التي ترغب بالاستمرار في حُكْم العالَم بعكس مسار التاريخ، وعلى وجه الخصوص دبلوماسيّة فرنسا التي غالباً ما تتأرجح بين الغطرسة والتردّد والغموض.

تُعاني لُعبة القوّة من التأزّم. لم يَعُد بإمكان النّظام الدوليّ الخضوع لتحكّم نادٍ صغير من الأوليغارشيّين الذين يستبعدون الضعفاء، ويتنكّرون لمتطلّبات المجتمعات، ويتجاهلون المطالبات بالعدالة التي تنبثق عن عالمٍ جديد تتزايد فيه الجهات الفاعلة وتتنوّع، وتكون أكثر تحسّساً إزاء أيّ نهجٍ تعسّفي. لهذا السبب، يُقدّم هذا الكتاب منطلقاتٍ للتفكير بنظامٍ دوليّ عادل، أو أقلّ ظُلماً.

برتران بادي، هو أستاذ العلاقات الدّولية في معهد العلوم السياسية في باريس. صدر له العديد من المؤلّفات التي تُعتبر مرجعاً في العلاقات الدّولية، وقد تُرجِم معظمها إلى اللّغة العربية. من آخر إصداراته: "الدبلوماسي والدخيل" (2008)، "دبلوماسية التواطؤ" (2011)، "عجز القوّة" (2004، أُعيدت طباعته 2014)، "زَمَن المَذلولين" (2014). شارك في تحرير "الموسوعة العالميّة للعلوم السياسيّة" (2011).



مؤسّسة الفكر العربي
شارع الجامع العمري، الوسط التجاري، بيروت
ص.ب.: 524-11بيـروت – لبنان
هاتف:00 71 99 1 961+ – فاكس:01 71 99 1 961+
www.arabthought.org – info@arabthought.com

توزيع:


منتدى المعارف alMaaref Forum
بناية "طبارة" - شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت
ص.ب.: 113-7494حمرا - بيروت 2030 1103 - لبنان
هاتف: 749140 1 961+ - فاكس: 749141 1 961+
بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb





لم نَعُد وحدَنا في العالَم

«النّظام الدّولي» من منظورٍ مُغايرٍ

تأليف: برتران بادي

ترجمة: د. جان ماجد جبّور

Nous ne sommes plus seuls au monde -
Un autre regard sur l'«ordre international»

الطبعة الأولى بالعربيّة 2016م ـ 1437هـ

ISBN: 978-9953-0-3804-9

سعر الكتاب 8$

المراجعة اللغوية والتدقيق:

مركز البحوث والدراسات في مؤسّسة الفكر العربيّ



مؤسّسة الفكر العربي

شارع الجامع العمري، الوسط التجاري، بيروت

ص.ب.: 524 - 11 بيروت - لبنان

هاتف: 100 997 1 961+ - فاكس: 101 997 1 961+

www.arabthought.org - info@arabthought.org



المحتويات

مقدّمة الطبعة العربية

طوال مسيرتي الجامعيّة، وفيما كنت أُدرِّس مادّة العلاقات الدولية، ثمّة مفارقة كانت تُضايقني، من دون أن أتمكّنَ من تحديدها بدقّة: في هذه اللّعبة السلسة والواضحة التي يحكمها مبدأ التساوي في السيادة بين الدّول، كان انعدام المساواة بين اللّاعبين الدوليّين يبدو جليّاً لأيّ مراقبٍ حصيف. وكان هذا الخَللِ الخطِر في العلاقات الدّولية يَلقى تفسيرات مختلفة لم تَكُن إلّا لتزيد من تسخيفه وابتذاله. كان بعضهم يُحدّثنا عن لُعبةِ هيمنةٍ منطقيةٍ وراسخة، ومن ثمّ عن التبعية وعن مرحلة ما بعد ـ الاستعمار. وكان بعضهم الآخر يُبرِز ما للتفاوت في التنمية، أو لعمليات التحديث غير المكتمِلة من أثرٍ مُعطِّل. مع ذلك، كان هناك عامل آخر أكثر حَسماً، وربما على درجةٍ أعلى من التدبّر والتخطيط، وفي الواقع أكثر لؤماً وصفاقةً. وفيما كنتُ أتأمّل في هذا اللُّغز، وجدتُ عنوان كتابي الأخير. هكذا وأنا أقتربُ من سنّ التقاعد بوعيٍ متحرّرٍ، أردتُ أن أجعلَ من هذا العنوان صرخةَ التفافٍ علميّ، وإنسانيّ أيضاً، وبالتالي سياسيّ. من هنا اقترحتُ على ناشر الكتاب أن يكون عنوانه «**لم نَعُد وحدَنا في العالَم**»، وقد وافقَ في الحال.

ذاكَ كان، على ما بدا لي، التعبير الأوضح والأعمق لهذه المفارقة، وما أردتُ أن أوضحه لقرّائي: اخترَع العالم الأوروبي، منذ عصر النهضة، نظاماً دوليّاً لا نزال جميعاً إلى اليوم وَرثَته ووكلاءه. ولكنْ، في الوقت نفسه، كانت تتمّ بلْورة هذا النّظام الدوليّ وبناؤه كمجرّد نظامٍ مُقفلٍ فحسب، كنادٍ منغلقٍ على ذاته وغير قادرٍ على التفكير في مَن هُم خارجه، ولا التفكّر بالطبع بالعَولَمة الآتية. هذا الانغلاق كان مفهوماً في زمنٍ كانت فيه الاتّصالات بين القارّات محدودة جّداً، لكنّه سرعان ما أفضى إلى كلّ التجاوزات، ولاسيّما إلى هذا الاختراع المُريع لفكرة العالميّة التي قادت إلى تصوّر الآخر فقط من خلال تماثله المتنامي مع صورة الأوروبي. في هذا الإطار، تمّ ارتكاب كلّ التجاوزات: الاستعمار، هرميّة الثقافات، معايير حضارة متفوّقة، وبالأخصّ عدم القدرة الهائلة على تقبّل الآخر.

تعقّدت الأمور بسرعةٍ كبيرةٍ في القرن العشرين، إثر عمليةِ إنهاءٍ للاستعمار عنيفة وفاشلة، واتّباعِ قسريّ في البلدان التي نالت الاستقلال لنموذجِ غربيّ للدّولة لا يَتطابق مع تاريخ تلك البلدان، ما أدّى بالتالي إلى المزيد من التسلّط وإحلال حاكميّة عالمية لم يطرأ عليها أيّ تحسين تقريباً، قامت بكلّ بساطة بإقصاء قارّات بأكملها. في غضون ذلك، أتَت العَولَمة لتُسرِّع كلّ شيء، وتُضخِّم كلّ شيء، وصولاً لاستثارة أشكالٍ مأسويّة جديدة من العنف الدّولي. وها نحن اليوم ندفع الثمن!

تلك هي، في رأيي، عبرة التاريخ وحكمه القاسي على الأفعال التي تندرج في عدم الوعي للماضي. مع ذلك، تحظى هذه الأفعال

بحُكمٍ مخفّف، لا بل بالعفو أحياناً، نظراً للسياق الضاغط في تلك الحقبة الذي لم يكن يساعد البتّة على تصوّر الغَيرية، والذي بقيَ رهينةَ جهلٍ فاضحٍ بالآخرِ البعيد والمُختلف. لذلك، فإنّ مشروع هذا الكتابِ يتّجهُ بلا تردّد نحو الحاضر والمستقبل. إنّه يعتزم، انطلاقاً من هذه الفرضية، إعادة النّظر في النّظام الدّولي الذي لا يشبه بأيّ شيء نظاماً مُنبثِقاً عن «المَدَد الغيبيّ» المتمثّل بتدخّل قوى غير منظورة تستوجِب الامتثال لها. إنّه يتركّز بكلّ بساطة على فهمٍ واعٍ لهذه البشرية المتروكة إلى مصيرها والتي تحوّلها نظرة مُتغطرسةٌ بسرعةٍ هائلة إلى ضحيّة لمؤامرة همجيّة... إنّني على قناعة بأنّ معظم العنف الذي نعاني منه يتأتّى من سوء الفهم هذا، ومن هذا التجاهل الدائم للآخر، ومن افتقارنا للروح الغَيريّة، وأنا أسعى هنا لإقامة البرهان على ذلك. إنّ العالَم ينحو باتّجاه كثير من القسوة، لأنّنا نريد أن نقاربه من خلال أنفسنا حصرياً. فلو كنّا نُدرِك حقّاً أنّنا لَسنا وحدَنا في العالَم لتوصّلنا إلى فهمٍ آخر للوجود الجماعي، وهو بما لا يُقاس أكثر نزوعاً إلى السِّلم وأكثر مَيلاً إلى التضامن. تُشكِّل فرضيّتي إذاً المفتاح لفَهم الساحة الدّولية المُعاصرة ووصفها، هذه الساحة التي نتسرَّع في اعتبارها عصيّةً على الفَهم والتوصيف.

يَنجم عن ذلك مباشرةً رسالة سياسية. لم يحصل في أيّ وقتٍ مضى أن كانت الطبقة السياسية التي تحكم الساحة الدّولية على هذا القَدْر من العماء في تحليلها لعالمٍ ليست على استعداد في الواقع لاستيعابه. فأخطاء سوء التقدير الفاضحة في مجال العلاقات الدّولية المُعاصِرة راهناً لها العديد من المسمّيات نظراً لكثرتها: مذهب المحافظين الجُدد، إمبريالية، تسلّط

دبلوماسي-عسكري، تدخّل، قومية شعبويّة، من دون أن ننسى هذا النّزوع البدائي للحرب الذي يقوم على استعمال المدفَع في مواجهة الأزمات التي ترتدي طابعاً اجتماعياً أكثر ممّا هو سياسيّ، والتي تُدمي نظامَنا الدّولي. هذه الانحرافات لا تخضَع لأيّ حتميّة، ويمكن أن نتجاوزها إذا ما أعدنا الاعتبار لدبلوماسيّة مَنسيّة، وإذا ما أخذنا في نهاية المطاف بعَيْن الاعتبار جديّاً الأمن البشري، من خلال الحدّ من التفاوتات العالمية ووضع الآخر في صلب حركة إنسانية جديدة.

إنّ العالم العربي يعيش أكثر من أيّ منطقة أخرى وسْط هذه الآمال والآلام والإخفاقات. وربما تحوَّل إلى فوَّهة بركان جديدة للعالَم، والرهينة المفضّلة للأسف لسوء الفَهم الراسخ هذا. لذا كان من الطبيعي أن يكون حاضراً جدّاً في ذهني حين كنتُ أقوم بإعداد هذا الكتاب. لقد علّمتني مِئات الأسفار التي قُمت بها إلى مختلف أقطار العالم العربي كثيرٍ من الأشياء. هناك أدركتُ الحجمَ الذي لا يُحتمل للمعاناة، والحاجة الملحّة إلى عدم اليأس في التفتيش عن قبولٍ حقيقي بالآخر. هذا القبول من حيث الأساس لا ينفصل عن تاريخ العالم العربي، لأنّه ما من منطقة أخرى على وجه المعمورة شكّلت بهذا القَدْر رابطاً ما بين ثقافات عديدة وشديدة التنوّع والاختلاف. في هذا العالم العربي الشاسع، كانت فلسطين هي الأرض الوحيدة التي لم أتمكّن من زيارتها. مع ذلك، فإنّ شعبها هو الضحيّة الأولى لكلّ ما وصفتُه في الكتاب، ضحيّة جهل هذا المبدأ الذي أردتُ تسليطَ الضوء عليه، والذي يذكّرنا على الرّغم من الانجرار وراء الاحتلال والهَيمنة والغَطرسة

وغريزة التفوّق المُخزية، أنّنا «**لم نَعُد وحدَنا في العالَم**». لذا فإنّ هذه النسخة العربية مُهداة له، كما لآلامه وانتظاراته. ولا بدّ لي في النهاية من توجيه الشكر لصديقيّ هنري العويط وجان جبّور لثقتهما وحسّهما الراقي، واللذَين بفَضلهما أبصَرت هذه الطبعة العربيّة النور.

برتران بادي

باريس، حزيران (يونيو) 2016

مقدّمة

«النّظام الدّولي»؟ نحن نستخدم هذا التعبير كلّ يوم في دوائر السلطة، كما في وسائل الإعلام، وفي الوقت نفسه، يبدو أنّ الحروب وأعمال العنف بكلّ أشكالها، والتحالفات التي تُعقد ثمّ يجري التحلُّل منها، والسياسات الخارجية المُلتوية، هي أبعد من أن تؤذِن حتّى ببداية نظامٍ دوليّ. فالنزاعات في سوريا، وفي مالي أو في اليمن، التي لا تشبه في أيّ شيء ما اختزنته ذاكرتنا من حروب، والعودة إلى الحرب الباردة من كوسوفو إلى كييف، والتي تتمّ خارج أيّ ثُنائيّة قُطبيّة، والتفجيرات القاتلة التي تؤرِق حميميّة مجتمعاتنا، واللّعبة الدموية الشرق أوسطية التي يصعب علينا فهمها... كلّ ذلك ينحو بنا إلى التفكير أنّه لم يحصل في أيّ يوم من الأيام أن حظيت عبارة «الفوضى الدّولية»[1] التي استُعملت في ما مضى، بالجاذبية التي تتمتّع بها في وقتنا الحاضر. ولم يحصل قطّ أن تمّت السخرية من مفهوم «المجتمع الدّولي» بالقَدْر الذي يحصل اليوم.

---

(1) هـ. بول، المجتمع الفوضوي.
H. Bull, *The Anarchical Society*, Palgrave, Basingstoke, 1977.

وماذا عن النّظام الدّولي نفسه الذي لا نتمكّن من توصيفه إلّا بالرجوعِ إلى النّظام الذي سبقه، وهذا الأخير انتهى عام 1989؟ نحن إذاً لاعبون خجولون في «نظامِ ما بعد الثُّنائيّة القُطبيّة». يا له من كسلٍ فكري مُدهش: لقد مرّ ربعَ قرن على سقوط جدار برلين، وما زلناً نتماهى مع نظامٍ عفا عليه الزمن! إنّه كسل يثير السخط لأنّ كلّ فرد أصبح مَعنيّاً أكثر من أيّ وقت مضى بجدول الأعمال الدّولي، وبما يتسبّب به من معاناة ويثير من شكوك. لم يَعُد هناك من حواجز بين الحياة الداخلية للأُمم والنّظام الدّولي. نحن جميعاً معنيّون وجميعنا ضحايا فشل هذه السياسات وهذه الإخفاقات المتكرّرة التي تُموَّه على شكلِ انتصاراتٍ كاذبة، وضحايا هذه الوصفات القديمة التي تعود إلى زمنٍ غابر، وهذا الجهل المُدرك، إلى حدٍّ ما، بالمتغيِّرات الجديدة على الساحة الدّولية.

مع ذلك، نحن نعيش في سياقٍ يمكن وصفه وتحليله، أقلّه إذا ما تحرّرنا من بعض المفاهيم القديمة. فالتصدّعات التي تسبّبنا بها وتحمّلنا أوزارها تبقى موصوفة، كما أنّنا نتحرّك في عالمٍ نَعرِف اللّاعبين فيه، أو أقلّه يمكننا بذل بعض الجهد لاكتشافهم. من الساحل الأفريقي إلى بلاد الرافدين، تتطوّر أشكالٌ جديدة للنزاع، وتترنّح الهَيمنة الأميركية، ويقف الدبّ الروسي على رجليه، وتتسبّب القوى الناهضة بالإزعاج، وتتعاظم أفواج المُعدمين، ويختنق الكوكب لعدم الاهتمام بالموارد العامّة للبشرية. مع ذلك، تبقى المخطّطات كما السياسات هي نفسها... هذا النقص في الجهد الذي نبذله لجلاء الصورة، ألا يشكّل بحدّ ذاته مدخلاً لحلّ لُغزنا؟ هناك أوقات في أزمنة التقلّبات الكبرى يعتقد المرء فيها أنّه

من الأفضل له أن يتجاهل التحوّلات، ويتصرّف كما في السابق، وكأن شيئاً لم يتغيّر. هكذا نراه يداوي العِلل الجديدة كما لو كانت من طبيعة الأمراض القديمة نفسها. نتوهّم أنّنا ما زلنا في الزمن الجميل. نستخدم تصنيفات الماضي لنُطيل من عمر الامتيازات والتسهيلات ولو لمدّة قصيرة. نتصرّف كما لو كنّا لا نزال وحدنا في العالَم.

في عالم يقتصر تفكيره على المدى القصير، لا يكون اعتماد الكسل الفكري بالضرورة عقيماً، ذلك أنّ تكلفة التكيّف هي دائماً مرتفعة في المستقبل القريب، وأرباح التجرّؤ لا تظهر إلّا عندما لا نعود من هذا العالَم، على الأقلّ في ما يعود إلى ممارسة السلطة. وحده رجل الدولة يقبل أن ينظر إلى البعيد ويعمل على هذا الأساس؛ أمّا رجل السياسة فيفضّل أن يفوز في الانتخابات المُقبلة ويلجأ بالتالي إلى كلّ الوسائل المُتاحة. إنّه العقل البيروسي[1] الذي لا يزال في عزّ شبابه! في الواقع، إنّ هذا الانتصار للسوابق المَرَضيّة يدفعنا إلى الدوران في حلقة مفرغة خطِرة؛ فبقَدْر ما ننظُر إلى الحاضر بمنظار الماضي، يصعب علينا فهم الواقع الذي نعيشه، ونندفع أكثر لنلتجيء بشكلٍ خطِرٍ إلى عالمٍ فاقد الصلاحية... لقد حان الوقت لنضع حدّاً لهذا الهوَس «الجيوسياسي» الذي يجتاح وسائل الإعلام والدوائر الدبلوماسية. هذه النظرة البالية التي عفا عليها الزمن تقوم على النظر بحنين إلى

(1) بيروس الإيبيري (319 ق.م. - 272 ق.م.) هو جنرالٌ إغريقيّ من العصر الهيليني. قاد العديد من المعارك، وعلى الرّغم من انتصاراته أتت الخسائر جسيمة، من هنا جاء تعبير «النّصر البيروسي»، أي النّصر الذي يُكلِّف غالياً (المترجم).

العالَم ونزاعاته انطلاقاً من منطقٍ يَنحصِر في الاعتبارات الإقليمية والسياسية والاستراتيجية، فيما العالَم أصبح مُتحرّكاً، عابراً للدّول، وقد انتظم وتشكّل من خلال سلوكيّات اجتماعية غير مسبوقة، ورهانات اجتماعية واقتصادية بشكلٍ أساسي.

بالطبع، تظهر من حينٍ إلى آخر بعض الأفكار الجديدة البائسة من أجل إعادة تسمية عالمنا، لكنّ ذلك يحصل للأسف تماشياً مع ما هو رائج أكثر ممّا تقتضيه الدقّة العلميّة. كان هناك زمن انتشر فيه مصطلح «التعدّدية القُطبيّة» الذي استخدمته القوى المتوسّطة من أجل استعادة الثقة بنفسها والإيحاء بأنّها تشكّل علامة التمايز في عالمٍ أكثر توازناً. كما انتشر مصطلح «القوّة العظمى» الذي يصنّف الولايات المتّحدة في مرتبة أعلى من الدّول الأخرى، والذي سرعان ما تمّ التخلّي عنه ما إن راح العملاق الأميركي يتعثّر في كلّ حروبه. ثمّ كان هناك زمن الحُزن واليُتم حين بدأ التباكي على انكفاء شرطيّ العالَم الكبير عن أداء دوره. وماذا نقول عن هذا الزمن الذي ندين فيه اللّانظام من خلال وَصم بعض الدّول بِـ «الدّول المارقة» وغيرها ممَّن نصفها بِـ «البرابرة»، في أكثر من مجال، فنتّهمها بالسعي إلى القضاء على كلّ حضارة جديدة؟ وماذا ترانا نقول عن التنويعات التي لا تُحصى عن مقولة «الخطر الأصفر» الشهيرة التي نعاود التهويل بها ما إن تبرز المنافسة الصينية، وإن قليلاً، إلى العلن؟

بعكس أولئك الذين ينتقدون من دون توقّف «اللّانظام الجديد» أو «فوضى» العالَم - وهذا كسل ذهني جديد -، أنا على قناعة بأنّه يمكننا أن نرى بوضوح، وأن نوصِّف النّظام الدّولي

الحالي، شرط وضع هذا النّظام في سياقه التاريخي بدل تجميده في اللحظة التاريخية، ووصف تصدّعاته بدل نكرانها، وفهم قضاياه الحقيقية من دون التوقّف عند المظاهر الخدّاعة. فالمتغيّرات والانقسامات والتحدّيات تشكّل منطلق هذا التحليل الذي تتغذّى فرضيّته الأساسية من تناقضٍ لافت: لقد لعبت القوى القديمة، ولفترة طويلة، بمفردها على الساحة الدّولية، ممّا لا يجعلها تعرف حقّاً كيف تواجه العَولمة اليوم. فهي في حنينها إلى مؤتمر فيينّا، الذي انعقد عام 1815 منذ قرنَيْن من الزمن، ووَضَع حدّاً لمشروع بونابرت الإمبراطوري، تحلم الآن، وهي نصف مُستيقِظة، بعالمٍ يمكنها أن تحكمه لوحدها باسم مقولة «المسؤولية الخاصّة» الشهيرة التي نَسبَتها لنفسها. يبيّن هذا الكتاب أنّ هكذا مشروع لا معنى له، ولو كان له من معنى فسوف يظهر على درجة كبيرة من الخطورة. إنّ هذا الكتاب يسعى، وبعكس ما هو سائد في التحليلات التي نسمعها عبر الأثير أو في الدوائر الدبلوماسية، إلى فتْح مساراتٍ جديدة لسياسةٍ خارجيّة أكثر عدلاً وأكثر فعاليّة، يكون باستطاعتها أن تتبنّى هذا المثل البامباري الجميل: «لا يمكن حلق رأسٍ في غياب صاحبه».

الفصل الأوّل

النّظام القديم:
من «توازن القوى» إلى النّادي الأوليغارشي

لا يمكننا أن نفهم التطوّر المُلتبِس للنّظام الدّولي والإذلالات التي تَسبَّبت بها في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين، من دون أن نفهم أوّلاً طبيعة النّظام الذي حلّ محلّه، ونَصِفَ باقتضاب الطريقة التي تشكّلت بها العلاقات الدّولية طوال فترة الحداثة.

بدأ كلّ شيء بديناميّتَيْن غير مسبوقتَيْن أبداً، برَزَتا في عصر النهضة، ثمّ أخذتَا تفرضان نفسيهما في أوروبا، ومن ثمّ في سائر أنحاء العالَم. أوّلاً، لأوّل مرّة في تاريخ البشرية، تمّ التعاطي مع النِّظام الدّولي بطريقة جماعية. فحتّى نهاية القرون الوسطى، كانت تتعايش في أوروبا وفي أمكنة أخرى تركيبات إمبراطورية ومَلَكيات تقليديّة، وإنّما أيضاً دول - مدن، ولم تكن تهتمّ ببناء نظام دوليّ، وإن بشكلٍ أوّليّ. لم تكن مسألة التعايش مع الآخر تُطرح أبداً على هذا النحو، أو على الأقلّ لم تكن تُطرح إلّا داخل المدينة أو المملكة. كانت العلاقات مع الدّول المجاوِرة ومع الخصوم أو المنافسين موجودة بالتأكيد، إلّا أنّه كان يُعتَّم عليها من الناحية السياسية والقانونية.

هكذا بالتحديد، ومن خلال عملَين قانونيَّين غير مسبوقَيْن تمثّلا بمعاهدتَيْ مونستر وأوسنابروك اللتَين وَضَعتا حدّاً عام 1648 لحرب الثلاثين عاماً وأسَّستا لما سوف يُعرَف بِـ «صلح وستفاليا»، أرسَت كلّ الدّول الأوروبية تقريباً في ما بينها نوعاً من النّظام الذي لم يُطلَق عليه اسماً، إلّا أنّه بدا بالفعل أشبه بالصيغة الأولى لنظامٍ دوليّ. بالطبع، يجب ألاّ ننزلق إلى مفارقة تاريخية ونفترض أنّ هذه الدّول كانت تهدف إلى هذا الأمر بشكلٍ صريح. إلّا أنّ ذلك لا يمنع من أن يكون الخروج من حرب الثلاثين عامّاً قد حدَّد مستقبلاً المبدأ الأساسي لكلّ دبلوماسيّات القارّة العجوز: السعي إلى التفكير والعمل على بناء فضاء صالحٍ للعيش، بحيث تحلّ مجموعة الدّول الإقليمية ذات السيادة محلّ النّظام الإمبراطوري والمسيحيّة الجامعة. تمّ الاعتراف باستقلال الاتّحاد السويسري والمقاطعات المتّحدة في الأراضي المنخفضة (هولندا)، وأصبحت إمبراطورية هابسبورغ تتشكّل من ثلاثمئةٍ وخمسين مقاطعة ذاتية الحُكم تكاد لا تكون مقيَّدة في ممارسة هذا الحقّ الجديد.

هذه الديناميّة غير المسبوقة تخطّت حدود صيغةٍ بسيطة متوافَق عليها للتعايش الأوروبي. لم يقتصر الأمر على إقامة نظامٍ جَماعي، بل تمّ إقرار مبادىء جديدة صريحة تكون في أساس إنشائه، وتحديد الأطر القانونية التي من شأنها أن تكون بمثابة قاعدة للنظام الدّولي الجديد المتشكِّل، والتي تؤمِّن ديمومته، وتُخضِع الفاعلين فيه إلى قواعد غير معروفة سابقاً. والدليل على أنّ القطيعة مع الماضي كانت ناجزة، هو أنّ صُلح وستفاليا كان

أوّل تفاوض صريح متعدِّد الأطراف في التاريخ، وتلك كانت دلالة تؤشّر للمستقبل.

ما هي تلك القواعد الجديدة التي برزت حينها؟ أوّلاً، «مبدأ السيادة» الذي أَقرّ - وفق ما كان قد نظَّر له جان بودان -، أنّ ما مِن دولة تخضع لدولة أخرى سواء أكانت هذه الأخيرة «أكبر منها، أم أصغر منها، أم مُساوية لها»[1]. ومن ثمّ، «مبدأ احترام النطاق الجغرافي» وما يستتبع ذلك، بشكلٍ أساسيّ، من تحديدٍ واضح لا لبس فيه لمفهوم «الحدود» وواقعه، لا بل أكثر من ذلك، لفكرة أنّ الفعل السياسي لا يكون واقعاً إلّا من خلال ممارسة الدّولة لسلطتها على أرضٍ معيّنة. أخيراً، نرى بداية إضفاء الطابع الرسمي على مبدأ «التفاوض الدّولي». ومن المُثير للاهتمام أن نلاحظ أنّ فنّ التفاوض وتقنيّته والحقّ فيه، كلّ ذلك بدأ بالتشكّل، فيما لم يكن تكوُّن الدول بحدّ ذاته قد اكتمل بعد، وكان لا بدّ من انتظار القرن التاسع عشر لتحقُّق ذلك!

إنّ هذه النواحي المجدِّدة سوف تُلقي بثقلها على المستقبل وهي تفسّر هذا المنحى المتغطرس الذي يتعامل به الورثة الأوروبيون لصلح وستفاليا. بالنسبة إلى هؤلاء، القضية واضحة: إنّهم مبتكرو هذا النّظام الدّولي الذي يظنّونه راسخاً، لا بل هُم مبتكرو فكرة النّظام الدّولي بالذات. من خلال الهيمنة التي سوف يمارسونها في القرون اللاحقة، وبخاصّة في القرن التاسع عشر من خلال الاستعمار، فإنّ هذا المفهوم المنبثق عن صلح وستفاليا

(1) جان بودان (1576)، **الكُتب الستّة للجمهوريّة**.
J. Bodin (1576), *Les Six Livres de la République*, Fayard, Paris, 1986.

سوف يَفرض نفسه على العالَم بأسره. علاوةً على ذلك، سوف تكون المهمّة سهلة، لأنّ الشركاء الأوائل غير الأوروبيّين هُم أيضاً في الواقع... أوروبيون: فالولايات المتّحدة، حين تشكّلت كدولة، نَهلت من فلسفة القارّة العجوز وقانونها، فيما الدّول القومية في أميركا اللّاتينية استعانت في فترة بناء استقلالها بكبار رجال القانون الأوروبيّين. أمّا بالنسبة إلى المناطق الشاسعة في أفريقيا وآسيا، التي كانت عرضةً للاختراق الأوروبي في نهاية القرن التاسع عشر، فقد أصبَحت شيئاً فشيئاً خاضِعة ومُهمَّشَة. في مختلف الحالات، إنّ إدماجها القسري بالنّظام الدّولي، والذي غالباً ما اتّسم بالعنف، شكّل وسيلة للتأكيد على ديمومة النّظام المنبثق من المغامرة الوستفالية.

مع ذلك، شكّل الاستعمار مفارقة هائلة، حيث اختزَن نظام الدّولة الوستفالي في ذاكرته النموذج الإمبراطوري السابق الذي بقي يخيّم على الأُمم الأوروبية، والذي راح يُجدّد نفسه من خلال التوسّع ما وراء البحار. هذه الذكرى ظلّت حاضرة بقوّة في ذهن الفاعلين الأوروبيّين، حتّى وإن كان يقع على عاتق النّظام المنبثق عن صلح وستفاليا على وجه التحديد أن يهمّش ويدفع إلى الأفول هذا الشكل من النّظام السياسي المتجسّد بالإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدَّسة وما صاحبها من تفتيتٍ جغرافيّ وحرمان من الحكم الذاتي. مع ذلك، فإنّ «إغراء النهج الإمبراطوري» استمرّ، سواء في شكله الأوروبي التقليدي بحسب ما تمّ إحياؤه أكثر من مرّة في فرنسا مع مغامرة نابليون، أم من خلال نسخته الخارجية المنبثقة عن بناء الإمبراطوريات الاستعمارية، والتي حملت لواءها

فرنسا وبريطانيا العظمى، وإنّما كذلك البرتغال أو إسبانيا. إذا كانت هذه الذاكرة الإمبراطورية لم تغادر البتّة الساحة الأوروبية بشكلٍ كلّي، فذلك لأنّ معضلةً لم ندركها على الفور كانت تعشّش في خلفية عقل وستفاليا، حتّى إنّنا نتّجه أحياناً إلى التعمية عليها كلّياً في الوقت الحاضر.

سيادة، تنافس وقوّة

في أساس هذه المعضلة تكمن غرائب مبدأ السيادة، ذلك أنّ النّظام الدّولي يتشكّل من دولٍ متجاوِرة ذات سيادة تتنافَس في ما بينها. هذه المنافسة تكشف بالفعل الطبيعة المُتناقضة للفكر القانوني الذي كان في طور النشوء. من ناحية، هناك سعي لإنتاج قاعدة دولية تهدف إلى ضبط هذا النّظام المشترك بين الدّول الذي يُراد بناؤه؛ ومن ناحية أخرى، تقوم السيادة على الاعتراف لكلّ دولة بالحرّية المطلقة التي تتيح لها الإفلات من أيّ قاعدة تتجاوز سلطتها. من هنا فكرة الحرب بالذات التي تلوح في الأفق من حيث إنّها أمر طبيعي وضروري وشامل، وهي فكرة قديمة وجدت القوى الغربية صعوبة في التخلّص منها. ومن هنا أيضاً هذا الحذر القديم إزاء القانون الدّولي، وهو ارتياب لا يزال قائماً إلى اليوم، ولاسيّما في الولايات المتّحدة. وحين نقول منافسة ـ بغضّ النظر عن درجة تحرّرها من القواعد القانونية ـ، فإنّنا نوحي في الوقت ذاته، أنّ المبدأ الأساسي لهذا النّظام الدّولي الجديد لا يزال القوّة، أيّ تلك القدرة المُتاحة لإخضاع الغير، بخاصّة الدّولة المجاوِرة، مهما كانت الوسيلة المستخدَمة. هذه القوّة سوف تصبح بشكلٍ دائم أكبر منظّم للنظام الدّولي الجديد. كان

لا بدّ من أن يُعاد التفكير في الأمر، وإنّما ذلك لم يحصل إلّا بعد زمنٍ طويل...

على أيّ حال، حين نوكِل إلى القوّة أن تلعب دور الحَكَم الطبيعي في التنافس بين الدّول، فإنّ ذلك يؤدّي حتماً إلى موقفَين ثابتَين تعاقبا على الدوام في ديناميّة العالَم الغربي. إمّا يتبيّن أنّ واحدة من هذه الدّول هي أقوى بكثير من سائر الدّول، وفي هذه الحال نعود إلى التقليد الإمبراطوري الذي اجتذب الملك لويس الرابع عشر في زمانه، ونابليون الأوّل، أو إنكلترا في القرن التاسع عشر؛ وإمّا تكون القوى الرئيسة بالمستوى نفسه تقريباً، وهنا لا يعود ممكناً إحياء الإمبراطوريات، فتُشرِف حينها على إدارة شؤون العالَم مجموعةٌ أوليغارشية، أي نادي الأَقوياء.

إنّ هذا التأرجح بين الهَيمَنة الإمبراطورية والأوليغارشية المستقرّة إلى حدّ ما، واكب كلّ التاريخ الأوروبي حتّى يومنا الحاضر. فحين يسود المنطق الإمبراطوري، تكون الكلمة الفصل لعلاقات الخضوع شبه التامّ بالنسبة إلى كلّ الفاعلين الذين يتوجّب عليهم القبول بسيادة هذا المنطق. في المقابل، في الحالة الأوليغارشية، لا بدّ من التفاوض باستمرار، لكي تكون هذه الحالة مقبولة ومُستدامة. من هنا بروز مفهوم «توازن القوى»، وهي الصيغة الأساسية التي طَبعت بعمق تاريخ العلاقات الدّولية بدءاً من مطلع القرن التاسع عشر. كان المطلوب أن تسود المساواة بين القوى الأساسية، لئلّا تجتذب أيَّ واحدة منها المغامرةُ الإمبراطورية.

إنّ المُلهِم لهذه الفكرة الجديدة كان المستشار بسمارك. فبعد أن هُزمت فرنسا وتوحّدت ألمانيا عام 1871، كَمنت مشكلته في إيجاد توازنٍ داخل أوروبا يحول دون أن يتمكّن عدوّه القابع ما وراء نهر الراين من أن يثأر ويُهيمِن مرّة جديدة على القارّة الأوروبية. من هنا تمّت بلْورة نظام أحلاف معقّد، مثل «حلف الأباطرة الثلاثة» الشهير الذي ضمّ برلين وفيينا وموسكو بدءاً من عام 1872، والذي تطوّر لاحقاً من خلال صيغة «الحلف الثلاثي» الذي ضمّ عام 1882، كلّاً من فيينا وبرلين وروما، وبلغت قمّة التعقيد في معاهدة «إعادة الضمان» التي تمكّن بسمارك من خلالها عام 1887 من استقطاب روسيا التي كان يخشى من عزلها. هكذا انطلقت بالفعل المغامرة الكبرى للتحالفات البغيضة، والتي كانت معدّة لكي تدوم وتطبع بعُمق اللّعبة الدّولية الحديثة! في الواقع، لم يكن بسمارك مهجوساً بفكرة الهيمنة على أوروبا فحسب، وإنّما بتأمين «الحدّ الأدنى الحيوي من القوّة» لشركائه، لكي لا يتمّ تقويض هذا التوازن الأوليغارشي الشامل. هكذا على سبيل المثال، أفاد من انعقاد مؤتمر برلين عام 1878 إثر الحرب الروسية - التركية في البلقان ومعاهدة سان ستيفانو، التي وضعت حدّاً لها، لكي يُهدّىء من روع خصوم روسيا التي خرجت منتصرة بشكلٍ مُعلن، فقدَّم بعض جوائز الترضية لإنكلترا المُحبطة، بحيث تمكّنت هذه الأخيرة من ضمّ قبرص إلى مجموعة ممتلكاتها!

مَن هُم في تلك الحقبة المستفيدون من هذا «الحدّ الأدنى الحيويّ» من القوّة؟ منذ عام 1815 بدأ المرشّحون للإفادة من هذا الوضع يَظهرون بصورةٍ تلقائية تقريباً: شكّل المنتصرون الأربعة على

نابليون - النمسا، بروسيا، إنكلترا، روسيا - «الكونسرت الأوروبي»، وسرعان ما انضمّت إليهم فرنسا في مؤتمر أكس-لا- شابال عام 1818، علماً بأنّها كانت مهزومة. هذه الدّول الخمس شكّلت مجلس إدارة أوروبا، وراحت تُمارس سلطتها بالتنسيق في ما بينها، وإن بمستويات متفاوتة، أقلّه حتّى الحرب العالمية الأولى. إنّ تركيبة هذا المجلس بالذّات لا بدّ من أن تذكّرنا بواقع معاصر أكثر، يتمثّل بمجموعة الثمانية (G8). فالتكوين البنيوي هو ذاته: كلّ المكوّنات موجودة، وهي تترافق مع فكرة أنّ مصير العالَم يعتمد على أرستقراطية مشكّلة من قوى تمتلك ما يكفي من القوّة لتتشارك في إدارة الحياة الدّولية، لكن أيّ واحدة منها لا تمتلك ما يكفي من الصلابة لكي تحكم بمفردها. إلّا أنّ هذه الوصفة استمرّت، بكلّ ما تحمل من مخاطر...

بالطبع، لكي يكون هذا الحلّ القائم على حُكم القلّة توافقياً بعض الشيء، لا يتوجّب على أيّ قوّة أن تشعر أنّ بمقدورها أن تحصد المغانم لوحدها. من هنا نفهم كيف أنّ الولايات المتّحدة كانت دوماً شديدة التحفّظ إزاء ممارسات «كونسرت الأُمم»، بما في ذلك تلك الصيغ من نوع «مجموعة السبعة» (G7)، «مجموعة الثمانية» (G8) أو «مجموعة العشرين» (G20)، والتي لم تتحمّس لها في أيّ وقت من الأوقات. وهي صِيغ فَرضت نفسها، وخصوصاً في لحظات الضعف النسبيّ للولايات المتّحدة. هذا ما حصل أيضاً في القرن التاسع عشر، حيث كانت إنكلترا العضو الأقلّ حماساً في «كونسرت الخمسة» لقناعتها أنّه باستطاعتها، بفضل سيطرتها على المحيطات، أن تفرض لوحدها «السِّلم البريطاني»،

الذي كان النادي الأوروبي يشكّل عائقاً أمامه. مع ذلك، بقي منطق «كونسرت» الأقوياء قائماً كيفما تيسّر طوال قرن تقريباً.

مكامن القوّة والضعف للحاكميّة الأوليغارشيّة

انطبع نظام «الكونسرت» منذ نشأته بشائبتَين لم يتمكّن من التخلّص منهما البتّة، وهما يشكّلان عيبَين أساسيَّين يعكسان تجذّر تركيبته المحافِظة. العيب الأوّل يكمن في استبعاد، لا بل في تجاهل المجتمعات. فهذا المنطق الذي تحكمه القوّة البحتة وتوازن القوى، لا يُقيم أيّ وزن أو بالكاد للمجتمعات، على الرغم ممّا لها من تعدّد وكثافة في العلاقات والمصالح. لا يقتصر الأمر على أنّ هذه المجتمعات لا تُدمج بأيّ طريقة ضمن آليات هذه الحاكمية الأوليغارشية، لا بل تتركّز جهود «الحكم المشترك للأمراء» في هذا النّظام الأوروبي على احتواء الانتفاضات الاجتماعية وقمعها. بدأت الحكاية منذ العشرينيّات من القرن التاسع عشر مع التحرّكات الثورية الأولى التي أعقبت حُكم نابليون، والتي هزّت القارّة الأوروبية: محاولة القيام بثورة دستورية ليبرالية إثر انتفاضة قادس في إسبانيا (كانون الثاني/ يناير 1820)، عمليات تمرّد في نابولي وصقلية (تموز/ يوليو 1820). كلّ ذلك، فضلاً عن حوادث أخرى مماثلة، قادت مترنيخ أو الملك لويس الثالث عشر إلى اعتبار أنّه ليس للشعوب أن تتعاطى بأمورٍ هي في المقام الأوّل من اختصاص الأُسر الحاكمة صاحبة الشرعية.

أمّا العيب الثاني فيرتبط بطبيعة الحاكمية الأوليغارشية بالذات، إذ إنّها، من حيث تعريفها، تخلق مُبعَدين. ويمكن القول، بلغة

حديثة، إنّه يتكوّن خارج إطار هذه الحاكميّة نوع من «بروليتاريا» الدّول والأُمم، فينجم عن تعاطيها مع أعضاء النادي تركيبات معقّدة ومقوِّضة للاستقرار. في نهاية القرن التاسع عشر، شكَّلت مسألة البلقان مثالاً واضحاً لهذا التعقيد الذي أَربَك مهمّة الكونسرت الأوروبي ما إن اضطر لوضع يده على هذه القضيّة. كانت هناك قوّتان تهتمّان بهذه المنطقة: النمسا ـ المجر وروسيا. إلّا أنّه كانت هناك قوّة وصاية ثالثة على بلدان البلقان، هي الإمبراطورية العثمانية التي كانت مَعنيّة بشكلٍ مباشر، لكنّها شبه مُبعدة تماماً عن الكونسرت الأوروبي. هذا التجاهل الصارخ أدّى إلى حرمان الإمبراطورية العثمانية أيّ دور أساسي في حاكميّة دوليّة كانت مع ذلك بحاجة إليه منطقياً. أمّا بالنسبة إلى الدّول الصغيرة التي راحت تتشكّل تدريجياً في شبه جزيرة البلقان، فقد ازداد صخبها بقَدْر ما كانت تجد صعوبة في استيعاب هذا المنطق الأوليغارشي: دعونا نتذكّر صربيا التي تسبّبت بنزاعٍ أوّل في تموز (يوليو) 1876، حين قرّرت منفردة إعلان الحرب على تركيا، ثمّ عاودت الكرّة في تشرين الأول (أكتوبر) 1912، وكانت حينها حليفة لبلغاريا ومونتينيغرو (الجبل الأسود)، ومن بعدها سَلَكت المسلك نفسه في حزيران (يونيو) 1913... كلّ ذلك أدّى في حينها إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. فالقوى الغربية التي لم تكن تُقيم حساباً إلّا للقوّة، لم تعرف أبداً كيف تتعامل مع «الصغار»، وهذا ما جعلها تدفع الثمن غالياً، ولا تزال إلى الآن...

في المقابل، هناك عاملان أساسيّان يصنعان قوّة الأوليغارشية. الأوّل هو الشعور بالمساواة والتقارب الذي يربط بين أعضاء

النادي، وتلك الفكرة بأنّهم متشابهون، ويتشاركون بنسج الحكاية ذاتها، وبالتقاليد ذاتها، وأنّ لهم في معظم الأحيان المصالح ذاتها، وأنّهم محافظون في أغلب الأحيان. يستند هذا الشعور بالمساواة والتقارب إلى ثلاثة أنماط من الاعتراف المتبادل، وسوف نرى لاحقاً أنّ تداخلها هو في أساس كثيرٍ من الالتباسات المعاصرة[1]. أوّلاً، «الاعتراف القانوني» الذي يُقرّ ببساطة بحقّ الآخر في السيادة. إلى جانب ذلك، يفترض «الاعتراف السياسي» القبول بأنّ الطَّرف المعنيّ مخوّل لأن يُشارك في إدارة شؤون العالَم، وهذا يعني بالطبع أنّ الآخرين ليسوا مؤهّلين لذلك: هنا يكمن مصدر العديد من التوتّرات المستقبلية...

وأخيراً، يحيلنا النوع الثالث إلى «الاعتراف الأخلاقي» الذي يُقرّ للآخر بانتسابه لقيمٍ يتشارك بها معه، وتُعتبر أساسية. هذا الصنف الأخير يتجاوز «الواقعية السياسية» التي تتوقّف عند النوع الثاني من الاعتراف: ما هو على المحكّ الآن هو الحُكم الأخلاقي الذي نطلقه على الآخر. فما إن نقبل بمبدأ الأوليغارشيّة والحاكميّة المُتضامنة، هل يمكن لحُكمنا الأخلاقي على الآخر أن يكون إلّا إيجابياً؟ هل يمكن للمرء أن يكون عضواً في نادٍ، ويجاهر بلا أخلاقيّة شريكه؟ هنا تتدخّل «دبلوماسية التواطؤ» التي تُلزم الدّول الغربية بأقصى درجات التساهل إزاء شركائها، سواء تعلّق الأمر بالصين، أم بروسيا، أم حتّى بالولايات المتّحدة في

(1) إيزر، «الاعتراف بين الدّول، تجاوَز سياسات الهويّة».

M. ISER, "Recognition between states? Moving beyond identity politics», in C. DAASE et al. (dir.), *Recognition in International Relations*, Palgrave, New York, 2015, p. 27-45.

عهد جورج دبليو بوش[1]. وهنا يكمن لبّ المشكلة: كان منطق الاعتراف الأخلاقي أمراً طبيعياً تقريباً، وكان يعمل من دون الكثير من العثرات في الأجواء المؤيّدة للشرعية المَلَكية والمحافِظة في القرن التاسع عشر، فيما رأينا هذا المنطق يتفجّر، بالمعنى الحرفي للكلمة، في القرن العشرين، بخاصّة مع ظهور الأنظمة التوتاليتارية الكبرى وما نجم عنها من بلايا في ما بعد... في أعقاب إنهاء الاستعمار، كان على الدّول الغربية أن تُحدّد موقفها بقَدْرٍ كبيرٍ من الصعوبة والوقاحة إزاء أنظمة سياسية تستند إلى قيمٍ ومعايير أخلاقية ومعنوية تختلف عن تلك التي أرساها الكونسرت الأوّل للأُمم.

ثمّة بالفعل رابط يجمع بين أعضاء النادي، إلّا أنّه لا بدّ من التصديق على شرعيّة حاكميّتهم من قبل الآخرين الذين هُم في معظمهم خارج النادي. وهذا ما يطرح سؤالاً تقليدياً، لكنّه يبقى أساسياً في التحليل السياسي: كيف ولماذا يقبل المرء بأن يكون محكوماً؟ لماذا هذه «العبوديّة الطوعيّة»؟ لماذا في القرن التاسع عشر، قبلت مملكة الدانمرك أو مملكة إسبانيا بالانصياع لحاكمية نادٍ أُقصيتَا عنه؟ كيف نُفسّر هذا القبول الطوعي في عدم المساواة بين الدّول من أولئك الذين هُم ضحايا هذا التمييز؟ برزت هذه الشكوك في القرن التاسع عشر، لتبلغ ذروتها في القرن التالي. على ماذا تقوم في الأساس شرعية مؤتمرَيْ يالطا وبوتسدام غداة الحرب العالمية الثانية، إن لم يكن على فكرة أنّ أولئك الذين لم يشاركوا

(1) ب. بادي، دبلوماسية التواطؤ.
B. Badie, *La Diplomatie de connivence*, La Découverte, Paris, 2011.

رأوا في عدم وجودهم أمراً طبيعياً وقبلوا بالانصياع للقرارات التي اتُّخذت هناك؟ انطلاقاً من هذا النوع من الشرعية يتمّ العمل على شَرْعَنة وجود مجموعة الدّول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع لمنظّمة الأُمم المتّحدة، والتي تتمتّع بحقّ النَّقض. بالطبع، أسهمت الحرب الباردة في تعميم ثقافة الهرمية. فالخوف الناجم عن الرّدع النووي، ورسوخ بِنية المواجهة الإيديولوجية بين الاشتراكية والليبرالية أدّيا في النتيجة إلى أن أولئك الذين لم يكونوا يتمتّعون بمكانة «الكبار» وجدوا مصلحة في أن يتركوا للأخ الأكبر أن يقرّر بدلاً منهم، لا بل سعوا للحصول على رعايته.

اليوم، يجد مبدأ الهرميّة الدّولية نفسه في وضعية سيّئة للغاية، وهو يتعرّض للهجوم من كلّ الجهات، لأنّه على وجه التحديد، لا الانتظام الإيديولوجي ولا القمع النووي باستطاعتهما تقديم الدعم له. فمع تآكل مبدأ الهرميّة، هناك عنصر أساسي في النّظام الوستفالي أصبح موضع تشكيك. وسوف نرى أنّ هذا الانزلاق يعكس تماماً نجاحات معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية وعثراتها، التي حظّرت منذ عام 1968 على الدّول، التي لم تكن عضواً في النادي النووي العسكري، إمكانية الدخول إليه. في الجوّ الذي ساد آنذاك، كانت التحفّظات نادرة، لكن خارج إطار الثنائيّة القُطبيّة، كان من الطبيعي أن تفلت من عقالها...

ضعف القانون الدّولي والإفراط في العَسْكَرة

كانت للّحظة الوستفالية، التي أسّست لنظامنا الدّولي، مفاعيل أخرى. الأولى، سبق ذكرها، تعود لنشوء تناقض كبير:

جرى تقديس السيادة - ممّا يقلّص إلى أقصى حدّ وزن القانون الدّولي-، فيما كنّا في الوقت نفسه نسعى إلى بناء نظامٍ دوليّ يُفترض أن تكون لديه مؤسّسات فعّالة. إذا كان النّظام الوستفالي لم يمهّد الطريق فعلاً لنظام قانوني جدير بهذا الاسم، إلّا أنّه تمكّن من إنتاج المعايير التي فرضت نفسها تدريجياً على ذهن اللّاعبين. من هنا مظاهر التوتّر واللّامبالاة التي واكبت عملية إنهاء الاستعمار، إذ كان لا بدّ من إفهام الدول الجديدة المستقلّة أنّ أوروبا أرست مجموعة من القواعد والممارسات ولا خيار أمامها سوى الالتحاق بالرّكب دونما تردّد. لم يُسمح لهؤلاء القادمين الجُدد، وهم يشكّلون الأكثرية العدديّة، أن يسهموا في إعادة تعريف أو تصويب قانون يُفرَض عليهم. لقد دخلوا في نظامٍ دوليّ لا دخل لهم به...

أمّا الحصيلة الثّانية التي أنتجتها اللّحظة الوستفالية، فهي الإفراط في «عَسْكَرة» النّظام الدّولي. فاللّعبة الدّولية منذ انطلاقتها حدّدت لنفسها مساراً سيادياً وتنافسياً، وقائماً على القوّة. فإذا ما وضَعنا هذه العناصر جنباً إلى جنب، فإنّ الحرب تصبح لا محالة القاعدة الشائعة في الحياة الدّولية، إلى درجة أنّ أحداً لم يهتمّ فعليّاً، طوال قرون، بتعريف السلام، الذي يبدو وكأنّه الحالة المتبقّية التي يتمّ تصوّرها ببساطة على أنّها «عدم وجود حرب». من حينها، لم تستقرّ الحرب في صلب النّظام الدّولي فحسب، وإنّما دفعت منطقياً باتّجاه عَسْكَرة الدّول. هذا ما وصّفه المحلّل السياسي الأميركي المعروف شارل تيلّي بأنّه فعلُ التكامل بين «صنْع الحرب» (war making) و«صنع الدّولة» (state making)

الذي رسم تدريجياً معالم الدّولة الحديثة[1]. فالضريبة والقانون المالي والقانون الدستوري والقانون الإداري والمؤسّسات العامة الكبرى تدين كلّها تاريخياً للحرب. وهذا هو السبب، جزئياً، الذي لم يَدَع الذاكرة الإمبراطورية تخمد البتّة بعد وستفاليا، ذلك أنّ هذه الدّول هي في المقام الأوّل دول عسكرية، وهي بذلك تُذكِّر باستمرار بالنّظام الإمبراطوري القديم الذي كان هو أيضاً في جوهره بحاجة إلى الحرب.

كانت لعَسْكَرة الدّولة نتائج عدّة. في البداية، شرّعت الحربُ للأمراء الأوروبيّين، ولفترة طويلة جدّاً، حقّ الحياة والموت على رعاياهم. ومن ثمّ، بقَدْر ما كانت هذه الآلة الحربية تتّجه لملاقاة المجتمع، ولاسيّما بعد الثورة الفرنسية، أصبح التجنيد الدعامة المُفضَّلة للمواطنة، التي ارتكزت منذ ذلك الحين على رؤية عسكرية، لا بل حربية، للأمّة والوطن. من هنا، فإنّنا حين قُمنا بتغيير العالَم، من دون أن نُدرك ذلك حقّاً في العشرين أو الثلاثين سنة المُنصرمة، والتي اتّسمت بمظاهر التقدّم السريع للعَولَمة، لم يهتمّ أحد ليَعرِف ما إذا كانت عَسْكَرة الدّول هذه لا تزال مُلائِمة لظهور ديناميّات اجتماعية جديدة في اللّعبة الدّولية، سواء تعلّق الأمر، في الشمال، بعمليات التكامل الاجتماعية والاقتصادية المتنامية، أم بالضغط المتأتّي، في الجنوب، من مجتمعاتٍ لها تاريخ مختلف ونشأة مختلفة. وسوف نعود إلى هذا الأمر لاحقاً

---

(1) ش. تيلّي، «صنع الحرب وصنع الدّولة على غرار الجريمة المنظّمة».
C. TILLY, «War making and state making as organized crime», in P. Evans, D. RUESCHMEYER et T. SKOCPOL (dir.), *Bringing the State Back In*, Cambridge University Press, Cambridge, 1985.

في هذا الكتاب، لأنّ هناك انفصالاً مأساويّاً عن الواقع، طالما أنّ القوّة العسكرية التي تُهيمن على الذاكرة الغربية، لم تعد الأداة الأكثر فعاليّة لإخماد أو حتّى لاحتواء النزاعات الجديدة التي تُدمي بلدان الجنوب.

عندما نقول إنّ التقليد الغربي منذ عصر النهضة لم يُحسن التفكير بالسِّلم، سوف يتمّ الاعتراض بالطبع من خلال الإشارة إلى جهود عددٍ من المفكّرين، مثل كانط على سبيل المثال. لكنّ قراءة السلام التي قدّمها الفيلسوف الألماني بُنيت على اعتبار الحرب في الأساس مُعطى تاريخياً. فالسلام لدى كانط ينجم عن تفوّق أنتروبولوجي معيّن للحرب، أكثر ممّا هو نظام يميل طبيعياً وتلقائياً إلى الوئام. هذا الأمر واضح جداً كذلك لدى روسّو أو هوبز اللذَين يَعتبران أنّه بمجرّد أن ندخل في اللعبة الاجتماعية تصبح الحرب جوهر العلاقات الإنسانية؛.لا نجد بالضرورة هذه الافتراضات ذاتها في جميع المسارات التاريخية والثقافات، ووفق هذا النموذج في الحالات كلّها. نادرة هي في الواقع المسارات التاريخية التي تشكّلت فيها الأنظمة السياسية في تعارضٍ مع أنظمةٍ تشبهها تماماً: فالمسار الصيني على سبيل المثال يُحيلنا إلى صيغٍ أخرى، كما هو الحال مع الإمبراطوريات الأفريقية أو دُول أميركا اللاتينية.

في أيامنا الحاضرة، لا يزال الليبراليون يمجّدون مصطلح «المنافسة» ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، وإنّما من أجل جعْله عنصر اكتمالٍ للكائن البشري. فنُبل العمل الإنساني لا يُبنى إلّا من خلال المنافسة وتأكيد الذات في مواجهة الآخر: حتّى

الماركسية لا تبتعد عن هذه الرؤية. كان لا بدّ من انتظار أواخر القرن التاسع عشر لإيجاد ردّة فعل اجتماعية أكثر ممّا هي فلسفية على هذا النسق من التفكير: بالنسبة إلى دوركهايم، لا يتوجّب إيجاد الجوهر الاجتماعي في النّزاع، وإنّما في الاندماج والتضامن. ربما كانت تلك بداية مسار تاريخي آخر.

ظهور «البروليتاريّين في النّظام الدّولي»

لقد وُصف المستَبعدون عن النّظام بأنّهم «بروليتاريا الدّول والأمم»: هذه العبارة الشائعة أدّت في أغلب الأحيان إلى التبسيط. حتّى قبل تشكّل الفاشية، تكلّم القوميون الإيطاليون، بمَن فيهم الاشتراكي موسوليني، على إيطاليا بوصفها «أمّة بروليتارية»، وذلك احتجاجاً على إقصائها عن كونسرت الأقوياء وتبرير مطالبتها بالمشاركة في الحاكميّة الأوروبية، وبالطبع، في السّطو الاستعماري. وقد انتهى الأمر بأن وَجدت هذه المطالبة صداها في اتّفاقية 1915، وهي معاهدة سرّية اتّفقت إيطاليا بموجبها مع ممثّلي دول الوفاق الثلاثي على دخول الحرب ضدّ قوّات المحور (ألمانيا والنمسا - المجر)، مقابل حصولها على مكاسب حدودية. وكان عدم الوفاء بتلك الوعود الواردة في هذه الاتّفاقية، والذي خيّب تطلّعات القوميّين الإيطاليّين، هو ما غذّى الاستياء الذي أدّى إلى النجاح السياسي للفاشية.

يُثير هذا المثال سؤالاً أساسياً يتعلّق بظهور الفاعلين المعترضين الذين يقفون في وجه النّظام الدّولي ويرسمون استراتيجيّات لهذه الغاية: إنّها القضية الكبرى في أواخر القرن

العشرين ومطلع الألفية الثالثة. لقد تمّ الانتقال منذ العام 1947، من صيغة توازن القوى «الصّرفة»، المبسّطة، إلى صيغة المعسكرَيْن المحدَّدي المعالم إبّان الحرب الباردة، ثمّ إلى الوضع الحالي الذي فتح الباب واسعاً أمام الاعتراض. عندما لا تكون عضواً في النادي، يمكنك إمّا وضع نفسك في خدمته كتابع من أجل جني بعض المنافع، وإمّا اتّخاذ موقف الاعتراض. ومن المثير للاهتمام أنّ هذا الاعتراض لم يبرز، أو برز قليلاً جدّاً، في القرن التاسع عشر، أي في زمن لم يكُن فيه بمقدور «الآخرين» (الصين، اليابان، الإمبراطورية العثمانية) أن يقودوا دبلوماسية الاعتراض.

من هنا، لعبت اليابان بجرأة، وبمبادرة طوعية من إمبراطورها، ورقة تقليد النموذج الغربي واستيراده. وشعرت الصين بأنّها عاجزة إزاء إرادة السيطرة للقوى الأوروبية، في حيّن أصاب الوهن الشديد الإمبراطورية العثمانية، «رجل أوروبا المريض»، ودُفعت هي أيضاً باتّجاه التقليد.

إلّا أنّ النزف الرهيب الذي تسبّبت به الحرب العالمية الأولى أعطى الإشارات الأولى لضعف - وفقدان مصداقية - القوى الأوروبية، وقد عرف بعض اللّاعبين الجُدد كيف يتسلّلون من هذه الثغرة. في هذا الظرف المفصليّ، ظهرت الطموحات الأولى للتجمّعات الإقليمية غير الغربية. فشجّع الزعيم القومي الصيني صن يات سين Sun Yat-Sen على إنشاء «جبهة آسيوية موحّدة»، تمّ تبنّي معظم توجّهاتها لاحقاً في اليابان، في أثناء انعقاد المؤتمر الآسيوي الأول عام 1926 في ناغازاكي، والذي أعقبته مؤتمرات

عـدّة عُقـدت بشكلٍ خـاصّ فـي طوكيـو، ومـن ثـمّ فـي دلـهـي... حتّى قبل الحرب العالمية الأولى. وكان للنصر الذي أحرزته الإمبراطورية اليابانية في الحرب الروسية - اليابانية عام 1905 أثرٌ بالغ على مخيّلة المثقّفين الآسيويّين الشباب. من الجانب الغربي، تمّت المسارعة إلى إخماد مفعول صدمة أوّل هزيمة عسكرية كبيرة للرجل الأبيض، من خلال إلقاء اللوم على نظامٍ مُنهك، ومتهالك، وتلك كانت بالفعل حال إمبراطورية القياصرة إلى حدٍّ ما في آخر أيّام حكمهم. مع ذلك، أعطى النّصر الياباني دفعاً لمشروعات الوحدة الآسيوية في بداياتها، قبل أن تتحوّل اليابان إلى التطرّف القومي التوسّعي، ما أكسبها عداوةَ عددٍ من حلفائها السابقين وبعض مؤيّديها الآسيويين. في هذا التحوّل، كان هناك تاريخ آخر يختطّ مسلكاً جديداً، لا تزال نهايته إلى يومنا هذا غير مضمونة النتائج: هل هو رسمٌ أوّلي لعالمٍ آخر؟ أم لعالمٍ قديم تُعاد صياغته؟ أو أنّه عالمٌ جديد يتجاور مع القديم؟

لقد نسينا اليوم بعض الشيء تلك اللّحظة الآسيوية الجامعة، إلّا أنّها تستحقّ الاهتمام، ولاسيّما في ضوء الموجات الاعتراضية التي برزت لاحقاً ضدّ الهيمنة الغربية. كان بوسع صن يات سين الاكتفاء بتبنّي النموذج الغربي الجاهز لبناء الدّولة القومية. ذاك كان في كلّ حال ما حفظه التاريخ لاحقاً، لأنّ ما يُقال لنا على الدوام هو إنّ «الكومينتانغ» حزبٌ قومي مستوحى من الغرب، وإنّ صن يات سين هو أوّل بانٍ للأمّة الصينية وفق نموذج الدّولة القومية. إلّا أنّه يتمّ حجب تلك المرحلة من التطلّعات الآسيوية الموحّدة، وكذلك التفاعلات السياسية والفكرية الوثيقة التي

كانت قائمة في تلك الحقبة بين الصين واليابان. وننسى في أغلب الأحيان أنّ اليابان كانت في نظر الشباب الصيني الأمّة الآسيوية الأولى التي هزمت قوّة أوروبية، وعندما غادر تشو أنلاي Zhou Enlai الصين خلال صيف 1917، فإنّما فَعَل ذلك سعياً وراء إكمال دراسته في اليابان.

وفي سياقٍ مماثل، انعقد في القاهرة عام 1926 مؤتمر العالَم الإسلامي الأوّل ـ وللتأكيد ليس مؤتمر «الإسلاميين»ـ الذي ضمّ بكلّ بساطة مسلمين كانوا يفتّشون عن ذواتهم في عالمٍ يسعى لتخطّي حقبة السيطرة الغربية. عُقد هذا اللّقاء الأوّل بمبادرةٍ من علماء جامعة الأزهر الإسلامية، حيث تَقرّر إجراء لقاءات دوريّة للبحث في الوضع الإقليمي والدّولي. وبالفعل، أعقب هذا المؤتمر الأوّل بعد بضعة أشهر، مؤتمر ثانٍ عُقد في مكّة المكرّمة، تلاه مؤتمر آخر انعقد في القدس عام 1931. لم يكن السياق الذي انعقدت فيه هذه المؤتمرات محايداً، إذ إنّ تركيا الكمالية كانت للتوّ قد ألغت الخلافة الإسلامية؛ من هنا، فإنّ الفراغ الناجم عن ذلك، فضلاً عن مسألة إمكانية إعادة بناء الخِلافة، كانت نقطة أساسية في أعمال هذه المؤتمرات، ممهّدةً بذلك الطريق أمام مشروع اتّسم بطابع الاستمرارية، حتّى إنّ داعش تبنّته في أيامنا الحاضرة... في الواقع، كان المشاركون يبحثون كذلك بشكلٍ مُبهَم عن نظامٍ لا يكون منبثقاً فقط عن نموذج الدّولة الغربية المُعمّم، وإنّما عن نظامٍ يحمل شيئاً مختلفاً تماماً. إنّها حقّاً الإنسانية بأسرها تبحث عن نفسها، دونما رغبة لديها في اجتياز الممرّ الإلزامي الغربي... من خلال هذا السعي لاحت بشائر

نظام دوليّ جديد وَجَد صعوبة في بَلْورة ذاته، إلّا أنّنا وَجَدنا خطوطه العريضة في مبادىء المؤتمر الأفرو ـ آسيوي الذي انعقَد في باندونغ عام 1955، والذي شكَّل لحظة حاسمة سوف نعود إليها لاحقاً.

شهدت الفترة نفسها أيضاً تنظيم أولى «جمعيات الشعوب المُضطهدة»، مثل المؤتمر المُناهِض للإمبريالية الذي انعقد في بروكسيل عام 1927، بدعمٍ من الكومنتيرن (الأُممية الشيوعية)، والذي شاركت فيه شخصيات مثل نهرو من الهند، ومصالي الحاج من الجزائر، وهيا دي لا توري من البيرو، وأرملة صن يات سين. قبل ما يقارب ثلاثين عاماً من باندونغ، نلحظ إذاً أوّل محاولة لتشكيل نوع من «نقابة المُبعدين». كانت الرسالة إلى الأوروبيّين، وإلى الغربيّين عموماً، بغاية الوضوح: «لَستُم وحدكم في هذا العالَم، نحن موجودون كذلك». مع ذلك، بقيت هذه المحاولات منخفضة الوتيرة. مَن تراه في أوروبا، في العشرينيّات أو الثلاثينيّات من القرن الماضي، اهتمّ لمؤتمر العالَم الإسلامي؟ مَن أخذ على محمل الجدّ «الآسيانيّة الكبرى» (أو الآسيوية الشاملة) التي نادى بها صن يات سين؟ بالتزامن، مَن تنبّه لظهور توجّهات وحدويّة أفريقيّة، وهي الإيديولوجيا التي تبنّاها أوائل القادة الوطنيّين الأفارقة (نكروما، نيريري، لومومبا، وآخرون غيرهم)، والتي كانت حتّى قبل الحرب العالمية الثانية في أساس التبادلات والمؤتمرات الدّولية، ليس بين نشطاء من القارّة السمراء فقط، وإنما أيضاً مع مثقّفين من جُزر الأنتيل أو أفرو ـ أميركيّين مثل وليام إدوارد بورغاردت دو بويز W. E. B. Du Bois؟

لم يكن لهذه الاندفاعة الأولى أيّ وزن البتّة في عالمٍ تحكمه لعبة القوى القائمة. ولم يُنظر إلى هذا الأمر إلّا كزوبعة بلاغية وخُطَب ناريّة من دون أيّ عواقب سياسية تُذكر. ماذا كان سيحدث لو أحسن المعنيّون تقدير هذه التطلّعات التي لم تكن معالمها قد اتّضحت بعد؟ في كلّ الأحوال، هل عرفنا حتّى في وقتنا الحاضر كيف نحلّل أبعادها؟ لنأخذ مثالاً واحداً: لم تولد حركة جماعة الإخوان المسلمين المعروفة عالمياً إلّا بعد سنتَين من انعقاد المؤتمر الإسلامي الأوّل عام 1926، ومع ذلك لم يتنبّه أحد بالفعل إليها في ذلك الحين.

الاستثناء السوفياتي وتَبِعاته

إنّ كلّ الاعتراضات على النّظام الدّولي، بإيقاعها الفوضويّ الذي نعيشه اليوم، ظهرت في شكلها الأوّلي في تلك السنوات. وقد أعطى تأطيرها من قبل السلطة السوفياتية انطباعاً واهماً بأنّه يمكن التحكّم بها بأدواتِ القوّة التقليدية.

لهذا السبب، تستحقّ الحالة الخاصّة للاتّحاد السوفياتي أن نعيرها الاهتمام. ومقارنةً بالصين والعالَم الإسلامي، أو العالَم الأفريقي، تمتاز روسيا بأنّها وليدة الكونسرت الأوروبي. فبعد الحرب العالمية الأولى، تأرجحت السلطة السوفياتية الشابّة، الوريثة الواقعية إنْ لم نَقُلْ القانونية للإمبراطورية القيصرية، لمدّة طويلة بين إغراء «الاعتراض» وإغراء «النادي». في خضمّ التعبِئة الثوريّة البلشفيّة، تغلّب إغراء الاعتراض بالطبع، وفي كلّ حال، لم يترك الغربيّون للسوفيات أيّ خيار آخر. في تلك الفترة انعقَد مؤتمر باكو

في شهر أيلول (سبتمبر) 1920، وشارك فيه مندوبون عن «شعوب الشرق»، ولعِبت موسكو دور المدافع عن كلّ الذين يتعرّضون للظلم من قبل القوى الاستعمارية الكبرى. وذهب البلاشفة أبعد من التحالف مع الأحزاب العمّالية في البلدان المستعمَرة أو المقهورة، فمدّوا اليد إلى الطبقات البورجوازية في تلك البلدان. حتّى إنّ تحرير الشعوب المستبعَدة عن النّظام الوستفاليّ بدا في بعض الأحيان وكأنّه أكثر أهمّية من الثورة البروليتارية العالمية. هنا يجب ألّا ننسى أنّ السلطات السوفياتية دعت إلى موسكو في عام 1926 كلّاً من موتيلال وجواهر لال نهرو، الأب والابن. وسيكون لهذه الزيارة أثرٌ على نهرو، بحيث إنّه ما إن أصبح رئيساً لوزراء الهند المستقلّة، حتّى قام ببناء تحالفٍ ثابت وعميق مع الشريك السوفياتي.

لكن يجب الاعتراف أنّ الغربيّين فعلوا كلّ ما بوسعهم لدفع الاتّحاد السوفياتي إلى معسكر «المعترضين»، أوّلاً عن طريق رفضهم الاعتراف بالسلطة السوفياتية، من خلال إقامة ما كان الماريشال فوش يسمّيه «الحاجز الوقائي»، وثمّ من خلال تأخير دخول هذا البلد عصبة الأُمم (18 أيلول/ سبتمبر 1934). لم يكن «خيار الاعتراض» إذاً بدافع المُشاكسة من قِبل البلاشفة فحسب، لكنّه كان على الأرجح السبيل الوحيد الذي تبقّى لهم عملياً: تلك كانت سابقة من شأنها استجلاب الكثير من المقلّدين، كما سوف نرى لاحقاً...

إلّا أنّ هذا الخيار الاعتراضي اصطدم في آخر المطاف بحدودٍ معيّنة، إذ إنّ الاتّحاد السوفياتي انضمّ في النهاية إلى «النادي»،

بدفْعٍ أساسيّ من ستالين. لم تقتصر ترجمة هذا التحوّل على قبولٍ الاتّحاد السوفياتي في عصبة الأُمم فحسب، وإنّما أتت أيضاً من خلال تصميمه الإرادي على التحالف مع الديمقراطيات في مواجهة الفاشية والنازية. ولم يأتِ الاتّفاق الألماني ـ السوفياتي ليشكّل قطيعة في هذا المسار لكونه سهّل لاحقاً انخراط موسكو في اللّعبة الدّولية التي كان القيصر الجديد يريدها كما في الماضي مَرِنة وتنافسية مفتوحة أمام الجميع... كان باستطاعة ستالين، وقد شَعَر بعدم الرضى بسبب فشل محاولاته للتحالف مع الغرب، أن ينكفىء ويتقوقَع في هويّته الأوراسية، لكنّه، انطلاقاً من مبادىء الواقعية السياسية الأكثر تطرّفاً، فضّل التحالف مع ألمانيا النازية الوريثة لأحد مكوّنات الكونسرت الأوروبي في القرن التاسع عشر: يا لها من استمراريّة لافتة ومثيرة... ولمّا خرج ستالين منتصِراً من الحرب العالمية الثانية بعد انقلاب التحالفات، دعا لانعقاد كلّ هذه المؤتمرات - موسكو، طهران، يالطا، بوتسدام ـ التي سوف يكون هو محرّكها الأساسي، وتَمَحْوَرَت الفكرة بشكلٍ دائم حول تنشيط بناء النادي الذي كان الاتّحاد السوفياتي يطمح لأن يكون أحد أركانه الأساسيّين.

لِنلحَظ التشابه الكبير مع المنهج الذي اتّبعه فلاديمير بوتين في أيامنا الحاضرة. في خطابِه أمام الجمعية العامّة للأُمم المتّحدة في أيلول (سبتمبر) 2015، لم يتوانَ الرئيس الروسي عن استحضار هذا التحالف مع العالَم الغربي إبّان الحرب العالميّة الثانية (مُتجاهلاً بالطبع المرحلة الأولى من النزاع...). وهو بذلك عبّر عن رغبته في المشاركة في الحاكمية العالمية إلى جانب القوى

الغربية، مُلمِّحاً إلى أنّه لن يكون هناك استقرار دوليّ طالما أنّ روسيا غير مُشارِكة بفعاليّة. وقد شكّل الوضع في أوكرانيا وسوريا خير حجّة للنَّهج الذي اتّبعه الكرملين لكي يبرهن أنّ الحاكمية العالمية لن تستقيم من دون عودة روسيا الناجزة إلى النادي الذي استُبعدت عنه.

لكنّ ذلك لم يمنَع بوتين من أن يكون له فرس رهانٍ ثانٍ، من خلال منظّمة شنغهاي للتعاون (OCS). الآن، وقد أصبحت الآثار الكوارثية للشقاق ما بين موسكو وبكين من ذكريات الماضي الأليم، فإنّ موسكو ما بعد الحرب الباردة تمكّنت من الالتفات إلى الصين وتأسيس هذه المنظّمة الجديدة، التي تدعّمت وتوسّعت من خلال دول مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا). وسوف نرى في الفصول اللاحقة أنّ منظّمة شنغهاي للتعاون ومجموعة دول البريكس هما «حاضنتان ثقافيّتان» حقيقيّتان للدبلوماسية الاعتراضية، إذ إنّهما شكّلتا ملتقى لكلّ القوى الناهضة خارج أوروبا وخارج الغرب ممَّن لها مشكلات مع مجموعة الدّول الصناعية السبع (G7)، واعتراضات على الممارسة اليومية في إدارة النّظام العالمي. ما مِن أمرٍ أكثر إيضاحاً من المفارقة التي شكّلها استبعاد روسيا عن مجموعة الدّول الثماني (G8) إثر أزمة القرم، وهو يبيّن إلى أيّ درجة تجد القوى الغربية صعوبة في إدراك معنى الأثر النّاجم عن الإقصاء، كالذي تعرّضت له موسكو عام 1989... إنّ للحاكمية الأوليغارشية مخاطرها: التشارك عند الضرورة، وإنّما الإقصاء حين نظنّ أنّ لدينا القدرة على ذلك! إنّنا أمام توازن صعب، ويكاد يكون مستحيلاً في عالم لم يعد اليوم ثنائيّ القُطب...

الفصل الثاني

الثُّنائيّة القُطبيّة، الأحاديّة القُطبيّة، التعدُّدية القُطبيّة

عندما نتحدّث عن الحرب الباردة، كثيراً ما نستخدم مصطلح «الثُّنائيّة القُطبية»، لكنْ من دون أيّ منهج، بما في ذلك في تعريف المفهوم الأساسي لِ «القُطبيّة» بالذّات. لكن إذا أردنا أن نُوازِن بين الأشياء في مسألة هي أكثر تعقيداً ممّا تبدو، لا بدّ لنا من أن نتعلّم التمييز بين «قُطبيّة القوّة» و«قُطبيّة التجمّع»، وهما حقيقتان رئيستان غالباً ما يتمّ الخلط بينهما[1]. فالأولى تصف التنافس بين الدّول التي بوسعها ادّعاء وضعية القوّة، أي أنّها تمتلك الموارد الموضوعية التي تمكّنها من هذا الادّعاء، ويُنظر إليها على هذا الأساس من قِبل الآخرين، إذ ما نفع أن تكون في الواقع قويّاً إذا لم يعترف لكَ الآخرون بهذه القدرة؟

إنّ التساؤل حول قُطبيّة القوّة يدور إذاً حول تحديد ما إذا كنّا نواجِه نظامَ «هَيمَنة» أو نظاماً «أوليغارشياً». نحن لا نمتلك سوى أمثلة قليلة في التاريخ عن أنظمة الهَيمنة. فقد جرى الكلام على «باكس بريتانيكا» (نظام السِّلم البريطاني) الذي ساد من

(1) أون وورث، إعادة النّظر في الهَيمنة.
O. WORTH, *Rethinking Hegemony*, Palgrave, New York, 2015.

عام 1815 حتّى صعود القوّة الألمانية. وتَدخُل الهَيمنة الأميركية في فترة الحرب الباردة بطبيعة الحال في هذه الفئة، لكنّ موسكو كانت تُشارك في الأمور الأساسية، ممّا خلق نوعاً من حُكم ثنائيّ («كوندومينيوم») أميركي- سوفياتي. ولقد عشنا بالكاد فترة قصيرة جدّاً من الأحادية القُطبيّة الأميركية بعد سقوط جدار برلين، لكنّها سرعان ما تبدّدت. بعبارةٍ أخرى، إنّ فترات الهَيمَنة الواضحة، والتي لا لبس فيها، هي في الحقيقة نادرة نسبياً. القاعدة هي الأوليغارشية، التي تعكس أوضاعاً تظهر فيها قوى متعدّدة تكون إلى حدّ ما في تنافسٍ مفتوح في ما بينها.

أمّا «قُطبيّة التجمّع»، من ناحيتها، فتتطابق مع فترات تضع فيها القوى حدّاً لتشتّتها وتَذهب في اتّجاهات تتّسم بِ «العَسْكَرة» ترتكز على تجمّع عددٍ من الدّول حول زعيم. يمكن لهذه المعسكرات أن تتعدّد، حتى وإن كانت اللّعبة الدّولية تشجّع بشكلٍ عام على الثُّنائية، وفقاً للانقسام الثابت صديق ـ عدوّ...

لا بدّ من أن نفرّق كذلك بين «القُطبيّة» و«الاستقطاب». فالقُطبيّة تَعني «تجاور» قوى من دون أن نُحدِّد مع ذلك العلاقات التي تربط في ما بينها. فيما الاستقطاب ينطوي على «المواجهة» المحتمَلة أو الفعليّة. إنّنا إذاً أمام مجموعة من الاحتمالات، إذ بإمكاننا أن نجد قوى مشتّتة متنافسة من دون أن تَدخل بالضرورة في صراعٍ مباشر. كما نجد حالات يؤدّي فيها التنافس إلى المواجهة، وفي حالاتٍ أخرى تنتظِم المواجهة في معسكرات واضحة المعالم؛ كما يمكننا أخيراً أن نتخيّل بعض السياقات، في حالاتٍ نادرة جدّاً، تتمكّن فيها قوّة مُهيمِنة من السيطرة على كلّ الآخرين.

إنّ الثُّنائية القُطبيّة التي سادت من عام 1947 إلى عام 1989 لم تكن قُطبية فحسب، وإنّما «استقطابيّة»، وقد تُرجِم ذلك بمنطق المواجهة بين الأقطاب. فضلاً عن ذلك، ترافَقت تلك الثنائيّة مع منطق التجمّع، بحيث إنّه لم تكن لدينا قوّتان متواجِهتان فحسب، وإنّما كان يلتفّ حولهما عددٌ من الدّول الصغيرة أو الأكبر حجماً. أخيراً، كان كلّ واحد من هذَين المعسكرَيْن محكوماً بِ «قوّة عظمى»، كما كان يُقال في حينها، يحدوها هاجس المنافسة مع «شبيهها» و«غريمها»، وفي الوقت نفسه الرغبة غير المُعلَنة بتقاسم العالَم، وإرساء الحُكم الثّنائي.

لا بدّ من الملاحظة أنّنا هنا أمام تشكّلٍ غير مسبوق أبداً، كون هذه الثنائيّة لم تَقم إلّا مرّة واحدة في تاريخ العلاقات الدّولية. إلّا أنّ ذلك لم يمنع جيلَين على الأقلّ من الفاعلين السياسيّين من تكوين قناعة بأنّ هذه الثّنائية مخوَّلة لأن تستمرّ، إلى درجة أنّها اختلطت بفكرة النّظام الدّولي بالذّات. وهي أَنتجت فضلاً عن ذلك مفردات، ومجموعة من التقنيّات والمؤسّسات والممارسات السياسية والدبلوماسية والعسكرية ما زالت إلى اليوم جزءاً من إرثنا، وغالباً ما نَستخدمها بطريقة لاواعية.

الواقع النووي والعداء الإيديولوجي

لماذا تمكّنت «لحظة الثُّنائية القُطبيّة» هذه، وهي في الأساس لحظة عابرة، من أن تَطبَع بالعمق وجداننا ورؤيتنا للعالم؟ من السهل دوماً في وقتٍ لاحق أن نجد التفسيرات التي تُتيح لنا التنظير حول ظاهرةٍ هي في أساسها حادث محدَّد في الزمن،

واصطفاف استثنائيّ للعالَم. يستند هذا الحادث إلى تضافر ثلاثة عوامل. الأوّل يعود إلى الواقع النووي وطابعه الغريب تماماً. ففي أعقاب هيروشيما وناغازاكي، تنبّه الناس لوجود هذا السلاح غير المسبوق أبداً، والذي لا يُتيح بالضرورة إحراز النصر، لكنّه يقود إلى تدمير الآخر في ما لو استُخدم. طالما بقي هذا السلاح حكراً على قوّةٍ واحدة، فإنّها تتمتّع بامتيازٍ مُطلَق ومُرعِب لأنّ باستطاعتها تدمير الآخرين جميعاً من دون أن تُلحِق الأذى بنفسها. ولكن ما إن يمتلك الخصم السلاح ذاته، ندخل في منطقٍ خاصّ جدّاً، أُطلق عليه «قدرة التدمير المُتبادَلة».

في هذه الحال، لا تعود المسألة مسألة انتصار أو هزيمة، لأنّ إمكانية التدمير التي يمتلكها الطرفان المُتحاربان هي التي سوف تسود بكلّ بساطة. في المقابل، مع ظهور الاحتكار الثّنائي النووي (الولايات المتّحدة ـ الاتّحاد السوفياتي منذ عام 1949)، فإنّ لا فرصة للبقاء لأيّ دولة لا تمتلك هذا السلاح إلّا بانضوائها تحت مظلّة إحدى هاتَين القوّتَين العُظمَيين. للمرّة الأولى في التاريخ، أصبحت الحماية هي القاعدة المُطلَقة في اللّعبة الدّولية. وللمرّة الأولى، لم يعُد باستطاعة أحد أن يتخيّل موقعه في النّظام الدّولي خارج منطق الحماية هذا، الذي يتضمّن كذلك منطق المعسكر، وبالتالي وجود زعيمٍ للمعسكر.

في ما مضى، لم يكُن لمنطق الحماية بين الأقوياء ومَن هُم أقلّ قوّة منهم هذا الطّابَع المُطلق، لأنّ ما من أحد كان يخشى الزوال التامّ، حتّى ممَّن هو أقوى منه. كانت التحالفات في غاية المرونة، وكان باستطاعة أيّ دولة بأقلّ تكلفة ممكنة، أن تبني

استقلاليّتها الذاتيّة. بعد ذلك، برَزت تلك الظاهرة غير المسبوقة واللّافتة في العلاقات الدّولية، بحيث لم يعد بالإمكان تخطّي الهوّة التي تفصل بين الجبّارَين المُتخاصمَين: مع العصر النووي، أصبحت الحماية حيويّة للغاية، وتبيّن أنّ الابتعاد عنِ المعسكر محفوفٌ بالمخاطر وقد تكون له عواقب وخيمة. أدرك شارل ديغول نفسه هذه الحقيقة حين وقف من دون تردّد في أثناء أزمة الصواريخ عام 1962 إلى جانب الولايات المتّحدة في مواجهة الاتّحاد السوفياتي بقيادة خروتشوف.

الجديد الآخر هو استقطاب العالَم بين إيديولوجيّتَين. مرّة أخرى، نحن أمام ظاهرة غير مسبوقة أبداً: في المرحلة السابقة، لم تكن للإيديولوجيّات هذه الميزة المُهيكِلة للعالَم كما حَصَل في نهاية الحرب العالمية الثانية. فالمنتصران على النازية كانا بالفعل ينتميان إلى فلسفتَين سياسيّتَين مختلفتَين تماماً، واحدة تُدين باشتراكية الدولة الماركسية المركزية والمتشدّدة، والأخرى بالليبرالية التي تُروِّج لفضائل الفردية والسوق الحرّة والديمقراطية. للمرّة الأولى تداخلت الإيديولوجيا بشكلٍ عميق ومنتَظِم باللّعبة الدّولية. فالأمّة والقومية اللتان كانتا في أساس هذه اللّعبة في ما مضى، تراجعَتا تقريباً أمام هذه المواجهة بين وعدَيْن بالخلاص ادّعيا أنّهما يجسّدان لوحدهما النهاية السعيدة للتاريخ. من هنا، فإنّ الاستجابة لمنطق الحماية، الذي تكلّمنا عليه سابقاً، ذهب أبعد من البراغماتية البسيطة، بحيث كان لكلٍّ من المعسكرَيْن اللذَيْن يتمّ الاصطفاف خلفهما، هويّة فلسفية تزيد من عمق الاختلافات. لم يعد الاصطفاف يقتصر على الحماية،

وإنّما كان يتمّ تقديم الولاء طوعاً أو قسراً لأحد القُطبَين في هذه المعادلة.

يمكن الاعتراض بأنّ هناك أوقاتاً أخرى في تاريخ العلاقات الدّولية لعبت فيها الإيديولوجيات دوراً مهمّاً. وهنا يمكن القول إنّ الحروب الدينية في القرنَين السادس عشر والسابع عشر طَبَعت السياسة الدّولية ببصمتها، وإنّما على نطاقٍ محدود اقتصر في النهاية على جزء من القارّة الأوروبية، ولم يشمل العالَم بأكمله. أضِف إلى ذلك، إذا كانت الإيديولوجيا حينها تُشكّل عامل تمايز وانحياز جزئي، فإنّها لم تُهيكِل كلّ مفاصل اللّعبة الدّولية، وسرعان ما رأينا مجموعات بروتستانتية وكاثوليكية تلتقي في تحالفات غير مألوفة. خلال حرب رابطة أوغسبورغ («حرب التسع سنوات» 1688ـ1697)، تحالَفت دولٌ بروتستانتيّة وكاثوليكيّة لقتال الملك لويس الرابع عشر. وكذلك الأمر في القرن التاسع عشر، لم يُنتِج الانقسام بين مؤيّدي المؤسّسة المَلَكية والحركة الوطنية اصطفافاتٍ ناجزة وثابتة. في المقابل، وإبّان الحرب الباردة، كان كلّ واحد من هذَين البُعدَين العقائديَّين يُعزِّز الآخر، إذ إنّ الإيديولوجيّتَين دفعَتا باتّجاه اختصارٍ جذريّ للنّظام الدوليّ الذي راح بحُكم تبسيطه المفرط يغذّي التوتّر الإيديولوجي. ممّا لا شكّ فيه أنّه لم يكن بوسع التعارض بين الماركسية والليبرالية أن يكون بمثل هذه الحدّة لو لم يرتكِز على تنافسٍ بين كتلتَين متراصّتَين سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً.

أخيراً، أبعد من هذَين النّظامين الإيديولوجيَّين اللذَين كانا يتواجهان، كان هناك شكلان من أشكال التنظيم الاجتماعي-

الاقتصادي والسياسي يتنافسان فعلاً، وهنا أيضاً بصورةٍ غير مسبوقة أبداً. تمثّلت قوّة هذا التعارض بفرادة قلّ نظيرها، بحيث كان لكلّ واحد من هذَين النّظامين نوعٌ من الامتداد في المعسكر المواجِه. هذا بطبيعة الحال هو الدّور الذي لعبته الأحزاب الشيوعية الوطنية في بلدان منظّمة حلف شمال الأطلسي، تدعمها طبقة عمّالية وَجدت صعوبة في الاندماج في المجتمع، ولاسيّما في بلدان جنوب أوروبا. ففي فرنسا وإيطاليا، كان الحزب الشيوعي يحصد أكثر من ثلث أصوات المقترعين، ممّا جَعل منه قوّة اجتماعية كبرى. وفي الجانب السوفياتي، أظهرت حركة الانشقاقات التي توالت تدريجيّاً نقصاً في الاندماج داخل النّظام. وكانت كلّ من الحركتَين الاعتراضيَّتين تَجِد المثال المنشود لدى المعسكر المقابل، بحيث إنّ الطبقة العمّالية الأوروبية، ولاسيّما في جنوب أوروبا، رأت في الاتّحاد السوفياتي نوعاً من «الجنّة»، فيما راحت القوى الاجتماعية المُعترِضة في المعسكَر السوفياتي تتماهى أكثر فأكثر مع الليبرالية والفردية الغربية.

أعطت هذه الديناميّة معنىً للتنافس بين النّظامين، وأضفَت على النضالات الاجتماعية والسياسية التي تبلورت هنا وهناك حدّة وصلابة، لا تقلّ قوّة وضراوة عن التنافس العسكري. ليس من المستغرب إذاً أن يُسهم الاندماج التدريجي للطبقات العاملة، وتراجع الأحزاب الشيوعية في نهاية السنوات الثلاثين المجيدة (1945ـ1975)، في إضعاف الكتلة السوفياتية التي خسرت تدريجياً قسماً من نقاط ارتكازها في الغرب، فيما كانت تتنامى في المقابل مشاعر الامتعاض وحركات الانشقاق في المعسكر

الشرقي. ومذ بدأ التشكيك من الجانبَين بمتانة هذه الثّنائية الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية، بفعل التحوّلات الاجتماعية الحاصلة، راحت الثُّنائية القُطبيّة تتهالك، إلى أن انهار هذا النّظام في نهاية المطاف. لم يكن التنافس العسكري إذاً هو السبب الأوحد، ولا حتّى الأساسي، في تحقيق غلبة الكتلة الغربية على الكتلة الشرقية. فلقد أدّى نزع الشرعية عن النّظام الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الكتلة الشرقية وتفكّكه، إلى سقوط جدار برلين، ما أفضى في النهاية إلى هذا الوضع الغامض والملتبِس الذي أُطلق عليه «ما بعد الثُّنائية القُطبيّة».

من العداء إلى القيادة الثُّنائيّة

يمكن للمرء أن يعتقد أنّ الثُّنائية القُطبيّة ارتكزت على توازن القوى، وأنّ الدبّ السوفياتي والنسر الأميركي كانا يُحقِّقان التوازن من حيث القوّة. في الواقع، إنّ الإنهاك الذي أصاب الثُّنائية القُطبيّة يعود إلى الهشاشة المُفرطة للعوامل التي استندت إليها، أكثر ممّا يعود إلى منطق القوّة الذي من شأنه إعطاء التفوّق لأحد المعسكرَيْن. لم يكن تراجع الكتلة السوفياتية مرتبطاً في المقام الأوّل بنقصٍ في القوّة بحدّ ذاتها، وإنّما بتآكل نموذجها المجتمعي، وما رافقه من تراجعٍ في قدرته على اجتذاب المعترضين في المعسكر الغربي.

انطلاقاً من ذلك، لا بدّ من أن نُدرِك أيضاً أنّ الثُّنائية القُطبيّة لم تكن في أيّ يوم من الأيام ظاهرة متحجّرة، وهي تطوّرت باستمرار خلال تاريخها القصير. ما بين عامَي 1947 و1967 تميّزت الثُّنائية

القُطبيّة بصلابة مفرطة في مواقف التعنّت الجذريّ والميل المحدود للتواصل ما وراء «الستار الحديديّ» الذي كان يفصل بين أطراف النزاع. كنّا في حينها في أوج الحرب الباردة، مع لحظات الذروة كما في أزمة حصار برلين عام 1948 أو أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962. لم تعد القوّتان تتخاطبان أبداً، إلّا لكي تهاجم الواحدة الأخرى في بعض جلسات مجلس الأمن، علماً بأنّ الاتّحاد السوفياتي غاب عن هذا المجلس في بداية الحرب الكورية. في المقابل، ما بين 1967 و1989 تكيّفت الثُّنائيّة القُطبيّة، بعد أن دخلنا في زمن «التعايش السلمي»، ومن ثمّ «الاسترخاء» الذي اهتزّ قليلاً بسبب الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979. كان وراء هذا التحسّن في العلاقات العديد من المبادرات الدبلوماسية الكبرى، من بينها الاتّفاق الرباعي لحلّ مشكلة برلين عام 1971، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في هلسنكي عام 1975. هكذا لم نعد أمام ثنائيّة قُطبيّة مُتخاصمة جذرياً، وإنّما بشكلٍ من الأشكال أمام قيادة ثُنائيّة. للمفارقة، إنّ ما جمع الخَصمَين الرئيسَين هو إدراكهما لضعفهما وللمآزق التي ورّطا نفسيهما فيها في هذه المنطقة من العالَم أو تلك: هزيمة الولايات المتّحدة في فيتنام، خيبات الأمل التي عانى منها الاتّحاد السوفياتي في معسكره بالذّات، حروب الشرق الأوسط حيث وجد «الشرطيان» صعوبة في الإمساك باللّعبة. بعد أن ألزمتهما نقاط الضعف هذه بالتعاون، اكتشف المُتنافسان أنّ بإمكانهما الإفادة من هذا الوفاق، وقبل كلّ شيء من الناحية الاقتصادية؛ من هنا أهمّية «اتّفاقية سالت الأولى»، في السبعينيّات من القرن المنصرم، التي أتاحت

الحدّ من التسلّح الاستراتيجي، والحجّة الاقتصادية تكون دوماً هي الأقوى لإطلاق عملية خفض التوتّر في مسألة كهذه. شكّلت هذه المفاوضات صفقة جيّدة بالنسبة إلى الاتّحاد السوفياتي، وهو الأضعف اقتصادياً، وإنّما كذلك للولايات المتّحدة التي كانت تمرّ بمرحلة ركودٍ تُضيّق عليها الخناق.

كان هذا التعاون مفيداً لكلا الفريقَين بحيث أَطلق ديناميّة غير مسبوقةٍ تقريباً، وبدأ الشريكان يتمتّعان بإنعامات الحُكم الثُّنائيّ (الكوندومينيوم). خلافاً للاعتقاد الشائع، لم يتمّ تقسيم العالَم في مؤتمر يالطا، وإنّما بدءاً من عام 1967، عندما لم تتعلّم القوّتان فحسب التخاطب في ما بينهما واعتراف كلّ واحدة بالدّور القيادي للأخرى، وإنما تعلّمتا أيضاً التصرّف بنوعٍ من التواطؤ وصل إلى حدّ الاعتراف الكامل والتّام باختصاصٍ كلّ قوّة في منطقتها الجغرافية. شهد عام 1967 اللّقاء الأوّل بيّن جونسون وكوسيغين في غلاسبورو، أعقبته سلسلة من لقاءات القمّة بين نيكسون وبريجنيف، ومن ثمّ بين خليفتيهما بوتيرةٍ مُتفاوتة. في هذه الأوقات من الحوار سعى الجبّاران لحلّ مختلف المُشكلات الدّولية بطريقةٍ براغماتيّة، وعندما لم يتمكّنا من حلّ مشكلة معيّنة، كانا يتفاهمان على الطريقة التي يتركونها معلّقة، على غرار الصراع العربي- الإسرائيلي الذي تعذّرت إدارته فجرى احتواؤه بمنطقٍ غير مسبوق يقوم على الاتّصال الدائم بين القوّتَين العُظمَيين.

أخيراً، وبعد مضيّ عام على 1967 أتت خطوة ذات دلالة، تمثّلت بتوقيع معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. كانت لهذه المعاهدة رمزيّتها لجهة أنّها عكست تماماً هذا المناخ

الجديد للتعاون في إطار الحُكم الثُّنائيّ، وقد حدَّدت القوّتان العُظميان معالم النّظام الذي يُقفِل الباب أمام الطامحين لدخول النادي النووي المحدود الأعضاء. كما أظهرت المعاهدة أيضاً إلى أيّ درجة يندرج هذا التواطؤ في المنطق الهرمي العائد للنظام الوستفالي الذي كان في طريقه إلى الانتهاء ولا مجال للدفاع عنه. في عام 1968، تمّ قبول معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية من قِبل المجتمع الدّولي بأسره، ما عدا بعض الاستثناءات القليلة جدّاً (الهند، باكستان، إسرائيل). وأتى خضوع الدّول الصغرى والمتوسّطة - وعلى وجه الخصوص الدّول غير النووية - للدّول الكبرى تلقائياً، ولم يُشكّك أحد تقريباً بنظام المُعسكرَين ولا بعملية الاستقطاب. لقد اعتبَرت كلّ هذه الدول تقريباً، طوعاً أو كرهاً، أنّ لدى الجبّارين سبباً وجيهاً لكي يكونا على هذا النحو ويتصرّفا بهذا الشكل. وعلى العكس من ذلك، ما إن زال هذا الحُكم الثُّنائيّ حتّى تبيّن أنّه يصعب تطبيق معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، لذا فإنّ بقاءها المُصطنَع لا يتلاءم البتّة مع واقع العالَم الحالي، حيث تتعرّض شرعية الأقوياء الهرميّة للتشكيك الجذريّ والدائم. مع ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ طلائع هذا التشكيك ظهرت منذ زمن الثّنائيّة القُطبيّة. لقد كان النّظام في حينها «عصيّاً على الفهم»، وقد اعترض عليه فاعلون كثر، حتّى وإن أُديرت لهم الأذن الصمّاء...

اهتزازات الجنوب: ثغرات الثُّنائيّة القُطبيّة

هناك دلالة رمزية في أن تأتي أولى الإشارات على تآكل نظام الثُّنائية القُطبيّة من بلاد الجنوب على وجه الخصوص. في

العلاقات التي نشأت بين الشرق والغرب، لم يكن بمقدور أيّ شيء أن يهزّ حقّاً هذا النموذج للحُكم الثُّنائي. لا بدّ لنا بالتأكيد من أن نأخذ بعَين الاعتبار نزوع الجنرال ديغول للتغريد خارج السّرب، وأن نقدّر الاحتجاجات التي أطلقها منذ المذكرة التي تقدّم بها عام 1958 للاعتراض على حلفٍ أطلسيّ لم يشركه تماماً في إدارته. كما كان هناك بالطّبع الانشقاق بين موسكو وبكين (إلّا أنّنا لا نزال هنا في بلدان الجنوب...)، وعلى نطاقٍ أصغر بكثير وأقلّ ضراوة الابتعاد النسبيّ لرومانيا تحت حُكم تشاوشيسكو، والذي أعقبه انشقاق يوغوسلافيا الاشتراكية الذي قام به تيتو على طريقته. إلّا أنّه في النهاية، لم تتمكّن أيٌّ من هذه «التباينات» من تعديل مسار الأمور بشكلٍ جذريّ.

لقد أوردنا في الفصل السابق كيف عبّرت الحركات الوحدويّة الآسيوية والأفريقية أو العربية عن عدم ثقتها بالقوى الأوروبية. وقد تمّ التعبير عن هذا الحذر بمزيدٍ من القوّة والوضوح في أثناء انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955 الذي عانى مع ذلك من مفارقةٍ كبيرة. فهذا المؤتمر الذي ادّعى انتماءه لحركة التضامن الأفرو-آسيوية كان يهدف إلى تسليط الضوء على وجود قوّة ثالثة، كتلة لا تنتمي لا إلى الشرق ولا إلى الغرب، شعارها عدم الانحياز الذي أصبح الاسم الثابت للحركة التي انبثقت عن هذا اللّقاء الأوّل الكبير الأفرو ـ آسيوي. إلّا أنّ مختلف الأفرقاء المُشاركين في باندونغ كانوا أوّل مَن انخرط في منطق الزبائنيّة الواضح في ما يعود للقوّتَين العُظميين. هذا ينطبق على عرّابي المؤتمر الأربعة - أندونيسيا، والهند، وباكستان، وسيلان (التي ستُعرَف لاحقاً

بسريلانكا). اثنان منهم، باكستان وسيلان، سرعان ما انحازا إلى المعسكر الغربي. فرئيس وزراء سريلانكا في تلك الحقبة جون كوتيلاوالا لم يكن يخفي حينها مشاعره «المُناصِرة للغرب»، في حين أنّ باكستان عقدت تحالفاً وثيقاً مع الولايات المتّحدة، وإن اتّكأت في الوقت ذاته على الصين. في المقابل، اتّجه كلٌّ من الزعيم الهندي نهرو والأندونيسي سوكارنو بشكلٍ حاسم نحو موسكو.

أمّا المفارقة الثانية: في الوقت الذي كانت بلدان الجنوب تُطالب مستعمِريها السابقين بالاعتراف بسيادتها الناجزة، كانت تستنجد ببلدان الشمال لدعم جهودها الإنمائية. من أجل البقاء على قيد الحياة، كانت أيّ دولة بحاجة إلى المساعدة، وإلى الحصول على هذه المساعدة كان لا بدّ من الانحياز لهذا الفريق أو ذاك، أو على الأقلّ الدخول في لعبة الزبائنية. لقد كانت الغلبة مؤقّتاً لقوّة الثُّنائية القُطبيّة على منطق تحرّر الشعوب في بلدان الجنوب. في الوقت ذاته، إنّ هذا العالَم الجديد الذي كان يجد صعوبة في الاندماج في اللّعبة الدّولية، تحوّل تدريجياً إلى مركز رئيس للصراعات الدّولية. والحال كذلك، إذا كان من السهل نسبياً جرّ الدّول إلى الزبائنية، فإنّه من الصعب أكثر أن نسيطِر على النّزاعات التي تعصف بها. وإذا كانت الثُّنائية القُطبيّة المتوافَق عليها قد تمكّنت من حماية أوروبا في أثناء الحرب، فإنّ القارّة العجوز لم تعد ساحة معركة العالَم، لأنّ هذه الساحة انتقلت إلى الجنوب حيث قامت حروب لم يكن للثُّنائيّة القُطبية أيّ سيطرة عليها: لقد بدأ التاريخ فعلاً يتغيّر...

لقد رأينا بزوغ الملامح الرئيسة لِـ «سوء الفهم الكبير» الذي ضرب العالَم بعد عام 1945. فقوى الشمال المُنتَشية بالنجاح الظاهر الذي حقّقه الكوندومينيوم الأميركي ـ السوفياتي، الذي بدأ يعمل بصورةٍ أفضل يوماً بعد يوم، اقتنعت أنّ باستطاعتها الاستمرار في الإمساك بخيوط مُجمل الحوادث العالمية، ولاسيّما ببؤر النزاع التي كانت توصف بازدراء على أنّها «طرَفيَّة». هنا كان أساساً المكان المُلائم لاستخدام كلّ الترسانة الاقتصادية والعسكرية للاستتباع والزبائنية. ولكن في الواقع، بقَدْر ما تفاقمت هذه النزاعات، كانت إمكانية سيطرة بلدان الشمال عليها تتراجع. بكلامٍ آخر، لم نعد وحدنا في العالَم...

الثُّنائية القُطبيّة تقوّضها الصراعات «الطَرَفية»

لا شكّ في أنّ أوّل هذه الصراعات كانت الحرب الكورية التي كشفت عن المصاعب التي تُعاني منها بعض القوى، مثل الاتّحاد السوفياتي والصين، في السيطرة على كوريا الشمالية حليفتها. أفادت الولايات المتّحدة من ذلك لكي تُعزِّز حُكماً عسكرياً دكتاتورياً في كوريا الجنوبية يخضع بشكلٍ تامّ لمصالحها. لكنّ النزاع الكوري لم يتجاوز الحدود المرسومة، وبقيت الفوضى تحت السيطرة.

يختلف الأمر في ما يعود للنزاع في فيتنام، وذلك لثلاثة أسباب. أوّلاً، إنّ حرب فيتنام، وخلافاً لما حصل في كوريا، تطوّرت في سياق المنافسة بين الاتّحاد السوفياتي والصين. وهذه الرعاية المزدوجة التي عرفت فيتنام الشمالية كيف تستثمرها بشكلٍ

ناجح، أَدخَلت بعض التصدّعات في النّظام القائم. من جهةٍ ثانية، ذاقت الولايات المتّحدة في فيتنام الجنوبية ما لم تذقه في كوريا، حرباً حقيقية بين الأنصار. وهنا بدأت تكتشف أنّ محاربة مجتمع هو أصعب بكثير من محاربة دولة. بالتأكيد، لا يمكننا إنكار الدّور الذي لعبته دولة فيتنام الشمالية من خلف الستار، لكنّ تدخّل الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام ونشاطها لا يشبه بأيّ شيء القتال الذي يحصل وجهاً لوجه بين دولتَين. الأمر هنا يتعلّق بنموذج النزاعات ذاته الذي عرفته القوى الغربية الأخرى في حروب تصفية الاستعمار: مدغشقر، والهند الصينيّة، والكاميرون، والجزائر، في ما يتعلّق بالطبع بفرنسا، ولكنّ ذلك ينطبق أيضاً على كلّ الحوادث الدمويّة التي رافقت فكّ ارتباط الإمبراطورية البريطانية بمستعمراتها القائمة ما وراء البحار: في ماليزيا حيث تمكّنت في النهاية من الخروج من المأزق بعد قمعِها لحركة التمرّد الشيوعية، وفي كينيا، حيث كان التحكّم بمسار الصراع مع الثوّار القوميّين الماو ماو أكثر صعوبة.

هذه الصيغة الصراعية الناشِئة في الجنوب أبرزت ممارسات عسكرية جديدة تَبيّن أنّها لا تمتّ بصلةٍ إلى نظرية الحرب التي بلورها كبار الاستراتيجيّين الغربيّين. في البداية، اعتقد الروس أنّ بإمكانهم الإفادة من هذه الوضعية، ذلك أنّ إنهاء الاستعمار كان مشكلة غربية، ولم تكن موسكو فقط بمنأى عن أيّ اتّهام بممارسة الاستعمار، بل كان بوسعها استخدام هذه الصراعات لإضعاف الغرب. تلك كانت إلى حدّ ما الأجواء التي سادت في مؤتمر باكو الذي أُعيد إحياؤه في الخمسينيّات والستينيّات من القرن الماضي،

وقد نصّب الاتّحاد السوفياتي نفسه مدافعاً في كلّ مكان، بخاصّة من على منصّة الأُمم المتّحدة، عن قضية الشعوب المُضطهَدة والمستعمَرة. لكنّ الانقسام الذي حصل بين موسكو وبكين سوف يقوِّض هذا الاطمئنان السوفياتي ويُظهِر أنّ هناك مرشّحين آخرين قد يكونون في وضع أفضل من السوفيات للدّفاع عن القضيّة الأفرو ـ آسيوية. أخيراً، وقع الاتّحاد السوفياتي في الفخّ الذي نصبه، حين اكتشف أنّ لديه هو أيضاً «خاصرة جنوبية» يمارس عليها هيمنة من النوع الإمبريالي أو الكولونيالي الجديد. وأتت المشكلة الأفغانية لتشكّل تتويجاً لهذا المسار، فكانت أشبه بـِ«حرب فيتنام مصغّرة» للاتّحاد السوفياتي، وهو لن يشفى منها أبداً. هنا لا بدّ من الملاحظة أنّ الحظّ العاثر الجيوسياسي للعالم الثالث حَصل في فترة زمنيّة قصيرة جدّاً، ما بين سقوط سايغون عام 1975 والقرار المشؤوم بالتدخّل في أفغانستان في كانون الأوّل (ديسمبر) 1979، والذي تسبّب بالتفكّك الذي حصل في الثمانينيّات من القرن الماضي والتدمير النهائي للنموذج السوفياتي.

ولكن حتّى قبل هذه الكارثة، وَجد الاتّحاد السوفياتي نفسه في الواقع أسير لعبة الزبائنيّة. كان من السهل عليه وَصْم القوى الغربية المُتخاصِمة مع مستعمراتها أو مستعمراتها السابقة، لكنّه تعلّم لاحقاً من حسابه الخاصّ كم كان يصعب عليه فرض وصايته على هذه البلدان نفسها. أحرز الاتّحاد السوفياتي بعض النجاح في الهند التي حقّقت الغلبة على مُنافستها باكستان، وتشهد على ذلك، من بين أمورٍ أخرى وبصورةٍ بالغة الأثر، حربُ استقلال بنغلاديش عام 1971. فالتحالف بين موسكو ودلهي لم يكن له إذاً البتّة أيّ

جوانب سلبية دبلوماسية كبرى بالنسبة إلى السوفيات. في المقابل، أفضت صراعات إقليمية أخرى إلى نتائج أقلّ إيجابية، ولاسيّما في الشرق الأوسط. لم يفشل الاتّحاد السوفياتي فقط في اجتذاب مجمل العالَم العربي تحت مظلّته، بل كان عليه تحمّل العواقب المؤلِمة لانقلاب بعض التحالفات. فلقد كان على المُنضوين في فلكه - في مرحلة أولى، مصر وسوريا والعراق-، أن يتعايشوا في علاقة معقّدة مع دول أخرى معادية هي أيضاً لإسرائيل، لكنّها معارِضة للمعسكر السوفياتي، مثل الأنظمة المَلَكية التقليدية في شبه الجزيرة العربية أو الأردن. ومن ثمّ أتى التوتّر الأردني ـ السوري في خريف 1970 إثر حوادث أيلول (سبتمبر) الأسود الشهيرة التي سعى خلالها الحسين ملك الأردن إلى تصفية وجود منظّمة التحرير الفلسطينية على أراضي مملكته، ما قاد حافظ الأسد إلى إرسال دبّاباته إلى الحدود مع المملكة الأردنية الهاشمية. وقد ظهرت هذه الخطوة وكأنّها قرار مفاجىء يُفسِد مخطّطات الكرملين في المنطقة، حيث كان لا بدّ له من التكيّف مع إيقاع متوتّر لم يكن بمقدوره أبداً الإمساك بخيوطه...

من هنا انطلقت لعبة دبلوماسية معقّدة خَلطت أوراق موسكو. وما حصل في القرن الأفريقي يحمل دلالة خاصّة. في مرحلة أولى، تواجهت الصومال الموالية للاتّحاد السوفياتي مع إثيوبيا النجاشي المتحالِفة مع الغرب. ولكن ما إن أطاحت ثورة ماركسية تدعمها موسكو بهذا الأخير، حتّى قام الزعيم الصومالي سياد بري بالانقلاب على معسكره. هكذا في أفضل الأحوال انتهت المباراة بالتعادل. في أمكنةٍ أخرى، انزلق هذا الدفاع الثوري

عن مصالح العالَم الثالث، الذي مارسه السوفيات، إلى حروبِ مواقع أتت نتائجها مُلتبسة، كما في الجنوب الأفريقي، حيث لم تُفضِ الصراعات في أنغولا وموزامبيق إلى الانتصارات السهلة التي كان يطمح إليها أولئك الذين كانوا يريدون جني ثمار عملية تصفية الاستعمار المريرة...لا بدّ من الإقرار إذاً أنّ الفاعلين في بلدان الجنوب أثبتوا أنّهم لاعبون غير مندفعين باتّجاه الانحياز الكامل. هكذا رأينا عبد الناصر يتقرّب من موسكو، في حين بقي في أعماقه مُناهضاً للشيوعية ومُعادياً في الصميم للحزب الشيوعي المصري. بدوره عرف صدّام حسين كيف يذهب باتّجاه الغرب من أجل تحسين موقعه، ولاسيّما خلال حرب الثماني سنوات التي تواجَه فيها مع إيران، وإنّما كذلك في وقتٍ سابق حين أَطلق برنامجاً نووياً «مدنياً»، فكان أن زار جاك شيراك بغداد في خريف عام 1974، وردّ «الريّس» العراقي الزيارة فأتى إلى فرنسا في العام التالي، ليزور كاداراش، موقع مفوّضية الطّاقة الذرّية، ويلتقي مرّة أخرى برئيس الوزراء الفرنسي الجديد، ويتوجّه حتّى إلى الإليزيه حيث وُضعت اللّمسة الأخيرة على مشروع «مفاعل تمّوز» الذي أَشرك من بين أفرقاء آخرين شركتَي بويغ وسان-غوبان الفرنسيّتَيْن.

حدود الكوندومينيوم

لكلّ هذه الأسباب، سرعان ما فَقد نظام الثُّنائية القُطبيّة مصداقيّته في بلدان الجنوب. في البداية، أدرك الفاعلون المحلّيون أنّهم يمتلكون موارد خاصّة بهم، وأنّهم ليسوا بحاجة إلى «الالتصاق» بالعرّاب الغربي أو السوفياتي للاستمرار. فبعد أن أصبحوا الفاعلين

الأقرب إلى الصراعات الجديدة، اكتسبوا قدرة قويّة على التأثير في الأجندة الدّولية، وقد عرفوا كيف يستفيدون من ذلك. تيقّنوا كذلك أنّ العرّاب السوفياتي شديد الحِرص على الحفاظ على منافع الحكم الثُّنائي مع الولايات المتّحدة، وبالتالي لن يُشكّل بالنسبة إليهم راعياً موثوقاً بشكلٍ كامل. من هنا، إذا كانت موسكو لم تدعم العرب المحسوبين عليها في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني إلّا بشكلٍ خجول، فذلك يعود لأولويّة التعايش السلمي الاستراتيجي الذي أَرسَته مع الولايات المتّحدة. هناك وقت يُخشى فيه أن تضيع المنافع التي تُجنى من الرعاية الفعّالة، بفعل التكلفة الباهظة التي تُدفَع في الخِصام مع واشنطن. فالكوندومينيوم يتضمّن إذاً تناقضاً كامناً حمل له الشؤم.

إنّنا هنا أمام دليل آخر على التشكيك بفعالية القوّة، والمتمثّل بهذا الفوران من الصراعات الجديدة التي يصعب ضبطها، والتي لم يعد بإمكان القوّتَيْن العُظميين السيطرة عليها. فضلاً عن ذلك، في هذه اللّعبة الاستراتيجية، يُمكن للضعيف أن يُمارِس ضغطاً يفوق بفعاليّته الصواريخ التي قد يضطرّ القويّ لنشرها من أجل ردعه. والسبب في ذلك بسيط: عندما تكون سلطةٌ ما على قَدْرٍ من الرسوخ، فإنّها تخشى خسارة الكثير من مقدّراتها، فيما الضعيف الذي لا يمتلك موارد مهمّة لا يُجازِف كثيراً حين يتولّى زمام المبادرة ويتحرّك منفرداً. في مغامرة عسكرية يقوم بها نظامٌ كنظام صدّام حسين في العراق أو نظام حافظ الأسد في سوريا، تكونَ الخسارة أقلّ بكثير ممّا لو كان الأمر يتعلّق بالاتّحاد السوفياتي زمن بريجنيف، لكونه يخضع لسلسلة من القيود الدّولية. إنّ الضعف

يخلق مساحة من الحرّية محفوفة بالمخاطر لا تُقدَّر إلى اليوم حقّ قدرها، ذلك أنّ عدم التوازن الكبير في القوّة يقضي على القوّة.

يمكن إيجاد تفسير لهذا الهامش المتزايد لاستقلالية الزبائن والتابعين، بخاصّة أنّه لم يعد للردع النووي الذي كان قائماً بالأمس التأثير نفسه؛ وبكلّ الأحوال هو يؤثّر بشكلٍ مختلف في بلدان الجنوب. تطوّرت هذه الاستقلالية أوّلاً على خلفيّة أنّ قوى متوسّطة عديدة من بلدان الشمال كما من بلدان الجنوب، تمكّنت من الإفلات من قيود معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. وقد حصل ذلك إمّا على الطريقة البريطانية باقتناء هذا السلاح برعايةٍ أميركية، وإمّا على الطريقة الديغولية التي هَدفت إلى البرهان على أنّه بالإمكان الحصول على هذا السلاح من دون مساعدة أحد، وهذا ما يَضمن الاستقلال الوطني. وبعد أنِ دَخلت الصين بدورها في هذا الميدان، اكتملت تشكيلة نادي الخْمسة، الذي لا بدّ من أن نُضيف إليها الدول التي رفضت التوقيع على معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، مثلِ الهند وباكستان وإسرائيل. بحدّ ذاته، إنّ الخروج من الاحتكار الثُّنائي النووي لا يُغيّر الأشياء بصورةٍ جذريّة، ذلك أنّه ليس باستطاعة القوى النووية الجديدة أن تُنافِس القوّتين العُظميين. لكن منذ الوقت الذي أصبحت فيه القضايا الدّولية تحدَّد أقلّ من خلال العلاقات بين الشرق والغرب، وأكثر فأكثر من خلال العلاقة بين الشمال والجنوب، بتنا فجأةً أمام مسألة غامضة: ما قيمة هذا السلاح «المنتمي إلى بلاد الشمال» في مواجهة صراعات تتركّز بشكلٍ متزايد في بلدان الجنوب؟ إنّ التفكير الاستراتيجي لا يتطوّر كثيراً. فبعضهم، مثل كينّيث والتز

في الولايات المتّحدة، يعتبر أنّ إمكانية تكاثر الفاعلين النوويّين في الجنوب قد يُسهِم في إعادة التوازن إلى العلاقات الدّولية[1]. فيما هناك آخرون يشعرون بالقلق لاحتمال انتشار الأسلحة النووية في أيدٍ غير حكومية، إذ إنّ بإمكان الإرهابيّين أن يستولوا على أسلحة نووية مصغّرة واستخدامها في المدن... ما زلنا هنا في مجرد التكهّن ولم نصل بعد إلى لبّ الموضوع: إنّ السلاح النووي هو الملاذ الأخير في إطار حرب تقليدية. لكن ماذا باستطاعته أن يفعل اليوم في مواجهة الأشكال الجديدة من الصراعات؟ فجأة، تبيّن ولمرّة جديدة، أنّ سلطة الوصاية التي تتمتّع بها القوى الكبرى التي طالما راهنت على هذا التمايز، لم تعد تمتلك رصيداً. لم يعد «نادي الخمسة» وحده في العالَم...

الإرث الاعتراضي لعدم الانحياز

إذا كانت استراتيجية عدم الانحياز لم تُحقِّق انطلاقتها بالفعل، فإنّ طيفها لم يغب البتّة هو أيضاً. فالورثة الحقيقيون لباندونغ ولحركة عدم الانحياز اليوم هُم كلّ «الدبلوماسيّات الاعتراضية» التي تَظهر بأشكال مختلفة على الساحة الدّولية. لقد أدركت البلدان التي أُطلق عليها اسم «دول عدم الانحياز» سريعاً أنّها ليست فقط لا تستطيع أن تكون صاحبة الأمر والنهي - ما عدا محاولة التأثير الجانبي في بعض المفاوضات الدّولية-، وإنّما مفهوم عدم الانحياز بالذّات لم يعد له معنى كبير ما إن أُصيبت

(1) كينّيث والتز، «انتشار الأسلحة النووية: الأكثر هو الأفضل».

K. Waltz, «The spread of nuclear weapons: more may be better», *Adelphi Papers*, 171, International Institute for Strategic Studies, Londres, 1981.

الثُّنائية القُطبيّة بالوهن، ومن ثمّ تلاشت. كان الفاعلون الأساسيون في الحركة على إدراكٍ تامّ بأنّهم لن يكونوا في أيّ وقت من الأوقات، لا قوّة تنظيم، ولا قوّة مشارِكة في إدارة شؤون العالَم. في المقابل، سرعان ما أدركوا أنّ بإمكانهم أن يلعبوا بطريقة أو بأخرى دور «عامّة الشعب» في النّظام الدولي، وأنّه يمكنهم بواسطة بعض «الزعماء» الجيّدين المشاركة على قدم المساواة في النقاش السياسي الدّولي. وقد لمعت الدبلوماسية الجزائرية في وقتٍ مبكر في هذا الدور الجديد وعرفت كيف توظّفه بقَدْرٍ من المهارة. ففي مؤتمر الجزائر الذي عُقد عام 1967، وقّع 77 بلداً من بلدان الجنوب على ميثاق يضمّ اليوم 130 بلداً، علماً بأنّه لا يزال يحمل اسم «ميثاق مجموعة 77». هذا الميثاق يعتبر أنّه بإمكان «أصحاب المراتب المتواضِعة» في النّظام الدّولي أن يلعبوا دوراً في نظامٍ دولي متجدّد ومتمتّع بقَدْرٍ أكبر من الديمقراطية. وبما أنّ ذلك لم يتحقّق، تحوّل هذا الدور الموعود إلى مادّة أساسية لخطابٍ اعتراضيّ أَطلَق دبلوماسيةً من نوعٍ جديد. فمن خلال إجادة هذه اللّعبة الجديدة، يمكن رفع سقف المطالب، وربما التحوّل إلى فاعلٍ «منحرف» أو «جانح» يُتقن استخدام قدرته على الإيذاء بشكلٍ ملائم لكي يؤثّر، وإن بشكل درامي، في مصير العالَم.

هذه الممارسة في صيغتها المتطرّفة، حتى وإن لم تكن هي الحال الأكثر شيوعاً، أدّت إلى الاستخدام الاحتجاجي للعنف، على شكل أعمال إرهابية تكون في خدمة الدبلوماسية الوطنية، وتضرب بشكل واضح التقليد الذي أرساه كلاوسويتز لحرب

المواجهة. لجأت بعض الدول إلى اعتماد هذه الاستراتيجية، إمّا بصورة دائمة، أو في فتراتٍ متقطّعة: إيران في الثمانينيّات من القرن الماضي، والعراق تحت حكم صدّام حسين، وسوريا تحت حكم حافظ الأسد، وليبيا تحت حكم القذّافي...

يمكننا استنتاج خُلاصة على شكل مفارقة: بالتأكيد لم تُفضِ حركة عدم الانحياز أبداً إلى نظامٍ سياسي مؤسّسي، لكن ورثتها يؤثّرون بقوّة في العالَم من خلال مشاركتهم المتزايدة في تحديد الأجندة الدّولية. فعلى أرضهم تنمو النزاعات الأساسية في عالمنا المعاصر، وحول قضاياهم والمشكلات الاجتماعية التي تُرهق كاهلهم. يكفي الاستماع إلى الرئيس الإيراني روحاني، الذي يُفترَض أنّه زعيمٌ معتدل، يشرح كيف أنّ بلاده تمتلك القدرة على السيطرة، إذا لم يكن على الأجندة الدّولية، فعلى الأقلّ على أجندة إقليمية مُثقلة جدّاً، قد تفوق بأهمّيتها أجندة الولايات المتّحدة أو روسيا. إنّ الانقلاب الحقيقي في العالَم يعود إلى الوقت الذي انتقل فيه ثقل الصراع إلى بلاد الجنوب. من هنا، فإنّ الأوهام العابرة للأحاديّة القُطبية أو للحاكميّة الأوليغارشيّة لم تصمد أمام هذه الديناميّة الكامنة.

الأوهام العابرة للأحاديّة القُطبيّة

غداة الحرب الباردة، ارتكبت الدّول الغربية خطأً في التفكير في أنّ «الفائز» سوف يُدشِّن زمن الهَيمنة الأحادية للنّظام الدّولي. فاعتماداً على قواعد علم الحساب، افترَضت هذه الدّول أنّ فشلَ لاعبٍ في نظامٍ ثُنائيّ القيادة يؤدّي حُكماً إلى عالمٍ أحاديّ القُطب.

إنّ عِلم الحساب مادّة موثوقة إلى أقصى الحدود، لكنّه لا يُطبّق على العلاقات الدّولية.

إنّ الثُّنائية القُطبيّة التي أرست قواعدها عام 1947 قامت على أساس فكرة الحماية: كان لا بدّ من الالتحاق بأحد الحِلفَين لتأمين الحماية من التهديد الذي تشكّله الجهة المقابلة. لكن، ما إن يزول هذا التهديد لا يعود لمنطق الاصطفاف أيّ معنى يُذكر. في ظلّ هذه الظروف، ما هي الحجج التي يمكن أن تُبرِّر الهيمنة الأميركية واستدامتها؟ إلى هذا الخطأ الحسابي تُضاف غلطة عدم تقدير السياق، ذلك أنّ العالَم عام 1989 يختلف تماماً عن عالم 1947. لقد اكتملت عملية تصفية الاستعمار، وانتقلت أرض المعركة من الشمال إلى الجنوب، كما أنّ مختلف الوحدات المكوِّنة لهذا الجنوب، سواء أكانت دولاً أم شعوباً أم فئات اجتماعية أم جماعات دينية أم ثقافية، اكتسبت استقلالية لافتة. حتّى إنّ سقوط جدار برلين أمّن الحجج التي تعزّز مطالبتها بالتحرّر، والاعتراض، لا بل بالانحراف.

علاوةً على ذلك، غيّرت العَولَمة كلّياً الواقع القائم. فالمجتمعات راحت تتّصل في ما بينها بكثافة تتخطّى النّظرة التقليدية لقدرة الدّول المحدودة. وأصبح الاتّصال «بين المجتمعات» في أغلب الأحيان أكثر سرعة وفعالية من الاتّصال بين الدّول. هذا التداخل «بين المجتمعات» اشتمل بالطبع على التبادلات الاقتصادية، وإنّما كذلك على الهجرة، والعلاقات بين الأديان، وأشكال التضامن كافّة ذات الطبيعة العِرقية أو القبلية، والتي أصبحت أكثر قوّة من الدّول المُصطنَعة والمستورَدة،

ولاسيّما تلك التي انبثقت عن تصفية الاستعمار، أو تلك التي تكوّنت من تفكّك الكتلة السوفياتية، والتي راحت تتداعى في كلّ مكان تقريباً. والخطأ الفادح تمثّل بالاعتقاد أنّه يمكن إدارة هذا العالَم الجديد بالطريقة التي كان يُدار بها العالَم القديم، وذلك باستخدام سياسة الهَيمَنة ذاتها، باستعلاءٍ يعزّزه الفراغ الظاهر الذي خلّفه زوال الاتّحاد السوفياتي. هنا ظهرت إدارة كلينتون شيئاً فشيئاً وكأنّها رمز لهذه «الاستمرارية» بالذات، ذلك أنّ أوّل رئيس أميركي في حقبة ما بعد الثُّنائية القُطبيّة لم يتردّد في كانون الثاني (يناير) 1997 في تعيين مادلين أولبرايت على رأس الدبلوماسية الأميركية، وهي التي تجسّد بوضوح روح الحرب الباردة بأصولها وتاريخها العائلي: إنّها ابنة دبلوماسي تشيكي غادر بلاده إثر انقلاب براغ، وقد تمكّنت من أن تفرض نفسها في «مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدّولية» باعتبارها واحدة من أفضل المتخصّصين في شؤون الاتّحاد السوفياتي...

إلّا أنّه في مطلع هذا العصر الجديد، راح سلفه جورج بوش الأب يدافع عن فكرة إقامة «نظام دوليّ جديد»، وتحلّى بضبط النفس في استعمال القوّة الأميركية من خلال رفضه إكمال المعركة حتّى بلوغ بغداد والإطاحة بصدّام حسين، بعد تحرير الكويت: هل كان الأمر نتيجة حدس بهذا التعقيد المتعلّق ببلاد الجنوب، أم هي صفقة سرية مع ميخائيل غورباتشوف الذي كان يخشى بالفعل تمدّد الولايات المتّحدة في كلّ مكان؟ وفي السياق نفسه، بدلاً من ترسيخ الهَيمَنة الكاملة لإسرائيل على جيرانها وخصومها الذين كانوا في حالة ضعف كبير، تَعمَّد استخدام انتصاره في

حرب الخليج في محاولة إحياء المفاوضات في الشرق الأوسط، من خلال عقد مؤتمر مدريد الذي، على الرّغم من تعثّره لاحقاً، نجح في جَمْع كلّ الأطراف. وهذا أمر يستحقّ الثناء، وخصوصاً أنّه حَصَد مع عمليّة «عاصفة الصحراء» نجاحاً لافتاً من خلال ترؤسه ائتلافاً حقيقياً مدعوماً من الجميع، بما في ذلك موسكو، وسوريا حافظ الأسد، والصين التي من خلال امتناعها عن التصويت في مجلس الأمن جعلت تنفيذ العملية ممكناً. مع ذلك، كان جورج بوش الأبّ هو نفسه الذي اتّخذ الخيار المشؤوم بالإبقاء على منظّمة حلف شمال الأطلسي، وتلك كانت طريقة للدخول بتردّدٍ وبحذرٍ شديد إلى العالَم الجديد الذي كانت تلوح تباشيره.

هذا الاتّجاه المحافظ القائم على الهَيمنة تعمَّق مع كلينتون الذي لم تكن لديه الخبرة الدّولية التي كانت لسلفه. وسرعان ما أظهرت إخفاقاته العديدة أنّ الأحادية القُطبية لم تكن سوى وَهْمٍ. أتى الإخفاق الأوّل من عملية «إعادة الأمل» في الصومال، التي انتهت إلى انسحابٍ مُهين لمشاة البحريّة الأميركيّة من القرن الأفريقي، والتي كشفت عن طبيعة «النزاعات غير المُتماثلة» الجديدة التي يتواجه فيها متمرّدون «ضعفاء» على الورق، مع قوّة متعثّرة بحجمها العملاق. ثمّ كان عجز واشنطن في تحديد موقفها من الصراع اليوغوسلافي الذي أتى ليُناقض تماماً دبلوماسيةً كانت ترغب في التخلّص من العبء الأوروبي. لم يعرف بيل كلينتون كيف يفسّر هذا العَرَض الجديد لتفكّك الإمبراطورية الروسية، كما لم يعرف إعطاءه ما يستحقّ من الاهتمام. وكذلك الأمر، إنّ غياب

متابعة اتّفاقية أوسلو في ملفّ إسرائيل/ فلسطين، التي تعاملت معها واشنطن بسذاجة وخفّة مستنكَرتَيْن، قاد إلى سلسلة من النكسات وصولاً إلى مؤتمر كامب ديفيد الثاني الشهير، الذي عُقد في تموز (يوليو) 2000، حيث برهن رئيس الولايات المتّحدة أنّه على الرّغم من انخراطه الكامل في عمليّة التفاوض بين الأطراف المُتحاربة، لم يكن بمقدوره فرض وساطته، ولا التأثير على الإسرائيلي المحسوب عليه. لنتذكّر أخيراً الفشل الدبلوماسي الذي تمثَّل بالإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، ومئات الآلاف من القتلى، وسلبية المجتمع الدّولي، والسلبية المُذهِلة للقوّة العظمى الوحيدة التي اضطرّ ممثّلها في مجلس الأمن إلى التذكير بأنّه لا مجال للتدخّل في رواندا لأنّها «دولة ذات سيادة».

لقد أكّدت «اختبارات» عديدة أنّ النّظام الدّولي الجديد لا ينتمي بأيّ شيء إلى الأحادية القُطبيّة. في الواقع، لم يفصل سوى ما يزيد قليلاً على خمس سنوات بين سقوط جدار برلين وعمليات القصف التي قام بها حلف شمال الأطلسي على صربيا، والتي أشّرت للعودة التدريجية للعداء الروسي ـ الغربي. وبقَدْر ما كانت تتكثّف الهجمات التي اعتبرتها موسكو بمثابة اعتداءات على حليفها الصربي، كانت روسيا تعود للبروز على الساحة الدّولية. مع حرب كوسوفو عام 1999، في الفترة الأخيرة من ولاية كلينتون الرئاسية، بلغت هذه الدينامية أوجها. ردّاً على عملية حلف شمال الأطلسي ضدّ صربيا، علّقت روسيا تعاونها مع الحلف بدءاً من 24 آذار (مارس) 1999، قبل أن تقوم في 12 حزيران (يونيو) بإرسال قوّاتها للتمركز في مطار بريشتينا: إنّها عملية تنتمي حقّاً إلى زمن

الحرب الباردة... وإنّما بعد الحرب الباردة! كان المقصود حينها هو إظهار أنّه لم يكن هناك قائد واحد للسفينة، وأنّ الإجراءات الأحادية الجانب من قبل الغرب لم تَعُد مقبولة، وأنّه في كلّ مرّة تتعرّض المصالح الأساسية لروسيا للخطر، لا بدّ من التعامل مع موسكو.

إنّ ما حدث في مطار بريشتينا لم يكن سوى المثال الأوّل لسلوكٍ سوف نجده يتكرّر طوال الأزمة الأوكرانية التي بدأت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، والذي يتجلّى اليوم خلال الأزمة السورية. إنّه المنطق نفسه الذي يسود، والرسالة الضُمنية ذاتها للقوّة الروسية التي أخذت على عاتقها الوقوف بوجه تهميشها. إنّه على الدوام الفعلِ المسبِّب للمرض نفسه حين تقوم الهَيمنة على الاستبعاد: انطلاقاً من ذلك، إنّ الإبقاء على حلف شمال الأطلسي، وتوسّعه لكي يضمّ بلداناً انبثقت عن تفكّك الكتلة السوفياتية، كان أمراً في غاية الخطورة. ويُروى أنّه حين أُدرِجت هذه المسألة على جدول أعمال قمّة هذه المنظّمة المنعقدة عام 1991، أكّد جورج بوش الابن أنّه ليس بوارد حلّ الحلف الأطلسي، مع أنّ حلف وارسو حينها كان قد زال من الوجود. كما يُروى أنّ فرنسوا ميتران أجابه حينها: «إنّك تُبشّرنا بإحياء الحلف المقدّس»[1]. في الواقع، ما إن يفقد حلفٌ مبرّر وجوده لانعدام التهديد الحقيقي الذي يشكّله تجمّع مناوىء له، فإنّ بقاءه لا يعني سوى الهَيمنة التي لا حدود لها. هذا هو بالضبط ما كان قيصر روسيا ألكسندر

(1) ر. دوما وآخرون، «الدبلوماسية على الطبيعة».
R. Dumas *et al.*, *La Diplomatie sur le vif*, Presses de Sciences Po, Paris, 2013.

الأوّل يرمي إليه من خلال التحالف المقدَّس. يُفترض بالهَيمنة، لكي تفرض نفسها، أن تكسب تأييد أغلبية الشركاء الآخرين، أقلّه أن تحصل على خضوعهم، ذلك أنّها حين تتشكّل في وجه الآخرين، أو بعض الآخرين، فإنّها تُغذّي مواجهة دائمة تتهدّدها في كلّ وقت من أوقات تحقّقها. «القوّة المُهيمِنة» الحقيقيّة هي تلك التي بإمكانها الاستغناء عن التحالف.

عالمٌ «لا قُطبيّ»

أتَت عملية التفشيل الأخرى من بلاد الجنوب التي بدأت تشعر بالقُدرة على كسر منطق الحماية الذي فرضته الحرب الباردة، وعلى أن تلعب بنجاح ورقة الاستقلالية. فبعد أن شَعرت هذه الدّول بأنّها لم تعد بحاجة إلى تحديد موقفٍ إزاء الشرق أو الغرب، اتّجه اللّاعبون الأكثر نشاطاً في العالَم النامي ليقفوا بشكلٍ أساسي في مواجهة الشمال. واتّخاذ موقفٍ مُعلَنٍ مناوىء للشمال لا بدّ من أن يعني في هذه الحال الوقوف في وجه الولايات المتّحدة. هكذا شهدنا صعود موجة عداء عارمة في وجه الولايات المتّحدة، تردَّد صداها بشكلٍ رئيس في بلدان أميركا الجنوبية أوّلاً، وأنظمتها القومية اليسارية التي تنامت بدءاً من العقد الأوّل للألفية الثالثة في الفناء الخلفي للولايات المتّحدة.

وفي هذا السياق أيضاً وقعت تفجيرات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، التي ظُنّ أنّها تَفتتِح عصر «النزاعات غير المتكافِئة»، في حين أنّها تشكّل تعبيراً من بين تعبيراتٍ أخرى، عن ديناميّة كانت

تتفاعل منذ زمنٍ بعيد. فالحادي عشرِ من أيلول، لا يُشكّل قطيعة مع ما سبق، بقَدْر ما يُعتبَر مؤشّراً يُسلِّط الضوء على فعاليّة شكلٍ جديدٍ من الإرهاب قادر على توجيه ضرباته إلى قلب قوّةٍ كانَ يُظنّ أنّه لا يمكن النيل منها. وأتت ردّة الفعل الأميركية لتُطلِق العنان لتسعير إرادة الهَيمنة الأحادية القُطب كمسلكٍ إنقاذيّ، والتي تجلّت في إيديولوجيا المحافظين الجُدد. تبنّى كلينتون بخفَر بعض مكوّنات هذه المنظومة الفكرية، فيما جورج دبليو بوش وأولئك الذين كانوا يحثّونه على السير في هذا الاتّجاه (ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، بول وولفويتز، وآخرون غيرهم) دفعوا بهذا الفكر إلى أقصى حدوده، من خلال مشروع «تغيير النّظام» الذي طُبّق أوّلاً في الشرق الأوسط، ومن ثمّ افتراضياً، في أيّ مكان كانت تمليه عليهم «غطرستهم». هكذا أصبح رفض الآخر مطلقاً بقَدْر ما إنّه محفّز للحرب، لأنّ أصحاب هذا المشروع في حقيقة الأمر لم يكونوا ليقبلوا بأيّ شريكٍ إلّا إذا كان مُطابقاً لصورتهم...

إنّنا نعرف النتيجة وتناقضها المُذهل: هذا الاندفاع المُفرِط باتّجاه الأحادية القُطبية لم يكن إلّا ستاراً واهياً للتشكّل الفعلي لعالم ما بعد الثُّنائيّة القُطبيّة، الذي كان في الواقع يتّجه أكثر نحو اللّاقُطبية، وتراجع قوّةٍ أُصيبت بالعجز[1]. راكمت الولايات المتّحدة الإخفاقات، وأصبحت عاجزة عن إحراز النّصر في أيّ حرب، في وقتٍ كانت القوى المتوسّطة الغربيّة تُعاني على قياسها

(1) برتران بادي، **عجز القوّة. بحث في العلاقات الدّولية الجديدة.**

B. Badie, *L'Impuissance de la puissance. Essai sur les nouvelles relations internationales*, Fayard, Paris, 2004.

من الخَيبات نفسها. هنا برز عالمٌ شعاره «ليعمل كلٌّ لنفسِه»، حيث راح الفاعلون المتمتّعون بقَدْرٍ متزايدٍ من الاستقلالية يلعبون أوراقهم الخاصّة، وقد حقّقوا بعض النجاحات المحلّية التي شجّعتهم على المضيّ في هذا الاتّجاه.

إننا نَذكر كيف أنّ «التجمّعات الاستقطابيّة» لا تستجيب إلّا لضروة مواجهة التهديد. والحال أنّ التهديد أصبح بعد الآن متغيّراً ومعقّداً، ما يجعل الاصطفاف وراء أحد الرعاة الكبار لا يكلّف غالياً فحسب، وإنّما يُعطي نتيجة معاكِسة في أغلب الأحيان: إنّ ثبات الهَيمنة، الذي ساد في ما مضى[1]، تحوّل إلى «عدم استقرار الهَيمنة»، ذلك أنّ للحماية موجبات وهي تُعرِّض صاحبها أكثر ممّا تؤمِّن له الاطمئنان... من هنا برزت هذه الاستراتيجيّات الشديدة الغموض، والتي عَرفت انتشاراً متزايداً، بخاصّة تلك التي لحظناها في المملكة العربية السعودية أو باكستان. فهاتان الدولتان اللّتان تُعَدّان من «زبائن» الولايات المتّحدة القدامى، عرفتا كيف تجدان السبل لتتحايلا وتلتفّا على رعاية القوى العظمى من دون أن تدفعا ثمناً مرتفعاً. وموقف هاتَين الدولتَين يتّسم بعقلانية لا يجب التقليل من أهمّيتها في السياق الجديد للثُّنائيّة القُطبيّة.

عودة النّادي الأوليغارشي

في موازاة ذلك، بقَدْر ما كانت تتنامى الشكوك حول طبيعة هذا النّظام العالمي الجديد، لحظنا أنّ المنطق الأوليغارشي يتقدّم.

---

(1) ش. كاندلبرغر، **الأزمة العالميّة الكبرى**.

C. Kindleberger, *La Grande Crise mondiale*, Economica, Paris, 1988 (1973).

تجدر الإشارة إلى أنّ الولايات المتّحدة، مثل أيّ قوّة تسعى للهَيمنة، لم تكن في أيّ وقتٍ من الأوقات مؤيّدة للأوليغارشيّات والأندية، من هنا رأيناها تنضَمّ من دون حماس كبير، وعلى مضضٍ تقريباً، إلى مجموعة الستّة G6 التي تشكّلت عام 1975 بمبادرة من الرئيس فاليري جيسكار ـ ديستان، والتي أصبحت مجموعة السبعة G7 في العام التالي. يجب ألّا ننسى أنّ فكرة هذه التجمّعات بالذّات ظهرت في وقتٍ كانت فيه الهَيمنة الأميركية قد ضعفت إلى حدٍّ كبير بفعل أزمة الدولار (تمّ التخلّي عنه كعملة مرجعية عام 1971، ثمّ كان تخفيض قيمته لمرّتَين متتاليتَين في وقتٍ قصير، في عام 1971 وفي عام 1973)، والهزيمة الفيتنامية وفضيحة ووترغيت. إزاء هذه المشكلات الثلاث المتسبِّبة بالضعف لشريكهم الأطلسي، وهو ما تجسّد تماماً بشخصية الرئيس جيرالد فورد الهشَّة، ظنّ الأوروبيّون أنّ بإمكانهم العودة إلى منطق «الكونسرت». منذ ذلك الوقت، بدأنا نشهد إذاً تناوباً بين أوقاتٍ يُهيمن فيها المنطق الأوليغارشي، وأخرى تعود فيها الولايات المتّحدة بقوّةٍ إلى الواجهة، كما في فترة رئاسة ريغان، التي أدّت بشكلٍ آلي إلى إضعاف عمل المجموعات (مجموعة السبعة، مجموعة الثمانية..إلخ).

في المقابل، إنّ سياق الارتباك النسبيّ الذي طبع رئاسة بيل كلينتون أتاح لهذه المجموعات بالتجدّد، وفي التسعينيّات من القرن الماضي، بلغ النادي الأوليغارشي درجة عالية من الثّقة بالنفس، وانتهى به الأمر إلى ضمّ روسيا التي كانت مع ذلك منذ زمنٍ طويل تقِف على باب مجموعة السبعة. ومع صعود القوى الناهضة، بدا سريعاً أنّ مجموعة السبعة زائد واحد، التي لم تلبث

أن عُرِفت بمجموعة الثمانية (قبل أن تُستبعد عنها روسيا مجدَّداً في عام 2014) لم تعد كافية. من هنا أدّت الأزمة الآسيوية عام 1997 إلى تشكيل مجموعة وزراء المالية للدّول العشرين، وكان لا بدّ من انتظار العام 2008 لكي تتحوّل مجموعة العشرين إلى مجموعة تضمّ رؤساء الدّول.

إنّ العام 2008 يحمل دلالة خاصّة، لأنّه يتزامن مع ضعفٍ مزدوج للقوّة الأميركية، وذلك يعود من جهة، للهزيمة الساحقة في العراق والفشل الصّارخ للمُحافظين الجُدد، ومن جهة أخرى، لانتخاب رئيس جديد للولايات المتّحدة سوف يَعتمد منظوراً مختلفاً في السياسة الدّولية. هكذا نشأت «مجموعة العشرين» في هذا النّوع من «الفراغ الانتقالي» في تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، وكان باراك أوباما قد انتُخب منذ وقتٍ قصير ولم يتسلّم بعد مهامه رسمياً. لكنّ هذه الهيئة الجديدة كانت محكومة بالمراوحة، بسبب تحفّظ القوى القديمة على توسيع قاعدة الحاكميّة العالميّة.

من هنا نفهم أنّ البلدان الناهضة، وقد عانت من التعالي والتهميش، عملت على الالتفاف والاعتراض على الحاكميّة الأوليغارشية من خلال التفتيش عن أشكالٍ جديدة للتضامن والتشارك تقوِّض أيّ منطق استقطابي، وهذا ما سوف ندرسه بمزيدٍ من التفصيل في الفصول القادِمة.

الفصل الثالث

المجتمعات ودبلوماسيّاتها

لا يمكننا فهم طبيعة العلاقات الدّولية في الوقت الحاضر إذا اكتفينا بالنّظر إلى الخرائط الكلاسيكية للجغرافيا السياسية، أو اعتمدنا فقطْ على التحليلات الاستراتيجية. يجب أن نتعلّم كيف نخطو خطوة إضافية، لنأخذ بعَين الحسبان بروز المجتمعات في المجالات التي بقيت حتّى هذا الوقت حكراً على العمل الدبلوماسي لوحده. من هذا المنظور، فإنّ ثورة الاتّصالات التي حصلت في الثمانينيّات من القرن الماضي مع تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، سوف تلعب دوراً أساسياً حتّى في تحوّل السلوكيات الاجتماعية. لقد أثّرت هذه الثورة في تقنيات المعلومات والوسائط المتعدّدة، والوسائل السمعية ـ البصرية، والاتّصالات السلكية واللاسلكية، أيّ الصوت والصورة والمعلومات. في الواقع، لقد طالت كلّ الناس، من الأكثر قوّةً إلى الأكثر بؤساً في الأحياء الفقيرة في بلدان الجنوب. وقد فَرضت نفسها على أنّها عامل التجديد الأكبر، والمُنتِج الرئيس لفضاءٍ عالميّ متحوِّل في العمق. لم يحدث في أيّ وقت مضى أن كانت العلاقات الدّولية مختلّة إلى هذه الدرجة بفعل تغيّرٍ تكنولوجي. يمكننا حتّى القول

إنّ هذه القطيعة تفوق بأهمّيتها اختراع القنبلة النووية، بطريقةٍ أكثر تقدّماً، وإن تكن أقلّ وضوحاً في أغلب الأحيان. فالسلاح النووي لم يغيّر سوى في جانبٍ واحد، يُعتبَر حاسماً بالتأكيد لكنّه في النهاية يطال قطاعاً من الحياة الدّولية. بينما قضت ثورة الاتّصالات على كلّ القواعد التي قام عليها النّظام الوستفالي، وطالت الفرد في حميميّته العميقة. إنّها العنصر الحقيقي للعَولَمة الذي أحدث ثورة مُستدامة في كوكبنا.

أوّل الأمر، زَعزعت هذه الثورة «أثر المسافة» الذي يقع في قلب اللّعبة الدّولية بالذّات. فهذا المعيار القديم والتأسيسي سَمح بأن يكون للإقليمية معنى، وأن يُبنى أوّل تصوّر للنظام الدّولي. كما ساعد كذلك في تشكّل الأمّة والقوميات، وفي تمايز كلّ وحدة سياسية ومسارها التاريخي على خريطة العالَم. كان أثر المسافة أيضاً هو الذي أعطى في ما مضى تفوّقاً حاسماً للحكّام على محكوميهم، إذ كان بإمكان الحكّام وحدهم التغلّب على عامل المسافة بفضل أدوات الحُكم، فيما كان المحكومون منفصلين نوعاً ما عن بعضهم بسبب مصادفات البناء الوطني. أخيراً، كانت المسافة تُستخدَم كضامنٍ للسيادة، إذ إنّ الدّول كانت تشعر بسيادة أكبر على أرضها بقَدْر ما كان خصومها المحتمَلون بعيدين، ولا يمتلكون إلّا وسائل محدودة للوصول إليها. كانت المسافة ضماناً للاستقرار والحماية والنّظام وتأكيد الذات.

مع تعميم الاتّصالات، أصبح بإمكان أيّ شخص أن يتواصل افتراضياً مع أيّ شخص آخر، مهما كانت المسافة التي تفصل بينهما، وعلى وجه الخصوص من دون الأخذ بعَين الاعتبار

مسألة الحدود الجغرافية. فبقَدْر ما كانت التكنولوجيّات تزداد تطوّراً، كان علينا أن نتعلّم كيف نعيش في عالم لا يكون فيه 50 أو 100 أو 193 جهة فاعلة (عدد الدّول الأعضاء في منظّمة الأُمم المتّحدة)، وإنّما سبعة مليارات فاعل محتمل بمقدورهم اتّخاذ سلسلة من المبادرات الدّولية، يتجاهلون أو يتجاوزون من خلالها خيارات قادتهم، ويضربون بذلك بعرض الحائط أيّ منطقٍ للسيادة.

هذه الثورة الهادئة - والتي لم تؤدِّ في الواقعِ إلى تصدّعات مُذهلة أو مُثيرة أبداً ـ بَنَت شيئاً فشيئاً دينامية العَولَمة، وقد حصل ذلك في الأساس من دون لَفْت الانتباه إطلاقاً. ثمّ بدأنا نلمس هذه المتغيّرات الجذريّة الهائلة في وقتٍ كنّا لا نزال فيه كلّياً في زمن الثُّنائية القُطبيّة، وفي عالم تصوّراتها المريح الذي كان يحثّ على التقليل من شأن كلّ ما يمكن أن يزعزع موقعها.

الثورة غير المَرئيّة للمجتمعات والدّول القوميّة

كان للثورة الهادئة في مجال الاتّصالات تأثيرٌ أكثر عُمقاً من تعطيل أثر المسافة. فهي تجاوَزت العلاقات الدّولية الكلاسيكية، التي يجب بالأحرى أن نسمّيها «العلاقات بين الدّول»، إلى شبكةٍ من العلاقات «بين المجتمعات». بقَدْر ما كانت هيئات المجتمع المدني تتحرّر من عبء الضغوط الحكومية، والجهات الفاعلة تتمتّع باستقلالية أكبر، بما في ذلك إزاء مجتمعاتها الوطنية، فإنّ اللّعبة الدّولية راحت تتّسم بغلبة أكبر للتداخل المجتمعي على الطّابع الدّولي.

إنّ مهنة التعليم والبحث في العلاقات الدّولية اتّخذت منحى جديداً هي أيضاً! كان لا بدّ من إعادة النّظر بكلّ شيء على أساس هذا الدخيل الجديد، الذي لا يُنعت أبداً على هذا النحو لفرط ما هو مُبهم، وليس له أيّ تمظهر مؤسّساتي حقيقي. إنّ عدم المَأْسَسة هو في آنٍ عامل قوّة، لأنّه يؤمِّن للعلاقات بين المجتمعات نوعاً من التخفّي الواقي، وعامل ضعف لأنّه يجعل من الصعب إقامة شراكات ثابتة. إنّ العلاقات بين المجتمعات هي ظاهرة مُلتبسة في الأساس، لأنّها تخلق فرصاً للتعاون والتضامن والتنقّل، وفي الوقت نفسه تفتح الباب أمام مجموعة من المخاطر، مثل انتقال الصراعات المجتمعيّة المحلّية والوطنية إلى المستوى العالمي، وتَنامي دور المعايير المستنِدة إلى الهويّات أو الدين، وعَولَمة المكبوتات الاجتماعية والتفاوتات ومظاهر عدم التسامح. تتراجع القوّة أمام طغيان الآثار المدمّرة لعملية تمدينٍ مُتسارعة وغير مُنضبِطة، وأمام التجدّد الشبابي المُذهل لسكّان الجنوب وما يقابلها من تهرّم لدى سكّان الشمال. فالبطالة التي تُثقِل بشكلٍ خاصّ كاهل مجتمعات الجنوب الأكثر فتوّة، ضغطت على اللّعبة الإقليمية، ومن ثمّ الدّولية، بحيث إنّها أصبحت دافعاً للتنقّل أوّلاً، وللنزاعات في ما بعد. بعد ذلك، أتى التعبير عن الغضب المتّصل بفشل التنمية البشرية عبر متخيَّلٍ مُعولَم، ذلك أنّ أفق المعوز في ما مضى كان يقتصر على مجتمعه المحلّي، إلّا أنّه أدرك اليوم سريعاً كيف ينظر إلى نفسه من خلال عالم يستعرض أمامه ثرواته ويتعامل معه بلامبالاة. هذا المتخيّل المُعولَم يُشكّل العصب النابض للحالات الصراعية التي هي في الأساس ذات طبيعة

اجتماعية. من هنا، فإنّ كلّ استراتيجيات الأرض الدبلوماسية، وكلّ أسلحة العالَم لا يمكنها أن تفعل أيّ شيء لمواجهته...

إنّ العلاقات بين المجتمعات تخفي وراءها كذلك تلك الجهات الاجتماعية الفاعلة، أفراداً أو جماعات، مهاجرين، أو على العكس من ذلك، مستثمرين، وشركات متعدّدة الجنسيات أو منظّمات غير حكومية، ووسائل إعلام دولية، ودعاة على الإنترنت أو كنائس مؤسّسية تتفاعل مئات آلاف المرّات في اليوم، فترسم الفضاء العالمي ثمّ تعيد تشكيله، من دون أن تَخضع لأيّ مراسيم. إنّها أخيراً هذا اللّقاء المألوف لثقافات مُتداخلة، لكنّها تعمل أيضاً للتأكيد على هويّات مُتمايزة.

تشكّل مقولة «صراع الحضارات» الشهيرة أحد الإطارات التحليلية الأكثر دلالة لهذه التحوّلات. ونحن ندين بهذه الصورة التبسيطية، والمريحة فكرياً في آن، إلى صموئيل هنتنغتون[1]. بما أنّنا لم نعد لوحدنا، فمن الواضح أنّه ليس بإمكان أيّ ثقافة أن تدير شؤون العالَم وتتجاهل الثقافات الأخرى، وما تحمل من سلوكيّات، وطُرق الرؤية والتفكير والنّظر إلى الذّات. فالعَولَمة تؤدّي لا محالة، بفعل التبادلات المُتنامية، إلى تلاقح يتطوّر من دون توقّف بين ثقافاتٍ كانت تعيش مُنفصِلة ومُتباعِدةً. في المقابل، إنّ طرح مسلّمة عدم تغيّر هذه الثقافات على شكل «صراع حضارات» هو عملية إعداد يومي لنبوءة ذاتيّة التحقّق: وَصم الآخر، الإيحاء بتفوّقٍ ما نحن عليه، الإشارة إلى التمايز في المَلبس والمَأكَل، ربط

---

(1) صموئيل هنتنغتون، صراع الحضارات.
S. Huntington, *Le Choc des civilisations*, Odile Jacob, Paris, 1997.

نظام سياسي - أو عقد اجتماعي، وهو أمر أسوأ ـ بثقافةٍ معيّنة، وهذا يعني إنتاج الإقصاء، وعزل العَولَمة في غيتوهات، والتحضير لمواجَهات لا مكان لها في الواقع. بذلك نجعل من العلاقات بين المجتمعات حاضِنة جديدة للحرب، ونُعيد على مستوى العَولَمة إنتاج مقولة «صناعة الحرب / بناء الدّولة» التي كانت في جوهر النّظام الوستفالي. غير أنّ هذا الأخير تمكّن من اختراع مبدأ توازن القوّة للحدّ من الخسائر التي قد تلحق به، فيما لا يُقيم «صراع الحضارات» أيّ اعتبار للتوازن، ويركن إلى مبادىء التسلسل الهَرمي والتعارض.

يُصبح الفرد والفاعلون الاجتماعيّون، وبطريقةٍ منسّقة إلى حدٍّ ما، وسطاء لُعبة عالميّة أكثر ممّا هي دُوليّة، تَقصُر بعد الآن، وإلى حدٍّ كبير، دور الدّول والدبلوماسيّين والجيوش التّابعة لهم على ردّ الفعل. وردّ الفعل هذا الذي يقوم على اللّجوء إلى الأسلحة التقليدية للدّول، ينحو إلى عدم تحقيق هدفه وإلى تعميق الخلاف الذي تزداد وتيرته بين الدّول والجهات الفاعلة اجتماعياً. فالمسائل التي كانت حروب إنهاء الاستعمار قد بدأت بطرحها، اتّخذت بعد الآن قَدراً من الأهمّية حالت الذاكرة الوستفالية المُثقلة دون تبلورها.

هكذا أتت السلوكيّات الاجتماعية لِتَندَرج في قلب اللّعبة الدّولية، وتُفقِد الاعتبار للتحليل الاستراتيجي الكلاسيكي، وتُحرِّر النّزاعات من انحصارها بأرضٍ محدَّدة، وتُقلّل من طبيعة ارتباطها بالدّول. فالاستياء والإذلال والإحباط والمعاناة اليومية، كلّها أمور أصبَحت من يوميّات العلاقات الدّولية الجديدة. ليس أنّنا لم نعد

لوحدنا في العالَم في مواجهة دول جديدة فقط، وإنّما أيضاً لم نَعُد معزولين عن التحرّكات الاجتماعية التي لا تُعدّ ولا تُحصى، والتي تشكّل المادّة اليومية للأجندة الدبلوماسية.

في هذا المجال، هناك تاريخ طويل مَنع للوهلة الأولى أيّ تشكيك في العقيدة الوستفالية، لا بل قام ربما بتدعيمها في بداية الأمر. فالعلاقات بين المجتمعات تكوّنت من خلال عملية طويلة المدى واكبت بصعوبة بروز العامل الاجتماعي واكتشافه داخل مختلف المجموعات الوطنية بالذات وهي في طور التشكّل. لقد كان العامل الاجتماعي والعامل السياسي من وجهة نظر معيّنة منفصلَين كلّياً في فجر عصر الحداثة لدينا. ونظراً إلى رتابة أنماط الحُكم، وإلى ثقل التسلسل الهرمي للطوائف والطبقات، وإلى ضعف وسائل الاتّصال أيضاً، بدا أنّ المجتمعات محكومة بأن تعيش خارج الإطار السياسي، لتراوح في مستوى الواقع السوسيولوجي إلى حدّ ما. في المجتمع الريفي، كانت العلاقة السياسيّة تفترض القُدرة على التواصل، الأمر الذي لم يكن متوفّراً تقريباً من الناحية التقنية، وكان الناس يعلمون بعد زمنٍ متأخّر أنّ هناك حرباً تدور، أو أنّ الملك مات وتسلّم خليفته الحُكم.

إنّ المرحلة الأولى من بروز العامل الاجتماعي- وتَسييسه - ترتبط على وجه التحديد بانطلاق مساحات النقاش الأولى في القرن الثامن عشر، في عصر الأنوار[1]. ارتبطت هذه الفضاءات

---

(1) أنظر، ي. هابرماس، **الفضاء العام. أركيولوجيا الإعلان كبُعد تأسيسي للمجتمع البورجوازي.**
J. Habermas, *L'Espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Payot, Paris, 1988.

الجديدة بالمدينة وبالتبادلات المتنامية، حيث شكّلت المقاهي، والمسارح، والصالونات الأدبية في حينها أماكن تلاقٍ اجتماعي وحوارٍ في آن، راحت تُكثِّف العلاقات بين الوَسَط الاجتماعي والوَسَط السياسي. وقد لاقى هذا التكثيف تدريجياً صدىً في نطاق العلاقات الدّولية، التي ظلّت مَحميَّة إلى حدٍّ كبير طوال القرن الثامن عشر من اختراق العامل الاجتماعي، لكنّ الثورة الفرنسية عام 1789 تكفّلت بتغيير هذا المعطى. فالانتفاضة الجماهيرية، وتَعبِئَة المجتمعات لنصرة القضايا السياسية، والمهمّة التي أُوكِلت إلى الجنودِ الفرنسيّين إبّان السنة الثانية للتقويم الجمهوري (1793-1794) بالانطلاق لتحرير الشعوب الأوروبية المضطهدة، كلّ ذلك كان من ظواهر التحوّل في جوهر العلاقات الدّولية. وبدأت الحرب على وجه الخصوص تشهد تغييراً في طبيعتها، فهي لم تَعد مُبارزة بين أمراء، وإنّما تَعبِئَة لمجتمعاتٍ في خدمة قضيّة سياسية. كان ذلك بدايةً لبزوغ القوميّات في القرنَين التاسع عشر والعشرين، استناداً إلى «مجتمع متخيَّل»[1] لمواطنين يشكّلون شعباً هو من صنيعة تقنيات الاتّصالات الصاعدة، والتّعبئة التي تقوم بها الدّولة.

في هذه الديناميّة من الانصهار والتلاقح التدريجي للاجتماعي والسياسي، كان أمام الدّولة والأُمّة أن تتوافقا، ما أتاح فترة من التقاط الأنفاس للنظام الوستفالي. لقد كان لديهما قاسم مشترك يتمثّل في احترام الاثنين للحدود القائمة، وبقيت عملية

(1) ب. أندرسون، المتخيّل الوطني. تأمّلات في أصل وانتشار القوميّة.

B. Anderson, *L'Imaginaire national. Réflexions sur l'origine et l'essor du nationalisme*, La Découverte, Paris, 1996.

الاتّصال بشكلٍ أساسي داخل هذه الحدود. لم تَعد الدّولة مركزاً للأُسر الحاكمة فقط، بل أصبحت مجتمعاً سياسياً منظَّماً ينظر إلى نفسه على هذا النحو، ويتجلّى ذلك في مؤسّسات منتشرة بشكلٍ متزايد في كلّ مكان وتتّسم بالاستمرارية، وفي المشاعر المتأجِّجة أكثر فأكثر. هذا ما صَنع، وما يزال يصنَع، قوّة القوميّة.

عندما يُهيمِن الاجتماعي على التحدّيات الجيوستراتيجيّة

يمكننا إذاً أن نتخيّل المنحى الذي اتّخذته الحوادث حين زادت الاتّصالات من وتيرتها، وحين لم يعد الأمر يتعلّق ببساطة بنشر المعلومات داخل الفضاءات الوطنية، وإنّما بتعميمها على المستوى العالمي. إنّ استخدام كابل الألياف البصرية TAT8 الذي تمّ مدّه عام 1988 للتواصل بين ضفّتَي الأطلسي، تسبَّب بتكثيف التبادلات بحيث لم يعد هناك، أقلّه تقنياً، من فَرْق بين تبادلٍ وطنيّ وتبادلٍ دوليّ. لم تَعد البضائع وحدها هي التي تجتاز الحدود، وإنّما الأفكار والأصوات والصُّور. هكذا نشأ فضاءٌ علائقيٌّ شبه فوريّ أعطى بشكلٍ سريع لكلّ الفاعلين الاجتماعيّين مكانة دوليّة حقيقية.

أَسهمت كلّ هذه العوامل في صنْع الصّورة المألوفة لما يُسمّى «القوّة الناعمة»، وهي مرجعية جديدة لسلطة متعدّدة الأوجه تُكمِّل أو تُعقِّد أو تُزعزع، بحسب الحالات، اللّعبة التقليدية للقوّة. وقد رأينا كذلك نشوء، إذا لم نقل رأياً عامّاً دُولياً، فأقلّه رأياً عامّاً حول الشأن الدُّولي، وفي الواقع شهِدنا تزايد تفاعل الآراء الوطنية القادرة على صياغة بعض التمثّلات

للقضايا العالميّة التي بقيت إلى الآن شبه مغيَّبة عن العلاقات الدبلوماسية التقليديّة.

ذاك هو إذاً المشهد الجديد، وتلك هي الجهات الفاعلة. ولكن بالاتّجاه نفسه، تتغيّر الحبكة كذلك، حتّى الوصول إلى إعادة تحديد طبيعة القضايا الدّولية بالذّات. إذا كان من ثورة حقيقية واحدة عَصفت بالعلاقات الدّولية، فهي تكمن هنا: لقد أصبحَت القضايا الاجتماعية توازي القضايا السياسية والعسكرية وتتجاوَزها. من هنا، تبدو المسائل الاجتماعية الدّولية الكبرى أكثر تأثيراً وتقريراً من القضايا الجيوستراتيجية. فوتيرة التقدّم والفشل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً ما يسمّى اليوم «التنمية البشرية»، هي التي تُحدِّد الإطار الفعلي لعمليات التنافس والتوتّر والصراعات الدّولية.

إن أحد الأمثلة الأكثر دلالة على هذا التطوّر يتّعلّق بتحليل النزاعات التي تغيّرت طبيعتها بالعمق. فبدل أن تكون النزاعات هي من المفاعيل المتأتّية من تنافس القوّة، كما كان الأمر زمن اللّعبة بين الدّول، فإنّها تبدو كمفاعيل للضعف المرتبط بانهيار الدّول، والتفكّك الاجتماعي، والفشل الذي يُصيب بناء المجتمعات المدنية والعلاقات الاجتماعية، والكوارث الاقتصادية، وعوامل انعدام الأمن البشري.

إنّها عوامل كثيرة من شأنها أن تدفع تدريجياً مجتمعاتٍ بأكملها في فضاء الحرب، وأن تحوِّل كيانات اجتماعية مُسالِمة، أو أقلّه منخفضة التوتّر، إلى مجتمعاتٍ حربية حقيقية. مع صعود العامل الاجتماعي إلى الفضاء الدّولي، يتغلّب الضعف إذاً على

القوّة من خلال قُدرته على تحديد العلاقات الجديدة التي تسود الساحة العالمية. يكفي النّظر إلى ترتيب الدّول وفق مؤشّر التنمية البشرية[1]، وكذلك وفق توزّعها الجغرافي، لندرك أنّ خريطة مؤشّرات التنمية الأدنى تتطابق، بالتّمام تقريباً، مع خريطة النزاعات المسلّحة المُعاصرة. في أسفل القائمة، هناك في الواقع بلدان الساحل، مالي، النيجر، التشاد؛ وأبعد لجهة الشرق، ثمّة إريتريا والصومال، ولجهة الجنوب، جمهورية أفريقيا الوسطى، وبلدان منطقة البحيرات العظمى وحوض الكونغو. في آسيا، يكون مؤشّر التنمية البشرية بشكلٍ عام أعلى من البلدان الأفريقية، لكنْ ما من عجب أن نجد في أسفل اللّائحة اليمن وأفغانستان، وهما دولتان تمزّقهما الحروب.

هكذا تُعبّر الضائقة الاجتماعية عن نفسها في أغلب الأحيان بالتقاطع الوثيق مع انتشار الديناميات الإيديولوجية الحاملة بذور صراعاتٍ كامنة. بشكلٍ أعمّ، إنّ إضفاء الطّابع الاجتماعي على القضايا العالمية يقلب، رأساً على عقب، التصنيفات المألوفة في العلاقات الدّولية، إذ ننتقل من السيادة إلى الترابط، ومن هَيمنة القوّة إلى دور الضعف المُزعزِع للاستقرار، ومن الإقليمية إلى الحَركيّة، من القراءة الكلوسويتزية للحرب القائمة على صراع الدّول إلى صراعية ترتبط أكثر بتفكّك المجتمعات. مرّة أخرى، يوضَع النّظام الوستفالي بأكمله على المحكّ، وتظهر قواعد أخرى للحرب خارج نطاق العالَم القديم.

(1) هذا المؤشّر الذي بَلْوره برنامج الأُمم المتّحدة للتنمية عام 1990 يقيس التنمية البشرية من خلال دمج نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي قياساً إلى تعادل القوّة الشرائية، مع متوسّط العمر المتوقَّع، ومستوى التعلّم.

العَوْلَمتان وانتقام المحلّي

مع ذلك، ينبغي الامتناع عن اعتبار أنّ إضفاء الطابع الاجتماعي على القضايا العالميّة المُرتبِط بدوره بديناميّة العَوْلَمة، لا ينطبق إلّا على المجتمعات النامية. هذا يعني تجاهلاً لكون التداخل بين المجتمعات يَفعل فعله في البلدان المتقدّمة، حيث تظهر معظم التباساته. لو نَظرنا إلى بلدان الشمال لتوصَّلنا سريعاً إلى استنتاجٍ مفاده أنّ العَوْلَمة تؤدّي إلى انتصارِ الشركات المتعدّدة الجنسياتِ، وإلى إثراءِ وضع الأوفر حظّاً وتعزيزه، وإلى إخضاع الفقراء للأغنياء. وإنّه لمِن الصحيح أنّ تداخل المجتمعات كان له الأثر نفسه في البلدان المُهيمِنة التي فرضَت قانون السوق مقابل الدّولة الرّاعية التي عانت من صعوبات التكيّف. لقد وَجدت الدّول الأكثر تقدّماً نفسها، ولا تزال، مُهدَّدة بهذه القوى الجديدة العابرة للدّول، والتي تُجسِّدها على سبيل المثال هذه الشركات العملاقة التي غالباً ما تكون أرباحها أعلى من الناتج المحلّي الإجمالي لهذه الدّول، والتي بإتقانها كيفيّة تحقيق أقصى استفادة ضَريبيّة، تتهرّب من دفع الضرائب.

إلّا أنّنا إذا نظرنا إلى العَولمة من بلدان الجنوب، فإنّ الواقع يبدو أكثر دقّة وتعقيداً، إذ نلحَظ أنّ بإمكان عالمٍ مُعولَم أن يخلق كذلك حيّزاً للفُرص، ويفتح تدريجياً مجالاً واسعاً للاعتراض، ما يفسح في المجال أمام بروز مجتمعات - لا تزال بالتأكيد غير راسخة المعالِم وقليلة التنظيم ـ في الفضاء السياسي، ويُسرِّع عمليّات التعبئة والوعي السياسي، لا بل يُنشىء شبكات تضامن بين الجنوب والجنوب، وبين الشمال والجنوب. يبدو الأمر كما

لو كان هناك عَولمَتان. الأولى، تلك التي تُسرِّع وعي الفاعلين، أياً كانوا، وتَحثّهم على الوقوف في وجه طاغية يسعى لأن يُسمّى رئيساً مدى الحياة، أو على التخلّص من مكبّ نفاياتٍ ملوّثة تَفرضه شركات متعدّدة الجنسيات على هذه أو تلك من المدن العملاقة في خليج غينيا، على الأخصّ في غانا، أو في ساحل العاج، أو نيجيريا. والثانية، تلك التي تُخضِع الشعوب لتحكّم الأسواق، فتتوسّل الضغط على شبكات توزيع المواد الغذائية، وتمنع التصنيع، وتُعزّز العلاقات الزبائنية لمصلحة قلّة محليّة متحكّمة.

لم يتمكّن أيّ اتجاه من الاثنَين التغلّب نهائياً على الآخر. فخلافاً لما نسمعه في بعض خطابات مناهضي العَولَمة، لا أحد يستطيع أن يدّعي أنّ دكتاتورية الرأسمالية الدّولية قد ترسّخت بشكلٍ ثابت ودائم عن طريق العَولَمة. فالعَولَمة التي هي، قبل أيّ شيء، اجتماعية من دون أن تكون، حُكماً، اقتصادية، تطوّرت وفق ما رسمته لها الدبلوماسية العالمية، أي لا شيء يُذكر في الوقت الحاضر. لنتذكّر أنّ انعدام الأمن الغذائي لم يكن في أيّ مرّة موضوع نقاش في مجلس الأمن التابع لمنظّمة الأُمم المتّحدة، وأنّ موضوع الأمن الصحّي لم يُناقَش في هذا المجلس إلّا... مرّتَين! الأسوأ من ذلك أنّ الدبلوماسية العالمية تواصِل مقاربة هذه المسائل من خلال العلاقات بين الدّول، وهي بذلك أنتجت أكثر الحلقات المفرغة ضخامة، إذ إنّها بتصرّفها على هذا النحو، زادت من تهميش الفاعلين الاجتماعيّين القادرين على الابتكار، وعزَّزت بعض الشيء الدّول المحلّية المتحجّرة والفاسدة، ما زاد من تفاقم الوضع.

هناك فخّ آخر يدفعنا للاعتقاد أنّ العَولَمة تشكّل نفياً للمحلّي. إنّها رؤية ساذجة وغريبة لهذه الظاهرة. في الأساس، لا تكرّس العَولَمة بشكلٍ آلي انتصار «العالمي»، بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنّما تُنمّي بالأحرى ثأر «الاجتماعي» في مواجهة «السياسي». فهذا الأخير، بحُكم تعريفه، لا يمكنه أن يتعولَم، إذ إنّه يختلط ببناء حاضرة تقوم بالضرورة، إذا لم يكن على السيادة، فأقلّه على ترسيم الحدود. إنّنا حين ندخل العَولَمة، نخرج جزئياً من السياسي لننخرط أكثر في الاجتماعي، وفي التبادلات المعمَّمة (الاقتصادية، الثقافية، لا بل الاعتراضية). من هنا أتى التحدّي الكبير للحاكمية العالمية، والصعوبة الهائلة في إعادة اختراع النطاق السياسي على هذا المستوى. لكن ما إن يتجاهل العامل الاجتماعي الحدود أو يلتفّ عليها، يتوجّب عليه الاعتماد على قاعدة جديدة. إنّه سوف يلجأ إلى تَعبِئَة المرجعيّات المعروفة من الجميع، وفي طليعتها بالتأكيد، المجتمع المحلّي. لهذا السبب، نرى أنّ المحلّي يعود للظهور بقوّة في الوقت الحاضر، وأنّ العَولَمة لا تلغي الخصوصيّات، بل على العكس من ذلك.

هذه العودة للخصوصيات المُستنِدة إلى الهويّة تُتيح للفرد أن يُحدِّد موقعه في هذا الفضاء العالمي الجديد. لذلك، فإنّ أيّ تقدّم للعَولَمة يُترجَم بعباراتٍ تموضعيّة أو هُوياتيّة. فهي تنحو إلى التموضع المحلّي ما إن يشعر الفرد بالثّقة في مواجهة بناء هذا الفضاء العالمي الجديد. في المقابل، يأخذ الخطاب منحى هُويّاتياً إذا شعر المرء بأنّه مهدّد. حينها يبرز

الشعار المُستنِد إلى الهويّة بطريقة احتجاجية وإقصائية، مشكّلاً بذلك جواباً مُحكماً على منطق العَولَمة. هذا الخطاب ـ أيّ المُستنِد إلى الهويّة ـ يشكّل نقطة التقاء للحركات الشعبوية الأوروبية، ولكنّ الحركات الأصولية على تنوّعها، من التيارات الإسلامية إلى الهندوسية، ومن الأصولية المسيحية إلى النزعات المتطرّفة في اليهودية، هي من المظاهر الشائعة في الحياة اليومية.

إلّا أنّ إحياء المحليّ يمكن أن يُترجَم بنشاطٍ مفتوح، كما هو حال هذه المدن الكبرى التي تنخرط في مشروعات تعاون دوليّ، وهذه المنظّمات غير الحكومية التي تنسج تحالفات عبر وطنية من الفاعلين في المجتمع المدني المحلّي، أو هذه الصيغ للتعاون بين الأقاليم التي تَتبلْور في كلّ مكان، متخطّية الحدود والجبال والأنهار... إنّنا نلحظ هنا أحد الجوانب الإيجابية والمتقدّمة لما يُسمّى أحياناً «المحلّي العالمي» (glocalisation). تظهر أوروبا كتجمّع مناطق أكثر حيويّة في نهاية المطاف من مؤسّسات المجتمع المحلّي، في حين أنّ آسيا المتشنّجة في مواقفها القومية والسيادية، تعوّض هذه الترسّبات التي ورثتها عن عالم لم تختره بِـ «مناطق اقتصادية طبيعية» تربط بشكلٍ غير رسمي بين تايوان والبرّ الرئيس للصين، وتجمع الأخوة الأعداء السنغافوري والماليزي والأندونيسي في «مثلّثات النموّ»، لا بل تُقيم حول نهر تومان «هونغ كونغ الشمال» التي تَجمع لبعض الوقت، وبالتأكيد بصعوبةٍ وتردّد، كلّاً من الصين وروسيا واليابان ومنغوليا وكوريا الجنوبية و... كوريا الشمالية!

أبعد من هذا الانبعاث للمحلّي، تُحفِّز العَولَمة على اعتماد سلوكيات اعتراضية: هكذا نرى الوفاق والتّعبِئة يتناوبان، كما لو أنّ في ذلك إشارة إلى أنّ العالَم الجديد لا يقتصر لا على اليوتوبيات التوافقية، ولا على التفجّر الصراعي من الداخل. في وصفه للعَولَمة، استخدَم عالم الاجتماع والباحث السياسي الأميركي جايمس روزنو، وعن حقّ، مفهوم «الاضطراب»[1]. فالشخص الذي كان يرى نفسه لأجيالٍ طويلة متجذّراً بشكلٍ حصريّ في المحلّي والوطني، أصبح الآن يُحدِّد نفسه بالنسبة إلى عالمٍ لا يعرف عنه الكثير في أغلب الأحيان، ويكتشفه فجأة من خلال تجربة مريرة في الكثير من المرّات. هكذا تصبح العَولَمة بالنسبة إليه، وبشكلٍ طبيعي، فضاءً عاماً للاعتراض ضدّ الظلم وعدم المساواة العالمية التي تُزعزِع استقرار الفضاءات المحلّية. أحد الآثار الأولى المترتِّبة عن تداخل المجتمعات يكمن إذاً في إعطاء زخمٍ لمجموعة من الاعتراضات المُتفلِّتة من عقالها لكونها لا تتوجّه إلى الأمير فقط، وإلى مَن يتولّى إدارة الحُكم، وإنّما إلى مَن يُفترَض أنّهم «سادة العالَم»، إلى كلّ مَن نعتقد، عن خطأ أو عن صواب، أنّهم يسيطرون على النّظام الدّولي ويحدّدون أُطره. هكذا يَتكوّن فضاءٌ عامّ جديد: إنّ الاحتجاج القديم والمُقوْنَن المنبثق عن التاريخ الغربي لم يَعد لوحده في العالَم...

استقَت هذه الخطابات الاعتراضية مادّتها من هذا المتخيَّل المُعولَم الذي ذكرناه آنفاً، والذي لا يُشكّل وحدة إيديولوجية

---

(1) ج. روزنو، الاضطراب في السياسة العالميّة: نظريّة التغيير والاستمراريّة.

J. N. Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*, Princeton University Press, Princeton, 1990.

مُتجانسة تُعيد إنتاج نفسها بشكلٍ متشابه في أنحاء العالَم قاطبة، وإنّما يستند على العكس من ذلك إلى مجموعة من التلاقحات الظرفية بين المحلّي والعالمي. إنّ خطاب الاعتراض الجديد الذي ينجم عن ذلك يرتكز في الوقت نفسه على متخيَّل عالمي وعلى «موارد ذات مغزى محلّي» تُعزِّز من مصداقيّته ومن حيويّته. يَشهد على ذلك تعقيد المنتديات الاجتماعية وثراؤها، والأشكال المتكرِّرة للاعتراض العالمي التي تولّدت عن التظاهرة الكبرى في سياتل في تشرين الثاني (نوفمبر) 1999 في أثناء انعقاد قمّة منظّمة التجارة العالمية. أخيراً، لم يستهدف هذا الاعتراض النُّخب المحلّية فحسب، وإنّما كلّ أولئك الذين يُنظر إليهم كمسؤولين عن النّظام - أو اللّانظام - العالمي. هكذا وَلَّدت العَوْلَمة دينامية رائعة تقوم على تعميم الاتّهام بأشكاله المتعدّدة: معاداة الغرب، معاداة الإمبريالية، التنديد بِـ«الصليبيّين» أو الكفّار، وهنا يتغيّر فحوى الخطاب وفق طبيعة الجهة المَعنيَّة.

لا بدّ من تحديد الفرق النَوعي بين «معاداة الغرب» في الزمن المعاصر، والأشكال الأكثر تقليدية لمعاداة الإمبريالية ومعاداة الاستعمار. كانت سمة معاداة الاستعمار تكمن في الانخراط في إطارٍ وطنيّ مُحدَّد، وانطلاقاً من ذلك، كانت «لحظة مناهضة الاستعمار» لحظة مُهمّة للاحتفاء بفضائل الدّولة والأمّة، بما في ذلك في العديد من بلدان الجنوب التي لم تكن تمتلك عنهما سوى معرفة غامضة وغالباً مشوّهة. ومن دون معرفةٍ حقيقيّة مُسبَقة بالثقافة المتعلّقة بالدّولة، كان هناك افتتانٌ بها، ورغبةٌ في وجودها ورَفْعٌ لشأنها، لكونها كانت تُعتَبر في آنٍ، كأداة للتحرّر من سلطة

المستعمِر، وكفضاءٍ خاصّ منفصِل ومتميِّز داخل النّظام الدّولي. كان الزمن زمن حصول الدّول على استقلالها، في سياقٍ سابقٍ للعَوْلَمة. وهنا لا بدّ من التذكير بأنّ عمليات إنهاء الاستعمار حَصلت في الخمسينيّات والستينيّات من القرن الماضي، في وقتٍ لم يكُن مفهوم العَوْلَمة قد وُجِد بعد، ولم تكن قد تَبلوَرت فيه العَوْلَمة هذه بعد، وكانت في مراحل نشأتها الأولى. لكن ما إن حَصلت بلدان الجنوب على استقلالها حتّى تغيّر المشهد مُفسِحاً المجال أمام فشل هذه الدّول «المُستورَدة» التي ناضل من أجل قيامها كثيرون، وأمام غرقها في سلسلة من الديناميّات المُختلَّة، لكي تتحوّل بعد ذلك إلى أدوات استبداديّة قمعيّة للغاية؛ وسرعان ما فَقدت كلّ شرعيّتها. وأمام فشل الدّولة، تمّت تَعْبِئَة هويّات جديدة بديلة في النسيج الاجتماعي، وهي في أساسها ذات طبيعة طوائفيّة أو قَبليّة أو دينيّة. وبقَدْر ما كان يتمّ اكتشاف العَوْلَمة، لم تَعُد الحدود أو الأرض الوطنية تلعب دوراً حاسماً بالقَدْر الذي لَعبته في مراحل التَعْبِئَة المُعادية للاستعمار. هكذا سار التنديد بالدّول الفاشلة في موازاة انطلاق التَعْبِئَة المُعَوْلَمة، ومن هنا الطبيعة الحسّاسة لهذا التطوّر في مرحلة ما بعد الاستعمار الذي راح يرخي بثقله شيئاً فشيئاً على الحاكميّة العالميّة...

إنّ التحدّي الجديد الذي خلقته العَوْلَمة لا يتوجّه بصورة أساسية إلى الدّولة التي ننتمي إليها، وإنّما إلى العالَم الأشمل الذي يُعَدّ المسؤول عن الكوارث الكبرى، فيما يُنظَر إليه في الوقت نفسه على أنّه الهيئة الوحيدة القادرة على انتشالنا من حالة البؤس المتسبِّب بها، وذلك من خلال إمكانيات الهجرة المُتاحة، أو من

خلال تفعيل مختلف أشكال التضامن العابر للحدود. يوصَف هذا العالَم الجديد بأنّه مذنبٌ وظالمٌ على حدّ سواء، ولكنّه أيضاً مصدر الآمال الأكثر جموحاً. بالنسبة إلى المهاجرين الذين يتحدّون اليوم الأسلاك الشائكة على حدود المجر أو سلوفينيا، تبقى أوروبا المكان الذي يؤمِّن فرص العمل والراحة والأمان بما لا يُقارَن مع البلدان التي يأتون منها. لو تفكّرنا بما جرى في العقد الأوّل من القرن الحالي، لتبيَّن لنا أنّ القوى العاملة زادت فقط 15 مليوناً في البلدان المتقدّمة، بينما كانت الزيادة 445 مليوناً في البلدان النامية؛ وفيما كانت إيطاليا على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية تشهد تناقص أعداد القوى الناشطة لديها، كانت نيجيريا تزيد 25 مليوناً... هكذا تُدَغْدِغ الجنّة المخيّلات وتُعبّىء الآمال! لكنّ هذه الجنّة التي نأمل في بلوغ شواطئها تضمّ أيضاً مناطق مثل ضاحية «9–3» (سين ـ سان دوني) في فرنسا، ومولانبيك في بلجيكا، التي يبدو أن لا أحد يعرف كيفية الاندماج فيها، وهي تضمّ رجالاً ونساءً قد يتطلّعون إلى أنفسهم أحياناً كضحايا للحداثة المُعَوْلَمة، وكمناضلين يحشدون قواهم في وجه نظامٍ ظالمٍ وأثيم.

نحو سوسيولوجيا جديدة للعلاقات الدّوليّة

غنيٌ عن القول إنّ مثل هذا الظهور للعامل الاجتماعي في السّاحة العالمية كان بمثابة صدمة حقيقيّة لدراسة العلاقات الدّولية. ففي مواجهة إعادة النظر المُفاجِئة للنماذج القائمة والمفاهيم المُتداوَلة، لاحظنا طريقتَين للردّ: من ناحية أولى، هناك موقف متجاهل يحثّ على التصرّف عملياً كأنّ شيئاً لم يتغيّر، ومن ناحية ثانية، محاولة شجاعة لكنّها لم تصل إلى خواتيمها لإعادة النّظر

كلّياً في هذا المجال البحثيّ. لا بدّ من القول إنّ إنكار الواقع حقّق بعض النجاح. ففي الأوساط البحثية في العلاقات الدّولية، تبنّى هذا الإنكار التيارُ المسيطر، «الواقعيون» من مختلف الاتّجاهات الذين يعتبرون العلاقات الدّولية حكراً على الدّول المُتمسِّكة بسلطتها[1]. من وجهة نظرهم، لا تزال «سياسات القوّة» حجر الزاوية في العلاقات الدّولية، وظهور عوامل جديدة - اقتصادية، واجتماعية، وثقافية ـ لا تزال ظاهرة هامشيّة لا تُغيّر جوهرياً في سلوك الدّول ودبلوماسياتها.

كان لهذا الردّ جاذبيّة خاصّة في زمن الحرب الباردة و«التعايش السلمي» الذي رَعته إلى حدّ ما الثُّنائية القُطبية، والتي «جَمّدت» المفاهيم الكلاسيكية لسياسة القوّة. هذا الإنكار للواقع تخطّى هذا الإطار، ليشمل مُمارسي السياسة أنفسهم: مؤخّراً، أوضح وزير خارجية فرنسي سابق أنّه ليس للمجتمعات* والرأي العامّ التدخّل بالدبلوماسية، وأنّ هذه الأخيرة لا تقع في نطاق اختصاصهم، ذلك أنّ قبول الرأي العامّ في الساحة الدبلوماسية سيكون أشبه باستقبال عائلة مريض في غرفة العمليات...

لو أرَدنا تتبُّع هذه الاستعارة الغريبة، يمكن للمرء أن يُلاحظ أنّ الفاعلين الاجتماعيّين استقرّوا منذ فترة طويلة في غرفة العمليّات،

---

(1) ر. ن. لوبو، «الواقعيّة في العلاقات الدّولية»، ضمن كتاب ب. بادي، د. برغ ـ شلوسر، و ل. مورلينو (إشراف)، **الموسوعة الدّولية للعلوم السياسيّة**.

R. N. Lebow, « Realism in international relations », *in* B. Badie, D. Berg-Schlosser et L. Morlino (dir.), *International Encyclopedia of Political Science,* Sage Pub.,Thousand Oaks, Los Angeles, tome 7, 2011.

في نظرية العلاقات الدّولية، تبني الواقعية تحليلاتها على الدّور البارز للقوّة التي تقود كلّ دولة إلى المنافسة على السّاحة الدّولية بهدف وحيد يتمثّل بتحقيق القدر الأكبر من مصالحها الوطنية.

وسيكون من الحكمة القبول بهم على هذا النحو، حتّى لو اضطرّ الأمر أن نُلبسَهم أثواباً معقَّمة: من الوَهم تماماً، وقد تكون مُفارقة تاريخية، الاعتقاد أنّه بإمكاننا إبقاؤهم بشكلٍ دائمٍ بعيداً عن غرفة العمليات. في الواقع، إنّ نجاح الدبلوماسيّين المُحترفين ليس غير مضمون على الدّوام فقط، وإنّما عدم كفاءة الجهات غير الحكومية ليست مسألة حتميّة. ففي بعض الحالات، كان عمل المنظّمات غير الحكومية هو الذي أسهم بشكلٍ فاعل في إرساء السلام، كما يتّضح من أمثلة آتشيه دار السلام (أندونيسيا) والموزامبيق. في الحالة الأولى، لعب مركز هنري دونان للحوار الإنساني دوراً ملحوظاً في عملية التفاوض التي أدّت، ما بين عامَي 2000 و2002، إلى تحقيق السّلام بين المتمرّدين الانفصاليّين في شمال سومطرة والدّولة الأندونيسية. وفي الحالة الثانية، لا أحد يستطيع أن يتجاهل الدور الذي لعبته منظّمة سانت إيجيديو في وضعِ حدٍّ للحرب الأهلية التي تواجهت فيها، من 1976 إلى 1992، حركة رينامو المسلّحة مع حزب فريليمو الحاكِم... هذه الممارسات، التي يُطلق عليها بشكلٍ شائع اسم «دبلوماسيّة المسار الثاني» (Track II diplomacy)، لا يُمكن الاستهانة بها، وهي تُجنِّد جهات فاعلة خاصّة كان الأجدى بنا أن نستقبلها في غرفة العمليّات...

من ناحية الليبراليين[1]، كان ردّ الفعل مختلفاً تماماً. بالنسبة إليهم، إنّ دخول العامل الاجتماعي أتى ليؤكِّد حدسهم الأصلي،

(1) من خلال تبنّيهم مبادىء الحرّية والفردانية، ينادي اللّيبراليون في مجال العلاقات الدّولية، وبعكس ما يفعل الواقعيون، بتعزيز حقوق الإنسان وتعميم التبادل، والاعتماد المحدود على القوّة بفعل عمل المؤسّسات.

وهو قد أعطى مشروعيّة لتطلّعاتهم التي كانت لزمنٍ طويل تُعتبَر وهميّة. في صميم اللّيبرالية، شكّلت فضائل التبادلً ومزايا الفرد إيذاناً ببداية الزمن الذي تؤمِّن فيه المجتمعات السلام. من هنا استقبل الليبراليون بحماس دخول فاعلين غير حكوميّين اللّعبة الدّولية، مفترضين أنّ ذلك لن يتمّ إلّا من خلال تعميم التجارة وانتصار الديمقراطية. من هنا بقي مذهب ويلسون مصدر إلهام رئيساً لهم.

هكذا بقينا في «إطار الأماني»، ولم نفقه المعنى الحقيقي للعامل الاجتماعي، وقصّرنا عن إدراك ما كان سيجلب هذا العصر الجديد. لنكنْ واضحين: إن المشكلات الرئيسة للأزمة المعاصرة للعلاقات الدّولية لا تتأتّى من دينامية التحوّل الديمقراطي أو من تكثيف التبادلات الاقتصادية، وإنّما ترتبط قبل كلّ شيء بحالة التفكّك الاجتماعي التي تطال عدداً من البلدان. إنّ هذا الكمّ الجديد من النزاعات والتوتّرات الاجتماعية، الذي هو أبعد من أن يستجيب لغائيّة خطّية لعملية نشر الديمقراطية على الطريقة الغربية، يقتضي استخدام وسائل جديدة للتدخّل السياسي. كما أنّه يَفترض كذلك طرائق منطقية جديدة للتعاون الدّولي لا يمكنها أن تَحكم مسبقاً على تطلّعات مختلف الفاعلين غير الحكوميّين الناشئين. إنّ الهندسة الديمقراطية هي في أغلب الأحيان وهمية وشكلية ومرتبطة بفكرة ساذجة مفادها أنّه يكفي التصويت لكي تكون الديمقراطية قائمة، بحيث نتخطّى مسألة الحصول المُسبق على الحرّيات العامّة الأساسية، وبخاصّة بناء الحدّ الأدنى من الروابط الاجتماعية القادرة على تشجيع بناء عقد اجتماعي حقيقي: يبدو

أنّ الكلام الكثير الذي كُتِب حول «الانتقال الديمقراطي» بإيحاءٍ ليبراليّ قد تجاهل هذا الأمر...

في الواقع، إنّ ظهور «الاجتماعي» في الساحة العالميّة يمكن أن يدفع نحو الأفضل - مثل الخمسة عشر مليون شخص الذين نزلوا إلى الشارع في 15 شباط (فبراير) 2003 لمعارضة الحرب في العراق-، كما نحو الأسوأ، مثل التشنّجات الطوائفيّة والقَبليّة أو الدينيّة التي تُغذّي التطرّف على أنواعه في كلّ المجتمعات التي لم تعد تتمكّن من تنظيم نفسها في إطار الدّولة. إنّ الواقع هو أكثر تعقيداً ويصعب فهمه أكثر ممّا توحي به بعض التوهّمات الليبرالية.

إنّ البديل عن هذين المأزقَين المفاهيميَّين يكمن في بناء سوسيولوجيا حقيقيّة للعلاقات الدّولية تنفتح على منظورَين رئيسَيْن. في المقام الأوّل، لا ينبغي أن تُعالَج العلاقات الدّولية في إطارٍ مستقلّ، إذ إنّها تتشكّل من وقائع اجتماعية مثل غيرها، وهي تندرج كذلك في نسيج يوميات عالمنا، حتّى لو كان ذلك من ضمن نطاقٍ معيّن. من ناحية ثانية، إنّ تكوين العلاقات الدّولية لم يعد يخضع ولن يخضع من دون شكّ أبداً لمبادرة الدّول لوحدها، لأنّ هذه الأخيرة محكومة بالتجاوب بشكلٍ متزايد مع ديناميّة المجتمعات، أكثر من التأثير عليها. وديناميّة المجتمعات هذه تتكوّن من تغيّرات عميقة مثل تكثيف الاتّصالات، والتنمية، والتطوّر الحضري، والضغط الديمغرافي، وواقع الهجرة، والحراك الاجتماعي، والمتخيّلات الجماعية، والعنف الاجتماعي. ويجب ألّا ننسى وطأة الإذلال والإحباط والفشل والغضب، وهي مشاعر

اجتماعية أصبحت أساسية في الحياة الدّولية التي تتطوّر الآن على إيقاع غضب المجتمعات أكثر ممّا تتحرّك على وقع دبلوماسية «الوحوش الباردة» التابعة للدّول.

لم يتكوّن العالَم في يومٍ واحد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلوم. هل سيكون باستطاعتنا، وفي فترة زمنية مقبولة، بناء علم اجتماع شفّاف وعادل للعلاقات الدّولية يكون على مستوى متطلّبات العصر وتحدّياته؟ بالتأكيد، تُبذَل جهود ملحوظة في هذا الاتّجاه[1]. ومع ذلك، نجد صعوبة في تكوّن هذا المجال العلمي الذي من شأنه أن يكون تجريبياً أكثر ممّا هو نظريّ. ربما آن الأوان للعودة إلى كبار مؤسّسي العلوم الاجتماعية، من أمثال دوركهايم، وفيبير، وماركس، وتونيز[2]. لا يتوجّب أبداً بعد الآن أن تكون العلاقات الدّولية مجرّد تحليل بسيط لتكوينات القوّة، لا بل عليها أن تفرض نفسها كذلك على أنّها علم «تشكّل المجتمعات».

---

(1) لنذكر على وجه الخصوص أعمال جايمس روزنو James Rosenau (1924ـ2011)، وقد ظهر كتابه المرجعيّ الذي سبق ذكره **الاضطراب في السياسة العالميّة** في وقت انهيار وَهم الثُّنائية القُطبيّة عام 1990 تحديداً.

(2) ج. ديفين (إشراف)، **عشرة مفاهيم سوسيولوجيّة في العلاقات الدّولية**.
G. Devin (dir.), *Dix concepts sociologiques en relations internationales*, CNRS Éditions, Paris, 2015.

الفصل الرابع

جولة صغيرة في العالَم الجديد

إنّ الساحة الدّولية هي جزء لا يتجزّأ عن الفاعلين الاجتماعيّين، وسلوكهم وثقافتهم وانتظاراتهم، إذ إنّ مسافة كبيرة باتت تفصلنا عن الكونسرت الأوروبي الذي ضمّ أمراء وحكّاماً تجمعهم ذهنيّة واحدة وثقافة واحدة... في يومنا هذا أصبحت اللّعبة الدبلوماسية الرهينة الدائمة لكثافة عمليات العَوْلَمة، ولتعقّد القصص التي تتشابك فيها، لا بل تتصادم.

غذّت نهاية الثُّنائية القُطبيّة الوَهْم بأنّ الولايات المتّحدة ستكون متربِّعة لوحدها على عرش الهَيمَنة، وهو موقف تبيّن أنّه من أندر المواقف في التاريخ، بينما طموحها حتّى عام 1989 لم يتحقّق إلّا على قاعدة الحُكم الثّنائي في مواجهة الاتّحاد السوفياتي وفي شراكة معه. وقد رأينا كذلك أنّه غداة سقوط جدار برلين، لم يَدُم وَهْم الأحادية القُطبيّة أكثر من ثلاث أو أربع سنوات.

على الرّغم من الحفاظ على منظّمة حلف شمال الأطلسي، ومن الإبقاء على فكرة «المجموعة الغربيّة»، فإنّ وضْع حدٍّ لِ«العسكرة» وتراجُع منطق الحماية أَسهما إلى حدٍّ كبير في إضعاف

الروابط بين الحلفاء الأطلسيّين، كما بين عرّابي الشمال وأتباعهم في الجنوب. في الواقع، إنّ الوَهْم التأسيسي للَحظة الأحاديّة القُطبيّة ارتبط بحدثٍ لا علاقة له بانهيار المعسكر السوفياتي، ألا وهو غزو الكويت من قِبل صدّام حسين، وتشكيل ائتلاف واسع أُوكلت إليه مهمّة طرد القوّات العراقية، إنفاذاً للقرار 678 الصادر عن مجلس الأمن. صوّت الاتّحاد السوفياتي المحتَضِر لمصلحة القرار، فيما الصين، التي كانت تحرص على جعل المجتمع الدّولي ينسى حوادث تيانانمين التي جرت قبل ذلك بعام، وتصبح مقبولة ضمن النّظام الدّولي، سَلكت طريق الاعتدال وامتَنعت عن التصويت. بدَت القيادة الأميركية بلا منافس، إلى درجة أنّ الأمين العامّ للأُمم المتّحدة خافيير بيريز دي كويلار شَعَر بتجريده تقريباً من دوره لمصلحة الجنرال الأميركي نورمان شوارتسكوف الذي كان يقود العملية المتعدّدة الجنسيّات «عاصفة الصحراء».

لقد تعزّزت الفكرة القائلة إنّ واشنطن تقود العالَم بعد الآن وتربح على كلّ المستويات، من خلال ما رافق ذلك من ازدهارٍ «للقوّة الناعمة» الأميركية، المتمثّلة بهذا الشكل من السيطرة الناعمة والجاذبة، والتي تمرّ عبر أنماط الاستهلاك (الثقافية، على وجه الخصوص)، والمؤثّرات الخياليّة المستورَدة من الولايات المتّحدة. فالنّصر المدعوم من الجميع في الخليج، والإبقاء على منظّمة حلف شمال الأطلسي، وإطلاق مبادرات دبلوماسية على غرار مؤتمر مدريد حول الشرق الأوسط، كلّها حوادث كبرى غذّت لدى بعضهم الأمل بإمكان القوّة العظمى الأميركية أن تسوّي كلّ نزاعات العالَم بفضل قُدراتها السياسيّة والدبلوماسيّة والعسكريّة.

في الواقع، إنّ تعدّدية الأطراف التي بَدت فاعلة بصورةٍ لم تَكُن مُتوقَّعة، أدّت للمرّة الأولى إلى بَلْورة فكرة «المجتمع الدّولي» الذي تَجسَّد بالقوّة الأميركيّة التي كانت الوحيدة القادرة على نَفخ الروح فيه. لقد كان النّصر لأميركا كبيراً، لكنّ طعمه كان مُرّاً للآخرين، وقد عرفوا كيف يتذكّرون ذلك في ما بعد.

أوهام القوّة المُهيمِنة وخَيباتها

هناك بالطبع صلة مباشرة بين الانتصار على صدّام حسين والإبقاء على منظّمة حلف شمال الأطلسي. ما حدث بين عامَيْ 1989 و1991 أعاد إنتاج العملية التي عشناها عام 1945 بصورةٍ مصغَّرة: كما أنقذت القوّة الأميركية في حينها العالَم من الرّعب النّازي، رأيناها الآن بالطريقة نفسها تربح الحرب الباردة في مواجهة العدوّ السوفياتي، بينما كان يتمّ إحياء سياسة القوّة في سياق إلغاء ضمّ الكويت، الدّولة ذات السيادة والعضو في الأُمم المتّحدة، من قِبل جارٍ جَشعٍ واستبداديّ بشكلٍ مُرعب. هكذا اكتسب حلف شمال الأطلسيّ جاذبية، في الوقت الذي كان يتوجّب فيه حلّه!

إنّ النّظر إلى القوّة الأميركية وكأنّها في الظاهر قوّة لا تُقاوَم، تجلّى حتّى في المناقشات الأكاديمية في تلك الحقبة. بالتأكيد، بدأت نماذج التحليل القائمة على الأولويّة المُطلَقة للقوّة تتعرّض للانتقاد بشدّة من قبل أولئك الذين كانوا يسلّطون الضوء على التبادلات المُتنامية للعَوْلَمة، مثل التوتّرات المرتبطة بنهوض بلدان الجنوب؛ لكنّ احتضار الثُّنائية القُطبيّة وبروز الصّورة الجديدة للولايات المتّحدة كمُنتصِرة بِفَضل تفوّقها، عزّز بروز تيّار

«الواقعية الجديدة»، بقيادة كينّيث والتز الذي ظَهر في السّنة ذاتها لِ «الحرب الباردة الثانية»[1]، وإحياء فكرة «الهيمنة»[2]، والإعلان عن «واقعية هجوميّة» من قِبل جون ميرشايمر في كتابه «**مأساة سياسة القوّة العظمى**» الذي صدر عام 2001 [3]. هذا الكاتب المهجوس بمبدأ «الكوناتيس» السبينوزي، أي هذا الجُهد المبذول من قِبل الجميع لبلوغ قوّتهم القصوى، لا ينفكّ يذكّرنا بأنّ القوّة الأميركية هي التي حرّرت فرنسا عام 1945، وأوروبا الشرقية عام 1989. إزاء كلّ ذلك، لم يبقَ من شيء يُقال، وتمّ إقفال باب النقاش.

إلّا أنّ هذه القناعات اهتزّت بدورها. فبينما كانت نيران الحرب تشتعل في أوروبا بسبب الأزمة اليوغوسلافية، كان الشرق الأوسط يستعيد سريعاً دور «المشوِّش على صورة القوّة». وفيما كان النزاع في بلاد البلقان يُبرِز مجدّداً التوتّر الروسيّ ـ الأميركي ويُنعِش طموحات موسكو، كان التوافق الروسي ـ الأميركي ينهار تماماً في العراق، لأنّ روسيا لم تَعُد تتحمّل الضغط العسكري الذي كانت واشنطن تحاول ممارسته على صدّام حسين. مع ذلك، وبدل تنافس القوّة القديم، الذي خُيّل إلى بعضهم أنّه عاد إلى السّاحة من جديد، فَرضَت صورة أخرى نفسها، وهي تلك المتمثّلة

(1) ك. والتز، نظريّة السياسة الدّولية.

K. Waltz, *Theory of International Politics*, Mc Graw-Hill, New York, 1979.

(2) ر. غيلبان، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدّولية.

R. Gilpin, *The Political Economy of International Relations*, Princeton University Press, Princeton, 1987.

(3) ج. ميرشايمر، مأساة سياسة القوّة العظمى.

J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, Norton, New York, 2001.

بالقُدرة المتزايدة لِـ «الصغير» على فَرْض وجهة نظره، وتشكيل قواعد اللّعبة، وإبدال القوّة بإمكانية إلحاق الضّرر، وتبعية «الكبار» بدلاً من الوصاية على الأخّ الصغير...

لكنّ المشكلة الرئيسة هي على الأرجح في مكانٍ آخر. فهذا العصر الجديد للعَوْلَمة وعدم الاستقطاب لم يُترجَم بتراجع هائلٍ لمفعول القوّة فحسب، وإنّما بهذا السباق على الاستقلالّية من قبل الأطراف كافّة. إنّ إضعاف منطق الحماية والتحالف المرتبط بالثُّنائية القُطبيّة دفع ببعض حلفاء الولايات المتّحدة الأكثر إخلاصاً إلى الانسحاب من تحت المظلّة الأميركية. هكذا رأينا ألمانيا تجنح إلى نوعٍ من الحيادية، أو أقلّه إلى نوعٍ من فكّ الارتباط في القضايا العسكريّة والجيوستراتيجية، ما سمح لها بالتالي تحقيق استقلاليّتها التامّة في المجال الاقتصادي ضمن الفضاء الأوروبي. رأينا كندا، الجّار الوفي، تبتعد عن واشنطن بتوجيهٍ من جان كريتيان. بدورها تركيا، التي كانت في ما مضى خفير منظّمة حلف شمال الأطلسي على الحدود مع العالَم السوفياتي، اتّخذت لنفسها هامشاً من الاستقلالية، ولاسيّما مع وصول رجب طيّب أردوغان إلى الحكم عام 2003 وحزب العدالة والتنمية ذي التوجّه الإسلامي. هكذا ما إن زال الاتّحاد السوفياتي، حتّى ظهرت توجّهات متعدّدة داخل الحلف الأطلسي، لا بل طُرح على بساط البحث الغاية من وجوده بالذّات، بخاصّة بعد أن اتّجه لنشر قوّاته في أرجاء بعيدة جدّاً عن الفضاء الأطلسي، مثل بامير والمناطق المجاوِرة للقرن الأفريقي، وهي أماكن تدخُّل لا علاقة لها بالدوافع الأساسية التي أَمْلَت إنشاء هذا الحلف.

قبل كلّ شيء، انهارت فعاليّة القوّة إزاء الأشكال الجديدة للعنف والصراع: لقد دخلنا حقّاً في القرن الحادي والعشرين. وقد أمكن القول إنّ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 كان تاريخاً مفصليّاً نَجم عنه عالم جديد. في الواقع، لم يكن هذا الحدث سوى الظاهرة الأكثر إثارة للتنامي البطيء لشكلٍ غير مسبوق من العنف اجتاح بطريقه كلّ مسلّمات الإرث الوستفالي الذي هَيْكَلَ العمل الدبلوماسي الغربي منذ القرن السابع عشر، من دون أن يتنبّه معظم القادة السياسيّين حقاً لهذا الأمر. فجأة، فَقَدت السيادة من أهمّيتها ولم تَعُد تتلاءم كثيراً مع الفكرة المؤسِّسة للأمن، ذلك أنّ العنف لم يَعُد يَعترِف بالحدود، وللمرّة الأولى كان على الولايات المتّحدة أن تواجه التحدّي على أرضها بالذّات، بينما تراجعت فكرة الإقليمية في هذا الانقلاب. لم يَعُد هناك مسارح عمليّات متراصّة أو موحّدة، وإنّما عمليّات ترابط لاإقليديّة بين مَيادين قتال متباعدة جدّاً. هكذا أصبح مركز التجارة العالمي المركز المؤقّت لصراعٍ يشكّل الشرق الأوسط نقطة ارتكازه، كما أنّه في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 تمّ «ربط» إيل ـ دو ـ فرانس بساحة معركة تقع شمال بلاد الرافدين، ما جرَّ منطقة

بروكسيل (التي يتحدّر منها بعض الجهاديّين الذين قاموا بتفجيرات باريس) إلى هذه المُنازلة ذات الجغرافيا الكلاسيكيّة.

المراحل الثلاث لردّة الفِعل الأميركيّة

لقد خرجنا إذاً من هذا العالَم الكلاوسويتزي حيث كان الخصوم المكوّنون من دُول يتواجهون بجيوشهم، وبما يمتلكون

من أدواتٍ تابعة للدّولة، وحيث كان الاعتبار الوحيد الذي يُعمل له حسابٌ هو القُدرة العسكرية بالمعنى الضيّق للكلمة. إزاء هذا التراجع المفاجىء للقوّة، أتت ردّة فعل الولايات المتّحدة على مراحل ثلاث متباينة. الأولى كانت بالطبع مرحلة المحافظين الجُدد، التي تحدّثنا عنها سابقاً. ففي مواجهة العنف الجديد الذي تجلّى في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، والذي وُصِف على الفور بأنّه «همجيّ»، رفعت القوّة العظمى الأميركية راية الحضارة وتبنّت موقفاً إنقاذياً: إنّها من خلال المعاناة والتضحيات تعتزم تخليص العالَم من الشرّ. وأتت الحصيلة على شكل مانويّة خطِرة («من ليس معنا فهو ضدّنا»)، تجسّدت تماماً خلال فترتَيْ الحُكم الرئاسي لجورج دبليو بوش. فنظريّة «الدبلوماسيّة التحويليّة» الشهيرة، ومن بعدها عملية «تغيير النّظام» تشمل ثلاثة أهداف: نتدخّل في أيّ مكان في العالَم لاحتواء الشرّ، والقضاء عليه، واستبدال هذا النّظام الشرّير بنظامٍ خيِّر. والنتيجة كانت على وجه الخصوص الكارثة العراقية التي ما زلنا إلى الآن ندفع ثمن تردّداتها.

المرحلة الثانية هي مرحلة الشكّ التي أَيقظَتها على وجه التحديد نكسات المغامرة العراقية ومآزقها (التي كلّفت ميزانية الولايات المتّحدة ما يقارب الألف مليار دولار). في النقاشات الجامعية، استعاد المحلّلون الليبراليّون زمام المبادرة. أصبح مفهوم «القوّة الناعمة» رائجاً، كما أنّ فكرة التعدّدية التي هي جزء من التكوين الثقافي الأميركي ـ كما هي حال النظرية الخلاصيّة المُستوحاة من فكر ويلسون والمتناقضة دورياً معها ـ، اكتسبت

مصداقية وعادت للبروز مجدّداً: خلاصة الأمر، يمكن للعالم كذلك أن يكون تعدّدياً...

في تلك اللّحظة من الشكّ أتى موعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2008. تَبلوَر التمرّد ضدّ غطرسة المحافظين الجُدد حول شخصية مرشّحة فريدة من نوعها. باراك أوباما يمثّل الجِدّة بكلّ وجوهها. فهو، كما يُقال اليوم، آتٍ من «التنوّع». هذا الرئيس الأسود كان أحد المسؤولين السياسيّين القلائل الذي اتّخذ موقفاً مُعارِضاً من التدخّل الأميركي في العراق وحافظ عليه على امتداد الأزمة العراقية. أخيراً، تبنّى أوباما خطاباً استباقياً («نعم، نحن نستطيع») وتغييريّاً بمقدوره جذب الكتلة النّاخبة التي شَهدت تحوّلاً بالعمق في بنيتها الديمغرافية، والتي يُمكن وصفها تقريباً بأنّها أشبه بتكتّل الأقلّيات (الزنوج، الناطقون بالإسبانية، المهاجرون الحديثو العهد... إلخ)، وهذا ما لم يلحظه المحافظون الجُدد.

ما إن انتُخب أوباما حتّى حاول على طريقته إنجاز التغيير الموعود. فالرئيس الأميركي الجديد ليس استفزازياً، ولا يسعى إلى استخدام القوّة. وهو أيضاً رجلٌ يمتلك معرفةً وثيقة بالفئات المقهورة أو المُهمَّشة في الولايات المتّحدة. وبالنسبة إليه، ومنذ الأساس، يكتسي إصلاح نظام الرعاية الصحّية، المعروف بِ «أوباما كير»، أهمّية تفوق موضوع السياسة الخارجية، وخصوصاً أنّه في الوقت الذي انتُخب فيه، لم تَعُد السياسة الخارجية فعلاً في مقدّمة الاهتمامات؛ إذ إنّ الحرائق التي أشعلها المحافظون الجُدد قد خَمدت، ولم يكن بعد قد لاح في الأفق الربيع العربي. وفي

الوقت الذي كان فيه الحريق العراقي يَنطفىء شيئاً فشيئاً، كانت أوروبا تدخل في ركودٍ اقتصادي دَفَع بها إلى الابتعاد عن القضايا الاستراتيجيّة والجيوسياسيّة.

في فترته الرئاسيّة الأولى، عمل أوباما بشكلٍ أساسي على تصفية إخفاقات المُحافظين الجُدد: الانسحاب من العراق، محاولة يائسة للتقدّم قليلاً بالنّزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني باتّجاه السلام، استراتيجيّة حذرة للغاية في أفغانستان. على أيّ حال، لم يكُن باراك أوباما مُعارِضاً للتدخّل في أفغانستان، بل كان يعتبر أنّ المغامرة العراقية أحبطت الجهود التي كان على الولايات المتّحدة مواصلتها في الساحة الأفغانية. من هنا أُعطيت الأولويّة للقضاء على أسامة بن لادن، وهذا ما حصل في 2 أيار (مايو) 2011. فالقطيعة إذاً لم تكُن تامّة، ولاسيّما أنّه، ولأسبابٍ سياسيّة داخليّة، أحاط نفسه بوزيرةٍ خارجية هي هيلاري كلينتون، تُمثِّل من ناحيتها نوعاً من الكلاسيكية في إدارة السياسة الخارجية.

بدت محصّلة الولاية الأولى مُخيّبة للآمال بعض الشيء في المجال الدّولي، حيث انحصر التقدّم الكبير في التنظير، وذلك من خلال الخطاب، الذي أُلقي في القاهرة في 4 حزيران (يونيو) 2009، حيث رأينا للمرّة الأولى رئيساً أميركياً يعترف بتعدّدية العالَم، أو الخطاب الذي ألقاه في 23 أيلول (سبتمبر) من السنة ذاتها أمام الجمعية العامّة للأُمم المتّحدة، حيث جرى الكلام على «روابط جديدة بين الشعوب»، وحيث أُعيد الاعتبار إلى مبدأ «تعدّدية الأطراف» الذي كان مَوضِع سخرية من سلفه. في المقابل، بدت الولاية الثانية أكثر براغماتيّة وأكثر استباقيّة. فأوباما

كان أوّل رئيس للولايات المتّحدة توصّل إلى استنتاجٍ صريح تقريباً مفاده أنّ بلاده لم تَعُد قادرة على توفير نموذجٍ «القيادة» المُهيمِنة الذي حاول أسلافه الحفاظ عليه أو فرضه. بالتأكيد، وحده رجل متحدّر من الأقلّيات كان بإمكانه أن يلحَظ أنّ طموحاً كهذا لا معنى له، وأنّه لا بدّ من القبول ببناء غَيريّة حقيقيّة داخل النّظام الدّولي.

إذا نظرنا إلى تاريخ الولايات المتّحدة على امتداد فترةٍ طويلة، يتوافق الجميع على تعاقب مرحلتَيْن واضحتَيْن: الأولى تتّسم بالانعزال الذي اتّخذ صفة رسمية عام 1823 من خلال نظرية مونرو، والثانية إمبريالية وشمولية، نتيجة المشاركة في الحربَيْن العالميّتَيْن، وفي الحرب الباردة وتبعاتها المباشرة. يمكننا تخيّل طلائع مرحلة ثالثة، قد لا يكون لها مستقبل، تَفترِض قيامَ عالمٍ قائمٍ على التعدّدية كما عُبّر عنه للمرّة الأولى من قِبل رئيس أميركي في خطاب القاهرة. يمكن لهذا التاريخ أن يكتسب معنى بقَدْر ما ترتكز كلّ مرحلة على مكوّن قويّ من الثقافة الأميركية. فالأولى تستند إلى الاستثناء الأميركي، والثانية إلى النظرية الخَلاصيّة، والثالثة المحتمَلة إلى أفكار الحُكم الثّنائي والتعدّدية التي تُعتَبر جزءاً لا يتجزّأ من المُثل العليا السياسية التي صيغت ما وراء الأطلسي منذ زمنٍ بعيد، والتي نجدها خصوصاً في الخطابات القديمة جدّاً حول توازن السلطات. لكنّ باراك أوباما أوحى للمرّة الأولى أنّ هذه الفكرة المؤسِّسة للثقافة الأميركية يمكن أن تَدخل المجال الدّولي، وأنّه يمكن أن يعقب خطاب هنتنغتون حول «صدام الحضارات» ملامح خطاب حول تعدّد الحضارات.

إنّ أحد الأسباب التي ستجعل التاريخ يتذكّر ربما هذه الولاية الثانية يعود في المقام الأوّل إلى «التّخاصم» مع إسرائيل، وهو ما يشكّل قطيعة خارجة على المألوف في السياسة الخارجيّة الأميركية. لم يحصل من قبل أن تباينت وجهة نظر رئيس أميركي بهذا القَدْر مع رئيس حكومة إسرائيلي حول بناء المستوطنات، والسياسة التي يجب اتباعها مع إيران، وآفاق حلّ الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وهو تباعد تخطّى بكثير المواجهات التي حصلت بين بوش الأب وإسحق شامير في مطلع التسعينيّات من القرن الماضي، والتي تعرّض الرئيس الأميركي من جرّائها للكثير من اللّوم. أتت النتائج هزيلة، كون إسرائيل لم تُغيّر قيد أنملة في سياستها تجاه الفلسطينيّين، إلّا أنّه تمّ التخلّي للمرّة الأولى عن تبعية السياسة الأميركية الدائمة لإسرائيل.

بالطبع، عاكست الظروف باراك أوباما وعطّلت الكثير من مبادراته. هكذا تَعرقَلت رغبته في التقارب مع الصين وروسيا، والتي اصطدمت في كلّ حالة من الحالتَين بتعنّت شركائه من أجل تعزيز موقعهما وسْط عالمٍ أصبح غير متكافىء إلى أقصى الحدود. هذه المبادرة كانت تُعيق على وجه الخصوص طموح فلاديمير بوتين الرّاغب في إحياء القوّة الروسية التي أُزيلت بفظاظة عن خريطة حُكم العالَم. يبدو أنّ الأمثولة واضحة: إنّ أزمة القوّة كتلك التي عشناها عند منعطف القرن، والمَبنيَّة على شكوك متعدّدة حيث يختلط تراجع قوّة بعضهم بتضخيمٍ مُبالغ فيه لقوّة الآخرين، تؤدّي إلى سباقٍ محموم لتحديد الوضعية، بحيث تسعى كلّ دولة أوّلاً إلى حماية مكانتها في عالمٍ مفكّك البنى...

في المقابل، إنّ الاتّفاق الكبير حول النووي الإيراني الذي أُنجِز في 14 تموز (يوليو) 2015، والذي سعى إليه أوباما، يذهب أبعد من غرضه الرسمي. فوراء هذه المعاهدة ترتسم فكرة جديدة تماماً مفادها أنّ هناك قوى إقليمية شرعية في الشرق الأوسط. ومن دون الإقرار بصراحة بأنّ على هذه القوى أن تحلّ المشكلات الإقليمية، بعد أن فشلت القوى الكبرى في حلّها فشلاً ذريعاً، فإنّ هذه الفكرة بدأت تسلك طريقها إلى الوجدان. من هنا، بعد وقتٍ قصير على توقيع الاتّفاق، أُشرِكت إيران في عملية محاولة حلّ النزاع السوري.

في التوجّه نفسه، تكشف المصالحة مع كوبا نظرة أخرى إلى أميركا اللّاتينية، في حين تمّ التعبير عن اهتمام شديد في أفريقيا، وعن حساسية بالمسائل الكبرى المتعلّقة بالمُلكيات المُشتركة للبشرية، مثل البيئة وتغيّر المناخ.

بالطبع، لم تبلغ الأمور مرحلة الحسم، وقد برزت بقوّة في مختلف أنحاء الولايات المتّحدة اتّجاهات مُعارِضة لهذه الحساسية الجديدة القائمة على التعدّدية. فوزن المصالح الاقتصادية والتكتّل العسكري- الصناعي لا يمكن إنكاره، والديماغوجيون في «حزب الشاي» لم ييأسوا بعد، والمدافعون عن «السياسة الواقعية» و«القوّة الصلبة» لا يزالون يحتفظون بتأثيرهم. هذا فضلاً عن أنّه يُخشى من أن تُعيد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 إلى البيت الأبيض مناصري المبادىء الإمبريالية القديمة. ليس من السهل أن نَشطب من الحساب مائتين وخمسين سنة من السياسة التبشيريّة.

جاذبيّة «القوّة الناعمة» وحدودها

مهما يكن من أمر، من السخف الحديث عن «أُفول» أميركي. أوّلاً، لأنّه ليس من تراجعٍ حقيقيّ لِجهة امتلاك الأدوات التقليدية للقوّة. فالولايات المتّحدة تُراكِم 43% من الإنفاق العسكري العالمي، ولديها أفضل جيش في العالَم، وتمتلك الموارد التكنولوجية الأكثر تطوّراً. في المقابل، إنّ فعاليّة القوّة بالذات هي التي تتراجع، ولسوف تكون النتيجة ذاتها لو امتلكت بوتسوانا أو غواتيمالا هذه القوّة... فإزاء الصراعات الجديدة التي وصفناها، لم تَعد الأدوات التقليدية للقوّة، ولاسيّما العسكرية منها، تفعل فعلها. ويبدو أنّ «الثورة في الشؤون العسكرية» الشهيرة، التي برزت ملامحها في الثمانينيّات من القرن الماضي - بتطابقٍ تامّ تقريباً مع تطوّر الفكر الاستراتيجي السوفياتي-، هي بالذّات غير مُتلائِمة مع أوضاع اليوم. إنّ مبدأ «صفر إصابات»، و«أطلقْ النار وانسَ»، و«الحرب عن بُعد»، ووَهْم إشراك طائرات من دون طيّار لقصف مواطنين مجهولين عُزّل فضلاً عن الأهداف المفترضة، لا يتلاءم مع نزاعٍ لم تُنتجه الدّول وإنّما «يَرشح» من صلب المجتمع. لا بل إنّ هذه النظرية تُعطي نتيجة عكسية وتصبّ في خانة «أصحاب مشروعات العنف» المحلّيين.

ولكن ماذا عن «القوّة الناعمة» للولايات المتّحدة الأميركية، هذه القُدرة على الإشعاع لنمطٍ أميركي من الحياة والتخيّل ينتقل عبر الاستهلاك والصناعات الثقافية؟ في أميركا اللاتينية، لم تتمكّن موجة الحكومات اليسارية، التي تسلّحت بخطابٍ مُعادٍ للإمبريالية على شيء من الحدّة، من أن تُخفّف من جاذبية هذا النموذج

المُتخيَّل لدى السكّان المحلّيين. وإذا كان لا بدّ من أن نتحدّث عن علاقات التنافس المعقّدة بين الصين والولايات المتّحدة، فإنّ بعضهم يلحظ أنّ ابنة شي جين بينغ تدرس في هارفرد، فيما ليس في نيّة أوباما البتّة أن يرسل ابنتيه ساشا وماليا للدراسة في جامعة تسينغهوا في بكين...

من أجل فهم ظروف هذه الظاهرة المعقّدة وملابساتها، لا بدّ من الإشارة إلى هذا التناقض اللّافت بين الثقافات التي وصلت إلى درجة من العالمية ذات الطابع التبشيري، وتلك التي لا تسعى لأن تصبح عالمية. فالثقافة الصينية تقع من ضمن هذه الفئة الثانية، ذلك أنّ ما يحدث خارج حدود الإمبراطورية الصينية يكاد لا يهمّ الصينيّين، إلّا إذا كان في ذلك ما يمسّ مصالحهم المباشرة. حين وصل الدبلوماسيون ورجال الأعمال الصينيّون إلى أفريقيا، لم يكن هاجسهم بناء دول تشكّل نسخة مصغَّرة عن جمهورية الصين الشعبية. قد يكون مردّ ذلك إلى أنّ الصين لم تكن في أيّ وقتٍ من الأوقات مسكونة حقّاً بثقافة دينية؛ من هنا، فإنّ هاجس بلوغ العالمية، وبالتالي نَشْر ثقافتها، كان ضعيفاً جدّاً، هذا إذا ما استثنينا بالتأكيد نطاق إشعاعها الإمبراطوري، أي فضاء الشرق الأقصى الإقليمي. إنّ في ذلك مزيجاً من القوّة والضعف. أمّا الكونية فهي، على العكس من ذلك، ضمانة للقوّة، وتُثير الخوف، ولا نجد ثقافة تنطبق عليها هذه الصفة أكثر من الولايات المتّحدة.

في الواقع، ألا نجد المُنافِس الحقيقي «للقوّة الناعمة» الأميركية في الإمبراطورية الإسلامية المحتمَلة، التي يحرّكها هي أيضاً مبدأ تبشيري عالميّ حقيقيّ، وإيمانٌ قويّ بوجوب

تصدير الدعوة المؤتَمنة عليها؟ ألا نجد هنا أحد مفاتيح الكثير من التوتّرات، والاتّهامات الموجّهة من هذا الطرف أو ذاك، والمخاوف، وربما حتّى الأحقاد؟ أليست الاستيهامات التي تُصاحِب هذا الاستنتاج على درجة عالية من الحدّة، بحيث نرى لدى بعضهم خوفاً هَوَسيّاً من فقدان الهَيمنة، ولدى بعضهم الآخر الكثير من مشاعر الاستياء المتراكمة، والإذلالات المُهينة، وعدم المساواة الواضحة في الإمكانات المُتاحة؟

لا تزال القوّة الأميركية الناعمة حقيقة لا يمكن إنكارها. فالولايات المتّحدة تُنتج أقلّ من 10% من الأفلام في العالَم، لكنّ هذه الأفلام تحتكر أكثر من 50% من وقت المشاهدة العالمي. في أنماط استهلاك الأغذية، والملابس، والترفيه، والموسيقى، يتفوّق النموذج الأميركي على ما عداه من نماذج. ومع ذلك، لم تنجح «القوّة الناعمة» أبداً في أن تكون بديلاً من «القوّة الصلبة»: أن تحبّ الكوكا-كولا أو جنيفر لوبيز لا يؤدّي بالضرورة إلى تبنّي توجّهات السياسة الخارجية الأميركية. وهذا ما تثبته على سبيل المثال حالة أميركا اللاتينية، حيث بلغت أمْرَكَة أنماط الاستهلاك الذروة، من دون أن يؤدّي ذلك إلى القبول بالسياسة الخارجية لـ «الغرينغو» (الغرباء)، ناهيك بمنطقة الشرق الأوسط، حيث عادات الحياة اليومية تَستنسِخ النموذج الأميركي بشكلٍ متزايد، إلّا أنّ العداء لأميركا لدى الرأي العامّ بلغ مستويات قياسية. إنّها أمثولة بليغة: إنّ «الحلم الأميركي» لا يزال بعيداً عن إحداث التأثير المتوقَّع على السلوكيات السياسية، وهو لا يخدم بأيّ حال من الأحوال مخطّطات الهَيمنة السياسية.

يُمكن «للقوّة الناعمة» حتّى إن تؤخَذ وتُستخدَم ضدّ الولايات المتّحدة من قبل أولئك الذين تتوجّه إليهم. فقوّة السياسة الصينية تكمن في «تصدير» أفضل طلّابها إلى الولايات المتّحدة، حيث يتمكّنون بعد عودتهم من الجمْع بين الخبرة الأميركية والخبرة الصينية لسدّ الفجوة في القُدرات القائمة بينها وبين منافسها القابع ما وراء المحيط الهادىء. أمّا الولايات المتّحدة، الواثقة من تفوّقها، «فتستورد» طلّاباً أجانب، وقلّ أن تُرسِل طلّابها إلى الخارج، بحيث إنّ هؤلاء يبقون ضمن حدود ثقافة أحادية، حتّى ولو كانت ممتازة من الناحية التقنيّة. وربما تتأمّن السيطرة الأميركية في اليوم الذي نرى فيه تدفّق الطلّاب الأميركيّين بأعداد كبيرة إلى الجامعات الصينية، ذلك أنّ العَولمة تقود إلى إبراز قيمة الترابط والمعاملة بالمثل، وهذا ما لا توليه البلدان الغربية الاهتمام الكافي...

روسيا: الإمبراطوريّة المُحبَطَة

إنّ مقاربة مسألة الموقع الذي تحتلّه القارّة العجوز في النّظام الدّولي في الوقت الحاضر لا يمكن أن تتمّ من دون النّظر إلى علاقتها مع روسيا، وهي فاعل أساسي بشكلٍ واضح في المخطّطات القديمة للقوى الأوروبية. دفعت حوادث 1989_1991 بالغربيّين إلى اعتبار أنّ الحرب الباردة التي لم تؤدِّ أبداً إلى مواجهة عسكرية مباشرة، قد انتهت بانتصار المعسكر الغربي. هذا الوهم بِ «الانتصار من دون قتال» لم يَكُن يُقيم وزناً لحوالى ثلاثين مليون قتيل ذهبوا ضحيّة أعمال حربية، والذين يبدون إلى الآن وكأنّهم «السجلّ» التعيس لِـ «التعايش السلمي». فإذا ما جمعنا أعداد

ضحايا حرب كوريا، وحرب فيتنام، والحروب في أفريقيا، وحروب إنهاء الاستعمار، لحصَلنا على رقمٍ يفوق بثلاثة أضعاف تقريباً عدد ضحايا الحرب العالمية الأولى...

بعد تجاوز هذه المحصّلة المحجوبة عن الأنظار، ساد اعتقاد أنّه بالإمكان، وبكلّ بساطة، دمْغ روسيا بتسمية «القوّة المهزومة» والتعامل معها على هذا الأساس. كما كان هناك تسرّع في التفكير بأنّ هزيمة الاتّحاد السوفياتي تعني تتويج النيوليبراليّة على أنّها الفكر الوحيد تلقائياً. من هنا أتى الاستنتاج بأنّ ساعة الحُكم الغربي للعالم قد أُزِفَت. هكذا عدنا إلى مؤتمر فيينا لعام 1815، مع فارقٍ وحيد يتمثّل هذه المرّة بعدم مشاركة روسيا. لقد كان هناك تماثل في الروحية والنَّهج. وفي موازاة التهميش النسبيّ لدَور مجلس الأمن التابع للأُمم المتّحدة، وتحوُّل «مجموعة الخمسة» P5 لتصبح حكماً «مجموعة الثلاثة» P3 (الولايات المتّحدة، فرنسا، المملكة المتّحدة التي احتكرت معظم القرارات المطروحة)، انتقلت الحاكميّة العالميّة إلى «مجموعة السبعة» G7 ذات التكوين الغربي أساساً (باعتبار أنّ اليابان ظهرت وكأنّها «الغرب الأقصى»)، وهذه المجموعة لن تُصبح «مجموعة الثمانية» G8 وتضمّ روسيا إلّا في وقت متأخّر (1997) ولفترة وجيزة (أقلّ من عشرين سنة، من 1997 إلى 2014)، وفي الواقع، بشكلٍ سطحي.

إنّ التعامل مع روسيا وكأنّها «المهزومة» في الحرب الباردة لم يكن يتلاءم البتّة مع انتظارات الشعب الروسي الذي اعتبر نفسه قد تحرّر من نظامٍ سوفياتي لفظ أنفاسه الأخيرة، وليس من سبب بالتالي لكي «يُعاقَب» من قبل قوى «مُنتَصِرة». حفظ هذا

الشعب في ذاكرته مشاركته في حاكميّة العالَم على مدى قرون، وهو أمر تأسيسي تقريباً لهويّته، وفي كلّ حال لمكانته. من هنا، فإنّ هذا العقاب، الذي اعتُبر غير عادل، تحوّل بشكلٍ آليّ تقريباً إلى مصدر إحباطاتٍ غير عادية. وقد استهدف الاستياء الروسي الادّعاء الحصريّ للغربيّين بحُكم العالَم، وما رافق ذلك من ترتيبات مؤسّسية.

يجب ألّا ننسى أنّ لروسيا ماضياً إمبراطورياً - وحتّى هُوية إمبراطورية ثابتة-، وأنّ الإمبراطورية تجد صعوبة أكبر من الدّولة القومية في تقبّل الهزيمة، إذ إنّ هذه الأخيرة يمكنها أن تتجدّد بسرعة من خلال الهزيمة، بينما الإمبراطورية تعتبر نفسها مطعونة قبل أيّ شيء في سعيها للإشعاع والسيطرة. فحرمان روسيا من وضعيّتها كقوّة عالميّة راح يغذّي بالطبع الغرائز الانتقامية المتّسمة بالحدّة بشكلٍ خاصّ. هذه الغرائز لُجِمت نسبياً في أثناء حكم بوريس يلتسين، لأنّ المفاعيل المباشرة لتفكّك العالَم السوفياتي كانت لا تزال ضاغطة، ممّا لا يسمح للرئيس الروسي بالقيام بردّة فعلٍ ورَفْع الراية الإمبراطورية. لكن ما إن وصل بوتين إلى الحكم عامَ 1999، حتّى اختلفت الأمور تماماً...

غداة سقوط جدار برلين، تمّ إقصاء روسيا عن آليات الحُكم كلّها تقريباً، باستثناء حفاظها على مقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن. في الوقت نفسه، ضُمَّت كلّ الديمقراطيات المُسمّاة «شعبية» إلى منظّمة حلف شمال الأطلسي والاتّحاد الأوروبي. والأسوأ من ذلك، من وجهة نظر موسكو، أنّه تمّ أيضاً استقطاب بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة، مثل دول البلطيق، إلى

هاتَين المجموعتَين. كما أنّ احتمال ضمّ أوكرانيا مستقبلاً، وحتّى جورجيا، سوف يزيد من شعور روسيا بالعزلة، لا بل بالتطويق، وهي التي تشعر اليوم بأنّها تُستبعد عن اللّعبة الكبرى، كما حصل عام 1917، مع أنّها لا تُغذّي أيّ تحريض ثوري من أجل تشكيل «عصبة مستقلّة». إنّ كلّ الآليات المُعدَّة لإشراك موسكو في إدارة الشؤون الأوروبية والعالمية - الشراكة من أجل السلام، منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، الشراكة الأوروبية - الروسية ـ تعرّضت للمعاكسة. من هنا أتت ردّة الفعل العنيفة والمُصمِّمة أكثر فأكثر لروسيا التي بدت على استعدادٍ لفعْلِ أيّ شيء من أجل استعادة مكانتها على الساحة الدّولية.

نُلامِس هنا عنصراً شديد الأهمّية في العلاقات الدّولية الجديدة: إنّنا لم نعد نسعى كثيراً لحيازة القوّة التي بتنا نعرف التقلّص التدريجي لأهمّيتها، والتي لا جدوى من مواجهة الولايات المتّحدة بها، ولكنّ النّضال هو من أجل اكتساب أو استعادة المنزلة والحصول على الاعتراف من قبل الآخرين. في زمن الثُّنائيّة القُطبيّة، كان تحديد المنزلة تلقائياً، ذلك أنّ زعيم أيّ معسكر كان له من حيث المبدأ وضعية «الأمير المُشارك» في حُكم العالَم، وكلّ مَن كان يمتلك السلاح النووي كان له موقعه المميزّ تحت الشمس. بعد الآن، أصبح السباق لتأمين المنزلة جهاداً يومياً من أجل الحفاظ على المرتبة التي تمّ الوصول إليها.

إنّ روسيا هي خير مثال لهذا السباق الذي لا نهاية له. أوّلاً، تعتزم موسكو استعادة حضورها القوي على الحدود، لأنّها مثل

أيّ إمبراطورية، تعيش هاجس إدارة هوامشها. هذا ما نلحظه في مولدافيا مع مسألة ترانسنيستريا، وفي القوقاز مع الجهود الرّامية إلى فصل أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا. يمكن أيضاً أن نشير إلى المحاولة الأكثر تكتّماً - لأنّنا نُلامِس هنا بشكلٍ مُباشَر عَصَبَ منظّمة حلف شمال الأطلسي ـ لتَعْبِئة السكّان النّاطقين بالروسية في دُول البلطيق. هكذا تبذل سلطات موسكو نشاطاً دبلوماسياً يعرف سريعاً كيف يحدّد «المناطق الرخوة» في فضاء ما بعد الحقبة السوفياتية، وكيف يصوِّب باتّجاه المناطق التي يسهل «اللّعب» فيها. تُعتبر أوكرانيا نموذجية على هذا الصعيد، لأنّها بلد تتعرّض تركيبته الإثنية ـ الوطنية للجدل والانشقاقات، ناهيك بالوضع الهشّ لشبه جزيرة القرم، التي يُعتبر أمر إلحاقها مؤخّراً بكييف مُثيراً للجدل. إلّا أنّ محاولات استرجاع بعض المناطق لا تقتصر فقط على فضاء ما بعد الحقبة السوفياتية: خلافاً للولايات المتّحدة وأوروبا، تجاور روسيا مباشرة الشرق الأوسط وتَعتبر أنّ مصالحها الوطنية مَعنيَّة به مباشرة.

اتّسم ردّ الفعل الغربي على إعادة تأكيد القوّة الروسية بالإرباك على الأرجح. فبدل تحديد الأُطر لمشاركة روسيا مجدّداً في الحاكميّة العالميّة، جرى العمل فقط على إقصائها: أصبحت «مجموعة الثمانية» G8 مجدّداً «مجموعة السبعة» G7 عام 2014، وتولّى الغرب لوحده إدارة المسألة الأوكرانية بطريقةٍ غير مُلائمة كثيراً. نتيجة لهذه الخطى المتعثّرة من الشريك الذي تحوّل إلى خَصْم، شكّلت الأزمة السورية ـ العراقية ضربة حظّ حقيقيّة بالنسبة إلى موسكو، التي تمكّنت من خلالها فجأة،

وبصورة غير مُتوقَّعة، من استرجاع موقعها كقوّة، متذرّعةً، بشكلٍ مُقنعٍ إلى حدّ ما، بأنّ تلك الاستعادة ليست موجَّهة ضدّ المعسكر الغربي، وإنّما ضدّ داعش العدو الأساسي للغرب. من السابق لأوانه استخلاص العِبَر من هذا الحدث، ولكن يُمكننا مع ذلك صياغة ملاحظتَين في هذا الخصوص: يبدو أنّ روسيا قد نَجحت في استعادة قوّتها، وهي حقّقت التعادل مع المعسكر الغربي؛ لكنّ هذا التساوي في القوّة يمكن أن يتحوّل كذلك إلى مساواة في الضعف، لأنّه يتوجّب عليها استخدام هذه القوّة ليس فقط لاسترجاع مكانتها - وهو في المحصّلة أمر سهل -، وإنّما من أجل حُكم العالَم وإدارة النزاعات، وتلك مسألة مختلفة تماماً.

النجاح الآخر الذي لا يمكن إنكاره لروسيا يكمن في نجاحها في نسج شبكة تحالفات، على الرّغم من جهود الغرب لعزلها. ربما تكون موسكو اليوم القوّة الوحيدة من بلدان الشمال التي لديها حلفاء حقيقيون في الشرق الأوسط. فهي تتحمّل لوحدها عبء نظام بشّار الأسد، الذي تسرّع الغرب باستبعاده عن أيّ عملية تفاوضية، كما تمكّنت من إقامة علاقات ممتازة مع إيران. لو ذهبنا أبعد لجهة الشرق للحظنا بروز ثابتة في تاريخ الإمبراطورية الروسية، تتمثّل بمقدِرتها على الالتفات نحو الشرق ما إن تشعر بأنّ أمورها تتعثّر لجهة خاصرتها الغربية. كان ذلك في السابق خيار إيفان الرهيب وخلفائه الذين ردّوا على إقفال أبواب أوروبا الغربية في أعقاب الفشل الذي أصابهم في أثناء الحرب الليفونية (1558ـ1583) بأن تطلّعوا نحو سيبيريا، وجرى استكشاف نهر لينا

عام 1628 وتأسيس مدينة ياكوتسك عام 1637... يجسّد اليوم التحالف مع الصين هذه الاستراتيجية، وهو تحالف يمكن لبكين أن تقبل به لأنّها لم تَعُد في وضعية دونيّة كما كان حال ماو تسي تونغ مع ستالين وخلفائه. هذا هو معنى تأسيس منظّمة شنغهاي للتعاون وتفعيلها، والتي أُنشئت في حزيران (يونيو) 2001، وتضمّ، تحت رعاية روسيا والصّين، جمهوريات آسيا الوسطى، وقريباً الهند وباكستان، من دون أن ننسى الأعضاء المراقبين ومن بينهم إيران وأفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا...

أخيراً، فإنّ روسيا تحجز لنفسها تدريجياً مكاناً مميّزاً في العالَم الجديد للبلدان التي تُعرف بـِ «النّاهضة» من خلال مشاركتها إلى جانب الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا بتجمّع جديد يُعرف بالبريكس BRICS سوف نعود إليه في وقتٍ لاحقٍ. بالطبع، وكما هو الحال في الشرق الأوسط، حيث مخاطر الانزلاق ليست بقليلة، لا يخلو النشاط الدبلوماسي الروسي الجديد من مخاطر محتمَلة. في آسيا الوسطى، هناك العديد من نقاط التضارب الممكِنة بين المصالح الروسية والصينية. تقليدياً، كانت وجهة الصين دوماً نحو الشرق والجنوب. وكان شيء من الحذر إزاء القوّة الروسية يدفعها لتجنّب أيّ مغامرة توسّعية على أطرافها الغربية. أمّا اليوم، فقد أدركت الصين أنّ انفتاحها لجهة الغرب -»إعادة فتح طريق الحرير«- يشكّل ورقة إضافية رابحة لاندماجها في العَوْلمة. من هنا هذا التركيز على شينجيانغ، وغالباً على حساب الأويغوريين، وهُم مسلمون ناطقون بالتركية، يعانون قمعاً رهيباً ويُعامَلون في بلدهم على أنّهم أقلّية. ومن

هنا أيضاً سياسة الانفتاح على جمهوريات آسيا الوسطى التي لم يَعُد بإمكان موسكو أن ترعاها حقّاً بالفعاليّة نفسها كما في السابق، وقد راحت تتأرجح بين الجارَين تبعاً لِمَن يؤمّن لها المصلحة الأكبر.

بالتأكيد، لا تنظر روسيا بعَين الرضى إلى انـزلاقِ هذه الجمهوريات باتّجاه منافسها الصيني، لكنْ لا بدّ لها من الاعتراف بأنّها لم تَعُد تمتلك الإمكانات التي تخوّلها ممارسة الوصاية الحصرية عليها. إنّها تتأقلم مع هذا التآكل لنفوذها، والذي تعوّضه على الأرجح بما تجنيه من فوائد في اندماجها بكتلة شرقية غير تصادمية.

فُرص الاتّحاد الأوروبي الضّائعة

كان بإمكان الاتّحاد الأوروبي الإفادة من نهاية الحرب الباردة والثُّنائية القُطبيّة التي كانت تحصره في الخانة الأطلسية وتحدّ من هامش تحرّكه. للمرّة الأولى في التاريخ منذ فجر العصر الحديث، لم تَعد أوروبا ساحة معركة العالَم. وهي لم تَعُد تشهد توتّرات عسكرية داخلية، كما كانت الحال لفترة طويلة من الزمن، امتدّت من حرب المائة عام إلى الحرب العالمية الثانية. ولم تَعُد في مواجهةٍ مع الكتلة السوفياتية. ومع ذلك، لم تعرف كيف تتلقّف هذه النفحة من الهواء المُنعِش فحسب، وإنّما كشفت للعالَم كلّ مكامن ضعفها مباشرةً بعد سقوط جدار برلين.

بدأت الحكاية مع إعادة توحيد صعبة لألمانيا - حتّى وإن نجحت الدينامية الاقتصادية في جَعْلنا ننسى الحدث-، وباندماجِ

فاشلٍ للديمقراطيات الشعبية السابقة، تخطّى إمكانيات الدبلوماسية الأوروبية الناشئة. إلّا أنّ هذه الدبلوماسية تمكّنت من التعبير عن نفسها في نهاية القرن الماضي: في أثناء انعقاد مؤتمرات عدّة (البندقية، أشبيلية، برلين)، عبّرت أوروبا بوضوحٍ تامّ عن موقفها في موضوع النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وكان يُؤمَل أن تلعب دوراً في إيجاد الحلّ الصعب له. لكنّها في عام 2003، بدل أن تتكلّم بصوتٍ واحد ضدّ غزو العراق من قبل الولايات المتّحدة، عانت خلافاً هيكليّاً بين الأعضاء القدامى والأعضاء الجُدد، بين التحالف الفرنسي ـ الألماني وكتلة مكوّنة من الديمقراطيات الشعبية السابقة – التي كانت تُهيّىء نفسها للانضمام إلى الاتّحاد ـ والبلدان التي تدور في فلك بريطانيا.

هذا التعثّر للدبلوماسية الأوروبية التي كانت في بداية انطلاقتها أصاب نقطة شديدة الحساسية: لا تزال أوروبا تعاني من عدم قُدرتها على تحديد موقعها في العالَم. في مرحلة أولى، كانت المغامرة الأوروبية إلى حدٍّ ما «انطوائية»، بحيث كان عليها أن تضع حدّاً للحروب الداخلية، ولم تكن تأخذ بعَين الحِسبان سائر أنحاء العالَم إلّا لماماً. مع إنهاء الاستعمار، اكتشفت أوروبا الجنوب من خلال اتّفاقيات التعاون (اتّفاقية لومي عام 1975، واتّفاقية كوتونو عام 2000) التي أبقَت على الغموض في تحديد مكانتها: هل هي قوّة «من بين» القوى في العالَم، أم هي القوّة المخوَّلة «للسيطرة» على العالَم؟ والأمر ينطبق كذلك على علاقتها بالدّول الناهضة الكبرى، ولاسيّما دول مجموعة البريكس، التي لم تعرف أوروبا كيف تبني معها صيغة تعايش وتعاون مثمر.

الفشل الآخر في بناء أوروبا يكمن في نمط إدارة تحوّلاتها الداخلية. غداة الحرب العالمية الثانية، خضعت الدينامية الأوروبية لفكرة بسيطة جدّاً (وجميلة جدّاً) تقوم على تجنّب العودة إلى الحرب، واللّعب من أجل تحقيق ذلك على ورقة التشارُك. لم تكُن الغاية من ذلك التخلّي عن السيادة الوطنية لكلّ دولة، وإنّما تكوين شكل من الشراكة تكون على درجة من المتانة بحيث يستحيل نشوء صراع جديد.

ومنذ ذلك الحين، كان على أوروبا أن تواجه صدمة العَولَمة. مرّة أخرى، أتت الاستجابة إلى حدٍّ ما من خلال ردّة الفعل التشاركية. فأوروبا لا تزال في الواقع اللّاعب الأوّل في التجارة العالمية، متقدّمةً على الولايات المتّحدة. لكن بمجرد أن الأمر لم يَعُد يقتصر فقط على المشاركة بشكلٍ إيجابي في المنافسة الاقتصادية العالمية، وإنّما توجّبَ مواجهةُ الآثار السلبية للعَولَمة التي تطال بشكلٍ خاصّ دُول جنوب أوروبا وإيرلندا تحديداً، فإنّ التحوّل الضروري لم يحصل، وفَشل الاتّحاد في الانتقال من المشاركة إلى التضامن: هكذا بقيت أوروبا متّكئة على نموذجٍ تشارُكيّ قائم على «تبادل المصالح» وتقاسم الأرباح. ولمّا كانَ المطلوب التّشارُك في إدارة الخسائر بدءاً من عامَي 2007 و2008، انتصرَت «المصلحة» الوطنية أو القومية، وسعى كلّ واحدٍ لإنقاذ نفسه. لكنْ، في اقتصادٍ مترابطٍ للغاية، يُخشى أن تُخِلّ إخفاقات الأُمم الضعيفة أو المستضعَفة مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وربما فرنسا غداً، بالتوازنات الاقتصادية لمجمل الاتّحاد. لم تحصل ردّة الفعل التضامنية التي كانت ستقود ألمانيا بشكلٍ

خاصّ إلى اعتبار أنّ تعويم اليونان سيكون ذا مردودٍ على ازدهارها الخاصّ في المَديَيْن المتوسّط والطويل.

هذا هو المأزق الأوروبي الذي يترك أثره أيضاً في مسألة السباق الدائم لتحديد المكانة. اليوم، وفي مواجهة التحدّيات العالمية مثل أزمة الشرق الأوسط على سبيل المثال، نرى تشكّل قيادة ثُنائية مؤلَّفة من الولايات المتّحدة وروسيا، فيما أوروبا لا تُستَشار إلّا للحفاظ على ماء الوجه، وعلى سبيل المجاملة الخالية تقريباً من أيّ مضمون، والتي تنطوي على النّفاق في بعض الأحيان.

الانطلاق المُعاكَس للدّول النّاهِضة

في مواجهة أوروبا القديمة هذه، مَن تراهم هؤلاء «الناهضون» الذين يتحدّونها ويشغلون الناس بهم؟ في البداية، هناك الدخلاء، هؤلاء القادمون الجُدد الذين رأيناهم «ينهضون» حين بدأت الثُّنائية القُطبيّة تبدي علامات الضعف، والعَولَمة تتقدّم بسرعةٍ ثابتة. في نهاية السبعينيّات من القرن الماضي، رأينا «نهوض» أربعة نمور آسيوية: هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية. لاحقاً، أتى دور نمور «الجاغوار» في أميركا الجنوبية، وبشكلٍ أساسي في حينها البرازيل والمكسيك، وقد انضمّت إليهما بعد زمنٍ الأرجنتين حين بدأت تتحرّر من الأزمات المتكرّرة التي تعصف بها. إنّهم حقّاً دخلاء لأنّهم كانوا يصنَّفون في مرتبةٍ متدنّية إبّان الحرب الباردة، ولأنّه لم يكن لهم أبداً أيّ دور رئيس في اللّعبة الدّولية. لذلك، غالباً ما يكون في خلفية هذا النهوض قصّة قديمة من الإحباط والإذلال.

يشهد على ذلك، على سبيل المثال، تلك الحادثة المنسيَّة التي جعلت البرازيل تنسحب من عصبة الأُمم عام 1926 لرفض طلبها الحصول على مقعد عضو دائم في مجلس العصبة.

بدءاً من التسعينيّات من القرن الماضي، وفي أجواء اندثار الثُّنائيّة القُطبيّة، بدأت «الأوزان الثقيلة» الحقيقية في العالَم الناهض - بشكلٍ خاصّ الصين والهند - تُطالب علناً بهذه الوضعية الجديدة وبالاعتراف الذي يُفترض أن يواكب ذلك. ثمّ لحق بهما موكب حقيقي من المهمّشين الذين كانوا حتّى الآن يصنَّفون في عداد «الدرجة الثانية»، والذين راحوا يطالبون بقوّة بأحقيّتهم في الصعود إلى «الدرجة الأولى». من هنا الصدمة الثقافية الكبرى بالنسبة إلى كلّ غربي متحصِّن في ذاكرته. فالصين لا تزال تعكس صورة إمبراطورية قديمة تعود لآلاف السنين، عانت الإذلال في حربَيْ الأفيون بشكلٍ خاصّ، ومن التنازلات والإهانات التي لحقت بكرامتها وسيادتها من منشوريا إلى مجازر نانكين[1]. والهند، جوهرة التّاج البريطاني، كانت لا تزال تعاني التعالي العِرقي والحضاري الرهيب من جانب القوّة الاستعمارية، وهنا لا بدّ من التذكير كيف كان تشرشل يتهكّم على غاندي بوصفه بِـ«الشحّاذ بثيابه الرثّة». ومنذ عقود طويلة لا يؤتى على ذكر البرازيل إلّا للإشارة إلى «كُرة القدم والسامبا».

في البداية، كانت المؤشّرات الاقتصادية بشكلٍ خاصّ هي التي لَفتت انتباه المُراقبين، وأثارت الاهتمام المشوب

(1) في شهر كانون الأوّل (ديسمبر) 1937، قام الجيش الإمبراطوري الياباني بقتل مئات آلاف المدنيّين الصينيّين، فيما تعرّضت عشرات آلاف النساء للاغتصاب.

بالغيرة أحياناً من قبل القوى القديمة، لكنْ من دون أن يزعزِع ذلك ثقتها بأنّها ستُحافظ دوماً على هيمنتها. فالنموّ الذي قارب أحياناً الأرقام المزدوجة، والانخراط التدريجي الديناميكي والواسع النطاق في دوائر التجارة العالمية، وبناء مؤسّسات مالية قوية وفعّالة، ولاسيّما من خلال البنوك المركزية وبنوك التنمية في بلدان مثل الهند أو البرازيل، والقُدرة على الاستثمار حتّى في قلب بلدان الشمال الكبرى، كلّها أمور لم يكن بالإمكان تجاهلها.

سرعان ما تبيّن أنّه لا بدّ من التعاطي مع هذه الوقائع بشكلٍ مُغاير. أوّلاً، لأنّه من الناحية الاقتصادية، يكاد النهوض لا يكونَ أبداً ظاهرة ذات بُعد وطني، وإنّما ظاهرة موضِعية، لا بل أحياناً طَرفية داخل البلدان المَعنيَّة. فالصين، على سبيل المثال، شَهدت نموّاً سريعاً لاقتصادها في المنطقة الساحلية الممتدَّة على المحيط، بينما بقي داخل البلاد في نواحٍ عديدة ينتمي إلى العالَم الثالث. وأنشأت الهند بعض المناطق الحداثوية، مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات في بنغالور، إلّا أنّ فلّاحي الغانج بقوا في حالة بائسة. في البرازيل، تَعتبِر بورجوازية ساو باولو أو الكاريوكا نفسها على أنّها أوروبية، بينما تبقى «النورديستي» منطقة فقيرة جدّاً ومتخلّفة. علاوةً على ذلك، يمكن لاقتصادات هذه البلدان بالتأكيد أن تشكّل ائتلافات غير متجانسة داخل منظّمة التجارة العالمية، لكنّها تبقى ذات طبيعة مختلفة جدّاً: البرازيل هي في المقام الأوّل دولة تصدير زراعي، فيما الهند التي تجد صعوبة في تأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي، تتّجه أكثر نحو تطوير

اقتصاد الخدمات. أخيراً، إنّ الارتفاع اللّامحدود لمنحنيات النموّ في البلدان الناهضة غير مضمون بتاتاً. ألا يُشار بالإصبع اليوم إلى البرازيل تحديداً، التي تشهد تراجعاً في النموّ، فيما الصين تتباطأ، ولا يمنع ثبات الوضع النسبي في الهند أن يكون اقتصادها مهدّداً بعِللٍ بنيويّة ضخمة؟ يجب ألّا ننسى أنّه في الثمانينيّات من القرن الماضي، كان يُظنّ أنّ الدينامية الاقتصادية في اليابان سوف تكتسح كلّ شيء أمامها، وشكّل ذلك نوعاً من البارانويا الحقيقية في الولايات المتّحدة. والكلّ يُدرك اليوم ما وصلت إليه الأمور.

إذا كان صحيحاً أنّ هناك صعوبة أكثر ممّا نعتقد عادةً في تفسير مسار الاقتصادات الناهضة على المَديَيْن المتوسّط والطويل، فإنّه ليس بمقدورنا أن ننكر أنّ الدّول المعنيَّة قد دخلت مباشرةً في النّظام الدّولي، وأنّها لم تَعُد تلعب فيه دوراً ثانوياً كما كان يُعدّ لها. للمفارقة، إنّ بعض التعثّرات الاقتصادية التي طالت إلى حدٍّ ما بعض هذه الدّول، وازنتها اليوم قُدراتٌ سياسية ليس بوسع أحد أن ينكرها عليها. ويتمّ التعبير عن هذا التجدّد من خلال دبلوماسية ناشطة أكثر فأكثر، وقادرة على أن تلعب على الخانتَين، لأنّ نقاط الضعف نفسها، الخاصّة بالتنمية الاقتصادية للقوى الناهضة، تُشكِّل حجّةً لإظهار أنّ لديها في الوقت ذاته موطىء قدمٍ في الشمال وآخر في الجنوب. هكذا بوسعها أن تلعب دور المدافع عن نظرائها الأقلّ تقدّماً في مواجهة قوى الشمال. هذا هو الدور الذي يحلو للبرازيل أن تلعبه لصالح البلدان الأفريقية التي تُقيم معها منذ أجيال عدّة روابط ديمغرافية وثقافية عميقة،

حتّى وإن كانت في الماضي مَوضع احتقارها أو تجاهلها. كذلك الأمر، هناك تواطؤ تاريخي بين الهند وجنوب أفريقيا، يشهد على ذلك مسار غاندي الشخصيّ كمحامٍ وناشطٍ في مجال الحقوق المدنية، وقد استقرّ في مدينة دوربان لعقدَيْن من الزمن. هذا من دون أن ننسى العديد من التجّار الهنود الذين استقرّوا منذ أجيال على الساحل الشرقي لأفريقيا. وفي علاقاتها مع البلدان الأفريقية، تفخر الصين بأنّها هي أيضاً قد عانت من المضايقات نفسها التي تعرّضت لها القارّة السوداء على يد القوى الاستعمارية. كلّ هذه العناصر أدّت إلى نشوء محور دبلوماسي جنوب ـ جنوب كان لا بدّ من التعامل معه بجدّية بعد الآن...

خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة سنة الماضية، سَلَك التواطؤ بين بلدان الجنوب منعطفاً ربما يكون أقلّ توهّجاً ممّا كان عليه زمن مؤتمر باندونغ أو مؤتمر القارّات الثلاث[1]، لكنّه بالتأكيد أكثر ثباتاً، وأكثر واقعية، وأكثر تأميناً للمصالح الاقتصادية والسياسية على المَديَيْن المتوسّط والطويل. نظّمت البرازيل مؤتمرات قمّة لافتة جمعت بين العالَم العربي وأميركا الجنوبية، بينما ضاعف الرئيس البرازيلي السابق لولا دي سيلفا من أسفاره إلى بلدان غرب آسيا. استُقبل الرافضون الآتون من الشرق الأوسط، ولاسيّما ضحايا القمع الإسرائيلي، بترحابٍ كبير في كاراكاس، ولا باز، وكيتو، فيما كان الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد منذ وقتٍ ليس

(1) اهتمّ المهدي بن بركة بشكلٍ خاصّ بتحضير «مؤتمر التضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاّتينية»، وذلك قبل اغتياله بفترةٍ وجيزة. عُقد هذا المؤتمر في هافانا في كانون الثاني (يناير) عام 1966، وضمّ أكثر من 80 وفداً من بلدان الجنوب. أتَت هذه الوفود لتُعلن تضامنها مع حركات التحرّر، ودعمها لِـ «الثورة العالميّة»، وعداءها للسّلاح النَووي وللإمبريالية.

ببعيد يتنقّل في بلدان أميركا اللاتينية كما لو كان في دياره. نُسجت هذه الشبكة من التحالفات شيئاً فشيئاً في سياق نظامٍ دوليّ غير منظَّم كلّياً، يعرف الفاعلون الجُدد فيه كيف يستغلّون الثغرات وأوجه القصور والضعف.

أقامت القوى النّاهضة، مع استثناءٍ ملحوظٍ من الصّين، علاقات صداقة سعياً وراء الحصول على موقع سياسيّ أكثر من التفتيش عن صعودٍ اقتصاديّ. لا بل إنّ بعض هذه الدّول النّاهضة، وبسبب السعي للحصول على منزلةٍ أفضل، لجأت إلى التجمّع، على غرار ما فعلت ثلاث دول من خلال إنشائها «مجموعة إيباس» (مختصر للحروف الأولى باللّغة اللاتينية IBAS المكوّنة للدّول الثلاث: الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) التي ضمّت بدءاً من 6 حزيران (يونيو) 2003 ثلاثة بلدان تنتمي إلى ثلاث قارّات مختلفة. لم تكن هذه الصيغة أداةً للتشاور الدبلوماسي الدائم فقط، وإنّما هيئة تُظلّل مختلف برامج التعاون الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتربوي. ولم تلبث هذه المجموعة أن استُبدلت على نطاق أوسع بمجموعة دول «البريكس» (BRICS) التي من المستغرب أنّها كانت في البداية تصنيفاً اخترعه المراقبون الخارجيّون عام 2001 ومحلّلو مؤسّسة غولدمان ساكس الأميركية للخدمات المالية، قبل أن تتحوّل إلى منتدى يجمع في إطار واحد كلّاً من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، قبل أن تنضمّ إليها جمهورية جنوب أفريقيا في عام 2011. لقد ذكرنا آنفاً كيف أنّ فلاديمير بوتين أدرك سريعاً الأهمية السياسية لهكذا تحالف يتيح له إخراج روسيا من عزلتها. من هنا، القِمَم الشهيرة التي عُقدت

في يكاترينبورغ، والتي تولّى بوتين سياسياً زمام المبادرة حيالها، والدعوة إلى القمّة الأولى في حزيران (يونيو) 2009، قبل أن يصبح الأمر تقليداً سنوياً. وقد رأينا في المناسبة كيف أنّ هذه البلدان المُختلفة جدّاً تتبنّى مواقف مُشترَكة في مواجهة التدخّلات الغربية أو الصراعات الإقليمية.

إنّ بناء هكذا محاور بين بلدان الجنوب - وهي محاور أكثر واقعية وأقلّ إيديولوجية من الماضي، لكنّها ربّما تكون أكثر فعالية وتحمل وعوداً أكبر- هو بالتأكيد أحد أبرز سِمات تطوّر العلاقات الدّولية. ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نبالغ بمدى أهمّيتها، لأنّها قد تصطدم بمعوّقات داخلية وخارجية. على الصعيد الداخلي، إنّ التفاوت في القوّة وفي الموارد بين مختلف الفاعلين في الجنوب لا بدّ من أن يولِّد الخلافاتِ والتناقضات، لا بل أن يُنمّي حركات ممانعة شبيهة بتلك التي شهدناها في ما مضى في أثناء التغلغل الاستعماري أو الاستعماري الجديد. تشهد على ذلك التحدّيات الناشئة التي يُمكِن أن تواجهها الصين على سبيل المثال في قطاع التعدين في أفريقيا أو أميركا اللّاتينية، حيث لا يمكن دوماً تمييز وجودها وممارساتها عن وجود وممارسات الشركات الغربية المتعدّدة الجنسيات، وحيث نراها أحياناً تَصدُم بشكلٍ أكثر عنفاً الحساسيات الاجتماعية والبيئيّة المحلّية. لا نزال نذكر، على سبيل المثال، حوادث العنف التي اندلعت في حزيران (يونيو) 2010 بين عمّال المناجم في زامبيا والمشرفين الصينيّين على منجمٍ يعود لشركة من جمهورية الصّين الشعبية.

على الصعيد الخارجي، ليس في نيّة نادي الدّول الغربية أن يقبل بانتزاع المبادرة الدبلوماسية منه من قبل «وصوليّين» غالباً ما يوصَف تحرّكهم تهكّماً بِ «عمل الهواة». تشهد على ذلك بشكلٍ لافت ما آلت إليه في أيار (مايو) 2010 المبادرة المُشترَكة التي أَطلقتها تركيا والبرازيل لحلّ المشكلة النووية الإيرانية. ولم يكن مشروع الاتّفاق الذي توصّل إليه الطرفان يختلف كثيراً عن الحلّ الذي تمّ تبنّيه في نهاية المطاف من قِبل إيران ومجموعة الدّول الخمس زائد واحد، في تموز (يوليو) 2015. لقد قامت القوى التقليدية بسرعة باعتراض هذه المبادرة مع أنّها كانت جديرة بالثّناء، وبذلك تمّ إفهام أنقرة وبرازيليا أنّه من غير المسموح لهما أن يلعبا في «ساحة الكبار».

مثال آخر، هو مصير مجموعة العشرين G20. هذه المجموعة التي أُنشِئت في بادىء الأمر على أنّها اجتماع عادي لوزراء المالية في أعقاب الأزمة الآسيوية في فترة عامَي 1997 و1998، جَمعَت في سياق أزمة عام 2007 رؤساء دول البلدان الناهضة الكبرى إلى جانب قادة مجموعة السبعة زائد واحد. قبل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، لم يكن القادة الصينيّون، والبرازيليّون أو الهنود يُدعون إلى مؤتمرات القمّة الرئيسة إلّا للمشاركة في «استراحة القهوة» أو تُترَك لهم من دون شكّ قطعة صغيرة من قالب الحلوى. اعتباراً من عام 2008 أصبحوا يتواجدون بقوّة في الاجتماعات الأولى لمجموعة العشرين G20، وتلك حلقة جديدة لم تَرُق كثيراً في أعيُن قسم من الدبلوماسيّين الغربيّين الذين تذرّعوا بأنّ لقاءات كهذه «لا يمكن ضبطها» وتعمّها الفوضى كما لو كنّا

في «باحة محطّة قطار». هكذا سرعان ما تمّ تهميش مجموعة العشرين وإلغاء كلّ امتيازاتها، فلم تعد تجتمع إلّا سرّاً وبعد انعقاد مجموعة السبعة...

إنّ في ذلك تعبيراً عن احتقارٍ يَحفر عميقاً، ويُخشى أن يكون مكلفاً جدّاً للغرب، لأنّ هذه القوى الناهضة هي بمثابة الوسيط القادِر على تمكين الأوروبيّين والأميركيّين من إدارة النّقاط الصِراعية في العالَم بطريقة أكثر فاعليّة. وفضلاً عن هذا الارتباك الذي يشكّله نبذٌ دبلوماسيّ كهذا، هناك خطر من أن نرى هذه القُدرة على التوسّط تتحوّل إلى مصدرٍ لانعدام الثّقة. فبِقَدْر ما تكون الدّول الناهضة منبوذة ومهمَّشة من النّظام الدّولي، نراها بدل أن تُشارِك بفعالية في إدارة شؤون العالَم، تتبنّى موقِفاً اعتراضياً وموقفَ شجبٍ منهجيّاً على حدّ سواء من التدخّلاتِ الغربية، ومن مذهب «المسؤولية عن الحماية»، والمَساس بالسيادة، أو «مصادرة» المنظّمات المتعدّدة الأطراف من قبل نادٍ صغير حصريّ ونابذ.

الصّين بين الحَذر وتأكيد الذّات

كبرهانٍ على الطبيعة المُركَّبة لفئة «البلدان النّاهضة»، تتمايز الصّين بطُرقٍ عدّة. أوّلاً، إنّها ليست قوّة عاديّة في طريقها إلى النهوض، وهي تطمح إلى المرتبة «الأولى بالتساوي» مع الولايات المتّحدة في تصنيفات الاقتصاد العالمي. يُقدِّر بعضهم أنّ ناتجها المحلّي الإجمالي اليوم يُقارِب 15.000 مليار دولار، إذا كان لهذا الاحتساب من معنى، لكثرة ما هنالك من أفخاخ وأوهام في علم الإحصاء. فالاستمرار في الحديث عن الصّين باعتبارها بلداً

«ناهضاً» يعني إذاً أنّ اقتصاداً يُنافِس اقتصاد الولايات المتّحدة، ويتخطّى اقتصادات اليابان وألمانيا وفرنسا أو بريطانيا العظمى، لا يجب أن يُعترف به وكأنّه ينتمي إلى نادي الكبار، وهذا أمر لا يخلو من الغرابة...

الاستثناء الآخر يحمل هذه المرّة طابعاً ثقافياً. فالصّين ليست أمّة تبشيرية. ولكونها لا تمتلك أيّ طموحات كونية، فقد بنت جزءاً كبيراً من سياستها الخارجية ـ أقلّه منذ أن أصبح لديها الإمكانات لكي تتواجد ضمن اللّعبة الدّولية ـ، على مبدأ الطاوية القائم على «اللّافعل». من هنا، فإنّ الطريقة الفُضلى التي اختارتها لمواجهة الحوادث تكمن في السلبية، والحذر، أو الانسحاب، وهي أساليب أكثر فعالية ووظيفية من نشاط يتوزّع في كلّ اتّجاه للمُشاركة في إدارة شؤون العالَم. يكفي أن نراقب موقف الصّين من الصراعات الحالية الكبرى (سوريا، العراق، إسرائيل ـ فلسطين، الساحل الأفريقي، وحتّى أفغانستان القريبة منها) لنلحَظ ثبات هذا الموقف القائم على الانسحاب والحَذَر، لا بل الصمت.

من أجل فهم السياسة الخارجية للصّين، لا بدّ من أن يكون حاضراً في ذهننا هذا الجمع الاستثنائي بين اقتصادٍ منخرطٍ كلّياً في العَولَمة ويُحقّق نتائج مُذهلة، ودبلوماسية تبني فعاليّتها على الحذر. من هنا، نادراً ما تتدخّل بكين في مجلس الأمن، وهي حين تفعل يكون ذلك بضبطٍ تامّ للنّفس، ومن دون استعمال حقّ النّقض، إلّا حين تتعرّض مصالحها «الإمبراطورية» للتهديد. وكذلك الأمر، حين تفاوَضَت مجموعة 5+1 حول النووي الإيراني، فإنّ الصّين لم تكن البتّة في الواجهة، وهي تبعت

روسيا بتعقّل. يمكن الاعتبار أنّ هناك تقسيماً فعّالاً للعمل بين النشاط الاقتصادي المكثّف وتلك الدبلوماسية الهادئة التي تتناقض مع الغطرسة القديمة التي يتّسم بها التدخّل الغربي على نطاقٍ واسع.

تفسّر هذه الميزة المزدوجة على الأرجح كيف أنّ الصّين تستخدم العَولَمة بشكلٍ متقدّم ومُثمرٍ للغاية. فهي تدخل فيها بفضل دينامية اقتصادية لا يعقّدها ولا يعيقها أيّ مَطمح سياسيّ مُحرِج. وهي حين لا يكون نظامها وسلامة أراضيها معرَّضَين للتهديد، تنخرط في العَولَمة بعيداً، ولاسيّما أنّ باستطاعتها تصوّر المنافسة السياسيّة خارج أيّ قيد سياسي، حتّى إنّها مقتنعة بأنّ أيّ نصرٍ اقتصاديّ لبعضهم لا يفترض هزيمةً للآخرين. هنا يتعارض نموذَج «رابح ـ رابح»، الذي لا يتوقّف الكلام عليه بشكلٍ مُمِلّ، مع مقولة شميت القديمة حول علاقة «صديق ـ عَدو» التي لا يزال العالَم الغربي متمسّكاً بها.

هنا يُشكّل الفضاء الإقليمي الاستثناء الأوحد بكلّ وضوح. إذ ليس باستطاعة الصّين تجاهُل هذه القاعدة العامّة والموضوعية التي تفرض على أيّ دولة تسعى لأن تُصنَّف في منزلة الدّولة القويّة، أن تثبت نفسها في محيطها كقوّة إقليمية مهما كان الثمن. لذا فإنّ الصين، وهي المتحفّظة جدّاً، والحذرة جدّاً، والمنضبطة في ردّات فعلها إزاء الصراعات الكبرى في العالَم، تتبنّى بدلاً من ذلك موقفاً يتّسم بشيء من العدوانية تجاه محيطها المباشر. من هنا النزاعات البحرية والحدودية مع اليابان، وكوريا، والفلبين، والفيتنام، ناهيك بتايوان. إنّها على كلّ حال مشكلة تعاني منها القوى النّاهضة

كلّها بدرجات متفاوتة من الحدّة: البرازيل في مواجهة سائر بلدان أميركا الجنوبية والتي تتّهمها أحياناً بِ «الإمبرياليّة الفرعيّة»، وتركيا في مواجهة جيرانها، وجنوب أفريقيا في مواجهة البلدان الأفريقية الأخرى.

إنّ في ذلك، بالنسبة إلى القوّة الصينية، عامل عدم استقرارٍ مُحتمل يُضاف إلى نقاط ضعف أخرى تشكّل مخاطر جسيمة للمستقبل. ماذا سيحدث لهذا البلد الذي لا يوجد فيه عملياً نظام حماية اجتماعية، حين يتخطّى ثلث السكّان سنّ الخامسة والستين؟ أيّ عواقب يمكن أن تكون لزيادة النزاعات الاجتماعية والإضرابات، ولاسيّما إذا أدّت إلى نشوء حركة عمّالية منظَّمة ومعترِضة؟ أخيراً، هل لا يزال بإمكان اقتصاد مفتوح أن يتحمّل لمدّة طويلة نظاماً سياسياً على هذه الدرجة من الانغلاق، يقوم على الحزب الواحد، والانضباط الهرمي والسرّية؟

مع ذلك، فإنّ نُقاط الضّعف المُحتمَلة هذه التي تلفّ المستقبل بكثيرٍ من الغموض، لا يجب أن تَصرفنا عن حقيقة أساسيّة. إذا كانت الصّين مختلفة، فالسبب يعود أيضاً لعمقها الحضاري ولقوّة مسارها التاريخي، وهو البُعد الذي يميل بعضهم إلى طمسه أو التقليل من شأنه في الغرب. عندما نتحدّث عن الصين في نشرات الأخبار المُتلفَزة، فغالباً ما يكون ذلك لوَصْم المُنتجات الصينيّة، أو لمساءلتها بما يتعلّق بانتهاك حقوق الإنسان. ولكن من النادر في المقابل أن تتمّ الإضاءة على تاريخها الذي يعود إلى آلاف السنين، وعلى ثقافتها وثرواتها.

هذا التجاهل يذهب في الاتّجاهين. فالصّين تُغذّي من ناحيتها، وبطريقةٍ معكوسة، تفاخراً ممزوجاً ببعض سوء الفهم يمكنه أن يتحوّل بسرعة إلى غطرسة أو إلى حساسيّة مفرطة. فيما الغربيون، من جهتهم، يجدون صعوبة في أن يفهموا أنّ المفتاح الحقيقي للمستقبل لا يكمن في التفتيش عن كيفيّة تعميم النموذج الغربي، وإنّما في الاعتراف بوجود تجارب أخرى لن تندمج كلّياً في أيّ وقت من الأوقات في تجربة الغرب الحضارية، وسوف تشعّ على الدّوام ببريقها الخاصّ.

الفصل الخامس

القوى الكبرى في اتّجاهٍ مُعاكسٍ للتّاريخ

إنّ عالم اليوم هو رهينة عمليّة إنهاء الاستعمار التي اتّسمت بالفشل. فالعالَم القديم لم يعرف كيف يَستقبل العالَم الجديد ضمن مجتمع الأُمم التي يُقال عنها «مُتحضّرة». يمكن بالتأكيد أن نَذكر بعض الاستثناءات، حتّى وإن كانت مشوبة ببعض الالتباس، على غرار اليابان وأميركا اللّاتينية. لكن ما بين عام 1947، تاريخ استقلال الهند وتقسيمها، والموجة الأخيرة لإنهاء الاستعمار في السبعينيّات من القرن الماضي، المرتبطة بسقوط الحكم الديكتاتوري في البرتغال، لم ينجح أحد في فتح الباب بشكلٍ صحيح في وجه القادمين الجُدد. لم ينجح أحد كذلك في مَنحهم وضعية، أي موقعاً مقبولاً في الفضاء العالمي، ما عدا موقعهم كزبائن، لا بل كمُرتَزقة. شكّلت الزبائنيّة ردّ الفعل الطبيعي التلقائي للقوى الغربية، بحيث إنّه مع الخروج من النّظام الاستعماري، تمّ بناء نظام ما بعد الاستعمار على أساس وضْع الدّول «المتحرِّرة» حديثاً تحت الوصاية. ذلك كان القصد من «الكومنولث» البريطاني، أو «الجماعة الفرنسية» التي أطلقها الجنرال ديغول عام 1958، وصولاً إلى «فرانس آفريك» المشؤومة. لقد تناسى

الجميع أنّ لهذه الدّول تاريخاً خاصّاً بها، وأنّه لا يمكنها الانخراط من دون ضَرر في المسار الغربي لبناء الدّولة القومية.

هكذا انزلقت هذه الدّول إلى سلسلة من الديناميّات الصراعيّة. هناك أوّلاً النزاعات المُتأتّية من خطأ في بناء الدّولة نفسها: الدّولة التي وُلدت عقب إنهاء الاستعمار جاءت ببناءٍ مؤسَّسي هشّ، وبشرعيّة ضعيفة، وغير مقبولة من المواطنين الذين تحكُمهم والذين لم يُشرَكوا البتّة في بنائها. وكأنّ فلسفة العقد الاجتماعي المُفترَض أن تكون كَونية، لا تنطبق إلّا على أوروبا أو بالكاد. فبعد أن حُرِمت هذه الدّول من الدّعم التنظيمي والبُنى الاجتماعية، شَهِدت انحرافاً محتّماً نحو الاستبداد. في مواجهة دولة لم يَعد بوسعها أن تكون عنصر توحيد حقيقيّاً، لم يعد ممكناً تحقيق التَّعبِئة إلّا على أُسُسٍ طوائفية، ذات طبيعةٍ إثنية ودينية، فأمسى المجتمع الوطني مجزّأً حتّى قبل تكوّنه رسمياً، ولاحت طلائع سلسلة من النزاعات التي لا نزال نعاني منها إلى اليوم. وآخر نقطة ضعف كبرى لإنهاء الاستعمار تمثّلت في أنّ سياسات التنمية قد فشلت، بسبب نقصٍ أو عيبٍ في التوجيه، ذلك أنّ عدم القُدرة على تأمين الحدّ الأدنى من الأمن البشري للسكّان المَعنيّين خَلَق نوعاً من الإحباط الاقتصادي والاجتماعي، سرعان ما أصبح مُزمِناً. هنا كانت تكمن كلّ بذور النزاعات الجديدة.

دولٌ ضعيفة واستعمار جديد

لا ترتبط هذه الصراعات الجديدة كثيراً، بالتّنافس بين الدّول، كما هو الحال في التاريخ الأوروبي، وإنّما هي ترتبط، على

العكس من ذلك، بعدم وجود دولة، وبعجز المؤسّسات، وبالتحلّل البطيء للمجتمعات. هذه الديناميّة المُنحرِفة راحت تَسلك طريقها تدريجياً. في أفريقيا، تتالت النزاعات منذ فجر الاستقلال في عام 1960، بدءاً بالكونغو البلجيكية سابقاً، وذلك مع الانفصال شبه الفوريّ لمقاطعات عدّة، وعلى رأسها كاتانغا. بدورها، وفي عام 1967، انفصلت منطقة كاملة عن نيجيريا، وهي بيافرا، ما أدّى إلى حربٍ أهلية دامية. وقد ضربت صراعات مُدمِّرة أخرى السودان، والصومال، وليبيريا، وسيراليون، وأنغولا، والموزامبيق، وتشاد، ورواندا، وبوروندي، وساحل العاج، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى...

من ناحية الشرق الأوسط، تمّت في فترة من الزمن التغطية على العيوب نفسها التي أصابت أساساً تكوين الدّولة، من خلال الإفراط في شَخْصَنَة ممارسة السلطة، لا بل من خلال عبادة الزعيم. مع ذلك، سرعان ما عانى القادة الكاريزميّون من كلّ الصعوبات النّاشئة عن روتينيّة جاذبيّتهم: بقَدْر ما كان عبد الناصر يجد صعوبة في إثارة حماسة الجماهير، كان نظامه يتّخذ منحى استبدادياً وقمعياً بشكلٍ متزايد. في سوريا والعراق، تعاقبت الأنظمة الدكتاتورية القومية على الحكم، متّخذةً أحياناً شكل قيادة جماعية، قبل الوصول إلى احتكار متنامٍ للسلطة من قبل زعيم أوحد، صدّام حسين في بغداد، وحافظ الأسد في دمشق. وكما لو أنّ هناك تتويجاً لهذا البناء المختلّ، رأينا الزعيم الأوحد ينتمي إلى أقلّية، الأقلّية العَلويّة في سوريا، والأقلّية السنّية في العراق. في هذا البلد الأخير، كان الوضع يزداد تعقيداً بفعل عبء

تاريخ يُذكِّر بتهميش الشيعة الذين اعتُبروا في ما مضى مواطنين «من الدرجة الثانية»، لا بل «ملحقين بإيران»، وهو ما راكم مشاعر الإذلال والاستياء... في ظلّ ظروفٍ كهذه، نرى أُسس العقد الاجتماعي، وبدل أن تتوطّد كلّما ثَبتت ركائز الدّولة، تنحو إلى الانهيار بقَدْر ما نبتعد عن زمن الاستقلال ونسقط في النزعات الاستبدادية للنّظام، وخصوصاً أنّ هذه الدّول أصبحت عاجزة عن تقديم الحدّ الأدنى من الأمن الإنساني لمواطنيها. حتّى إنّ العالَم العربي يُعتبَر بِنَظر برنامج الأُمم المتّحدة الإنمائي كإحدى المناطق التي تراجَع فيها مؤشّر التنمية البشرية. فضلاً عن ذلك، فإنّ عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تَفاقَم من جرّاء السرعة المُذهلة لعمليّة التنمية الحضرية غير المنضبطة التي تخلق العديد من بذور التوتّر.

لكن، ليس فقط إنّ القوى الغربية لم تساعد البتّة على بناء الدّولة والبناء الوطني في أفريقيا كما في الشرق الأوسط، بل إنّها غالباً ما أفادت من هذا الضمور للدّولة والأمّة والمجتمعات المدنية. من وجهة نظرها، إنّ التعامل الزبائني مع هذه البلدان هو أمر مريح جدّاً، إذ ما من شيء أسهل في الواقع من شراء خدمات زعيم لا يحوز على رضى شعبه، ويكون بالتالي محكوماً بالنّظر إلى الخارج، والاعتماد على أدوات السلطة والفوائد التي يؤمنها له رعاته داخل النّظام الدّولي. كان هناك ما يبعث على الاطمئنان في تفتيت الأُمم التي كانت في طور التشكّل. وبقَدْر ما كانت هذه الأخيرة ضعيفة ومنقَسِمة، كانت الخِشية تتراجع من إمكانية بروز عمليات تَعْبِئة جماعية تنقلِب على القوى الغربية.

انطلاقاً من هذا المبدأ، أَحبطت القوى الاستعمارية السابقة مشروعات الوحدة الأفريقية التي حملها القادة الوطنيون الأفارقة، من أمثال جوليوس نيريري، وكوامي نكروما، وبرتيليمي بوغاندا. وهذا هو المنطق نفسه الذي طبّقته الولايات المتّحدة في العراق منذ عام 2003، التي اعتبرت أنّها ستكون فرصة سعيدة لو تمكّنت من تقسيم العراق بين الشيعة والسنّة والأكراد، ووضعهم في مواجهة بعضهم من أجل الإمساك بهم بشكلٍ أفضل. وهذا ما أدّى مباشرة إلى انهيار الدّولة القومية العراقيّة، وإلى إنشاء الخلافة الإسلامية التابعة لداعش في شمال العراق الذي اعتُبر المعقل النهائي للسكّان السنّة الذين تعرّضوا بدورهم للإقصاء والإذلال والتهميش.

في أفريقيا، غالباً ما سهّلت القوى الاستعمارية السابقة مهمّة الحكّام المستبدّين من خلال التغاضي عن مساوئهم، لا بل من خلال تشجيعهم على شَخْصَنَة السلطة وتحويلها إلى حُكمٍ إمبراطوري (على غرار جمهورية أفريقيا الوسطى حيث مَوَّلَت الحكومة الفرنسية حفل تتويج الإمبراطور بوكاسا الأوّل)، وأحياناً شجّعت على ديناميّات التفتيت، كما فعلَت بلجيكا في كاتانغا، وفرنسا في بيافرا. في فترة استقلال الكونغو في حزيران (يونيو) 1960، كان يُنظَر إلى التوجّهات الماركسية والقومية للومومبا، من قِبل شركات التعدين، وكأنّها تهديد لمصالحها. وقد رأت هذه القوى الخارجية أنّه من المفيد دعم الحركة الانفصالية لكاتانغا من أجل السيطرة بشكلٍ أفضل على ثروات باطن الأرض وكَسر الطموحات الاستقلالية للأمّة الجديدة. وفي بيافرا، بدت نيجيريا

الناطقة بالإنكليزية دولةً كبيرة، وقد تمتلك من القوّة ما يمكّنها من الوقوف في وجه التأثير الفرنسي في القارّة السوداء. في الحالة الأولى كما في الثانية، فتحت عمليات الانفصال مرحلة طويلة من عدم الاستقرار والحرب وتعثُّر مَأْسَسَة الدّولة...

نظرة أداتيّة للجنوب

بقَدْر ما كان إنهاء الاستعمار مؤلِماً، كانت هناك خشية متزايدة من أن تؤدّي هذه العملية إلى استقلالات هشّة وآيلة إلى الفشل. إنّ سمة حرب إنهاء الاستعمار تكمن في أنّها تُعبِّىء السكّان بقوّة حول نقاط مرجعية إيديولوجية تصرف قادتهم عن العمل الأساسي المتمثّل باختراع أمّة جديدة. لهذا السبب كان معظم الزعماء الكبار في العالَم الثالث قادةَ حروب أكثر من كونهم بُناة دُول. وخير دليل هو الدّولة الجزائرية التي انبثقت عن حرب مروّعة ضدّ الاستعمار، والتي لم تَعرِف الاستقرار في إطار حُكمٍ شرعيّ. فالحرب الأهلية في التسعينيّات من القرن الماضي لم تكن سوى استعادة آلية لمأساة حرب الاستقلال. وكذلك الأمر، فإنّ الطّابع المأسويّ لإزالة الاستعمار في الكونغو تردّد صداه في حربٍ أهليّة بدأت يوم نيل الاستقلال ولم تتوقّف في الحقيقة منذ ذلك الحين، على الرغم من بعض الانفراجات القصيرة...

من أجل مواكبةٍ حقيقية لعمليات الاستقلال من دون الوقوع في الاستعمار الجديد والزبائنيّة، كان لا بدّ من القبول بأنّه لم يكن باستطاعة الاستيراد الآلي لنموذج الدّولة الغربيّة أن يكون بديلاً من اختراع دولة جديدة. فلكي تكون المؤسّسات السياسية

شرعية وتؤدّي الوظيفة المطلوبة منها، يتوجّب عليها أن تتطابق قدر الإمكان مع المسارات التاريخية المحلّية، ولا بدّ من إشراك السكّان بأقصى قَدْرٍ مُمكنٍ في ابتكارها. والحال أنّه تمّ إسقاط نماذج خارجية المنشأ تماماً في البلاد الأفريقية والشرق أوسطية، لا تتوافق في أيّ شيء مع الذاكرة السياسية أو الاجتماعية للبلدان المَعنيّة، لا بل إنّها في أغلب الأحيان كانت تَصدُم بشكلٍ مباشر ركائزَها الثقافية. فالترويج لِ «الدّولة المستورَدة»[1] كان يتمّ باسم كَونيّة تُمجِّد، بشيءٍ من التسرّع، نموذجاً غربيّاً للدّولة، وكأنّه الصيغة الأكثر اكتمالاً لتاريخ البشرية. أمّا «العلاقات المميَّزة» التي كانت تقوم مع عاصمة الدّولة المُستعمِرة سابقاً، فكان لها تأثير سلبي على انخراط الدّول الجديدة في النّظام الدّولي، لكونها أعطت مصداقية لفكرة «المسؤولية الخاصّة» للسلطة السابقة، وهي فكرة شائعة اليوم، غالباً ما أبرزتها الحكومة الفرنسية لدعم تدخّلها في ساحل العاج (2010 ـ 2011)، ومالي (2013)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (2014). إنّ هذه الطريقة في إدامةِ استثنائيّة الروابط من شأنها أن تُحافِظ على الإطار الاستعماري الجديد وأن تُسهِم في ضمور التنمية السياسية لهذه المجتمعات.

صحيح أنّ هذا الإطار تراخى بعض الشيء من خلال تنويع عروضات الحماية والتعاون. في البداية، أتت المبادرة من الاتّحاد السوفياتي والمُعسكَر الاشتراكي اللذَين أفادا من الأخطاء التي

---

(1) ب. بادي، الدّولة المستورَدة.

B. Badie, *L'État importé*, Fayard, Paris, 1992.

وقَعت فيها القوى الغربية، فتمكّنا في وقتٍ من الأوقات من أن يجتذبا في فلكهما دولاً مثل الجزائر، وغينيا، وأنغولا، وموزامبيق. والموجة الثانية من «تنويع العرض» أتت هذه المرّة من البلدان النّاهضة. إنّ النفوذ الذي تمكّنت البرازيل، والصين، لا بل الهند، أو حتّى تركيا من ممارسته في أفريقيا، كان من منظور القوى الاستعمارية السابقة بمثابة تحدٍّ يُهدِّد استمرار قبضتها. هكذا نرى فرنسا تتساءل اليوم عن كيفية إيجاد الطريقة الفُضلى لتعديل سياسة التعاون من أجل الوقوف في وجه الخروقات الكثيفة للصين و«استعادة حصّتها في السوق». مع ذلك، إنّ سياسات الوصاية التي يُمارسها الاستعمار الجديد تتمتّع بالصلابة، وقد وَجَدت دوماً، بعد أكثر من خمسين سنة من الاستقلال، الوسائلَ المُلائمة لإعادة إنتاج نفسها.

أبعد من استمرار هذا الإطار الاستعماري الجديد، تحتفظ القوى الغربيّة بنظرة أداتية جدّاً للجنوب. يُنظر إلى العالَم العربيِّ، على سبيل المثال، من خلال وظيفته كمزوِّدٍ بالنفط، وكمتحكمٍ بالهجرة، وأحياناً كضامنٍ خفيّ لأمن دولة إسرائيل. بطريقةٍ أشمل، تتجنّب النّظرة إلى الجنوب طرح الأسئلة الجوهرية الكبرى. فحين يكون في بلدٍ مثل النيجر 70% من السكّان تحت سنّ الخامسة والثلاثين، يستدعي المنطق أن نتساءل عن آفاق مجتمعٍ بمثلِ هذه الكتلة من الشباب وهذا العدد القليل من فُرص العملٍ. هذه التحوّلات الديموغرافية الرهيبة التي تميّز العديد من البلدان الأفريقية الأخرى تؤدّي إلى عدم امتلاك الشّاب النيجيري اليوم (وكثيرين غيره) سوى خيار الهجرة، مع كلّ ما

قد يتعرّض له من مخاطر وإذلالات، أو خيار «الكلاشينكوف» الذي لجأ إليه الأطفال ـ الجنود، الذين يحصلون أقلّه على الغذاء والمَلبس، ويتحصّنون خلف شعورٍ عبثيّ ومدمّر بأنّهم أصحاب شأن. لفرط ما تمّ تجاهل هذه القارّة المتحوّلة، والتي تعاني من عجزٍ ضخم في الأمن الإنساني، تقوم قوى أيام زمان بزرع بذور النزاعات المستقبلية التي سيكون لها عواقب وخيمة. في الواقع، إنّها تتسبّب بمأزق لمصالحها الخاصّة، لأنّها في نهاية المطاف قد تقع فريسة هذا العنف الكامن. إنّ التنمية الاجتماعية في أفريقيا ليست أمراً ضرورياً للغاية فحسب لكي تتمكّن هذه الدّول من أن تعيش بسلامٍ ووئام، وإنّما يعتمد الأمر كذلك على إعادة توزيع الثروة على المستوى العالمي وإعادة التوازن، وإلّا سوف تقع بلدان الشمال بالذّات ضحيّة انعدام الأمن الدّائم.

بركان الشرق الأوسط

إنّ العلاقة بين القوى الغربية والشرق الأوسط تستحقّ أن نتوقّف عندها بعض الشيء، لكون هذه المنطقة تعاني أمراضاً مُماثِلة أساساً لتلك التي تضرب أفريقيا، وإنّما زادت من خطورتها ظروفٌ مشدّدة. هنا أيضاً، يمكننا الكلام على «إنهاء استعمار فاشل»، حتّى وإن لم تكن لمعظم بلدان الشرق الأوسط صفة «المستعمَرة» بصورةٍ رسمية. مع ذلك، من وراء الكلام الملطّف بتسمية النّظام الذي أُرسي بِـ«الانتداب»، وقعت شعوب المنطقة ضحيّة نظام وصاية يتمتّع بالقَدْر نفسه من الجَوْر وغير مؤاتٍ لبناء مجتمعات سياسية قابلة للحياة. إنّ حدّة المصائب الخاصّة بالشرق

الأوسط تُفسَّر من خلال سلسلة عوامل فريدة لم تكن موجودة في أيّ مكان آخر في العالَم.

أوّلاً، في الوقت نفسه الذي كانت فيه القبضة الاستعمارية تتراخى في عددٍ كبير من بلدان المنطقة أو في أمكنة أخرى، أتت المفارقة هنا في أنّها عادت للتشدّد بسبب الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. إنّ قيام دولة إسرائيل الذي صدّقت عليه الأُمم المتّحدة، حَصل من دون أيّ تشاور مع السكّان العرب المَعنيّين، وواقعياً عبر تجاهل حقّ السكّان الفلسطينيّين المسلوبة أرضهم، وهذا ما كان يتعارض مع الأفكار الجديدة التي شكّلت مشعلاً لتعدّدية الأطراف الناشئة. فالقرار رقم 194 الذي أصدرته الجمعية العامّة للأُمم المتّحدة (التي كانت تقوم بمهمّة الهيئة التقريرية) ينصّ على حقّ عودة اللّاجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم أو أقلّه الحقّ في التعويض عليهم، لكنّ هذا القرار لم يُنفّذ أبداً... الأسوأ من ذلك، إنّ إنشاء هذه الدّولة المُثير للجدل أدّى إلى سلسلة من النزاعات المسلّحة مكّنت إسرائيل من مراكمة احتلال الأراضي، لتولَد احتلالات جديدة ومستوطنات جديدة قائمة في كلتا الحالتَيْن على القمع والإذلال. هكذا في الوقت الذي كانت فيه خريطة أفريقيا تتحرّر تدريجياً من الآثار المؤسّسية للاستعمار، بقي الشرق الأوسط يعاني من إشكالية استعمارية شديدة الإيلام لم يتمكّن الزمن من إخمادها. وحتّى لو كانت هذه الإشكالية نتاج تاريخ أكثر تعقيداً من التوسّع الأوروبي التقليدي، فإنّها تشكّل جرحاً لم يلتئِم بعد مرور سبعين عاماً.

العامل الثاني المُفاقِم للأزمات يرتبط طبعاً بالنفط. فثلثَيْ الاحتياط العالمي من النفط يقع في الشرق الأوسط. حتّى وإن كان الوضع قد تطوّر في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الصخر الزيتيّ وإعادة التوازن للسوق العالمية على وجه الخصوص، يبقى أنّ باطن الأرض في منطقة الشرق الأوسط يحتوي على النفط الخام الأقلّ تكلفة من حيث الاستخراج والأكثر فائدة للاقتصادات الغربية. من هنا، فإنّ الخيارات الاستراتيجية للقوى الغربية - وكذلك خيارات الصين أيضاً ـ محكومة بهذا العامل الذي يدفع المنطقة أكثر باتّجاه المنطق الأدواتي الذي ذكرناه سابقاً.

المصدر الثالث لزيادة الأوضاع سوءاً يكمن في التشوّه الأصلي للنُّظم السياسية. فهذه اللّعنة لم تُنتِج في الشرق الأوسط أنظمة دكتاتوريّة قائمة على أساس مفهوم توريث السلطة فقط، وإنّما فتحت الطريق كذلك أمام الإفراط في التنمية وتأبيد مؤسّسات المُراقَبة القمعية إلى أقصى الحدود، أيّ «أجهزة المخابرات» الشهيرة المتضخّمة الحجم، والتي شكّلت سلطة حكومية حقيقية قائمة بذاتها. هذه الأنظمة المدجَّجة بالسلاح ضدّ مواطنيها انضوت طويلاً ضمن محاور موزَّعة إلى معسكراتٍ عدّة، ما غذّى لُعبة التّنافس والعداء الحادّ، في حين كان من المُفترَض فيها أن تَتَشارك في عددٍ من القِيم العربية الوحدوية والمُعادية للصهيونية، أوّلاً، ومن بعدها في القِيم الإسلامية الموحَّدة. كان هناك إذاً، من جهة، المعسكر المعروف بِ «الاشتراكي»، القريب من الاتّحاد السوفياتي والحامل للفكر الاشتراكي والقومي التبسيطي، ولخطاب إطنابي

معادٍ للغرب. يُذكر أنّ هذه المجموعة كانت مُنقسِمة بشكلٍ حادّ إلى ناصريّين وبعثيّين، وهؤلاء بدورهم يتواجهون في ما بينهم وفق انتمائهم إلى القيادة العراقية أو القيادة السورية... من جهةٍ ثانية، كان هناك معسكر المَلَكيات التقليدية التي لم تكن هي بدورها بعيدة عن الغموض في مواقفها، لأنّها كانت تجمع بين الانحياز اللّافت للغرب والاستخدام المكثّف للمراجع الدينية التي كانت تصبّ في خانة الحركات الإسلامية الراديكالية التي تكره هذا الغرب بالذّات.

العنصر الرابع الذي يغذّي أخيراً التوتّر الفريد الخاصّ بصراعات الشرق الأوسط يعود للتَّعبِئة السياسية ذات المنحى الإسلامي، ليس فقط تلك التي تهدف إلى خدمة السلطة، وإنما أيضاً تلك التي تقوم على الاعتراض الشامل على كلّ السلطات القائمة. هذه الظاهرة التي كانت قيد التكوّن منذ إنشاء جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928، اكتست بعد ذلك في الشرق الأوسط بُعداً أساسياً يُفسَّر بإفلاس شرعية الأنظمة القائمة وضعفها، سواء التقدّمية منها (التي فقدت شرعيتها بفعل تجاوزاتها الاستبدادية) أم المُحافِظة (التي تعرّضت للشجب كذلك بحكم طابعها العائلي التوريثي وطبيعتها المزدوجة، الإسلامية المتشدّدة من جهةٍ والموالية للغرب بقوّةٍ من جهة أخرى). إنّ للرفض الإسلامي خاصّية تميّزه بوضوح في فضاء العلاقات الدّولية: إنّه مزدوج التوجّه. فهو بالفعل يصوّب باتّجاهَين في وقتٍ واحد، مع تركيز يتغيّر وفق المراحل والحركات، فيستهدف الأنظمة المحلّية التي يعتبرها مستبدّة وفاسدة، والغرب الذي يُنظر إليه في آنٍ على

أنّه فاسد كافر ومتعجرف ومسؤول عن كلّ مصائب المنطقة، سواء تعلّق الأمر بالاستيلاء على الثروات، أم بالدّعم الذي يقدّمه للسلطات الاستبدادية أو لإسرائيل التي رأينا أنّها تمثّل عمليات الإذلال المتراكمة تاريخياً في العالَم العربي وحتّى في العالَم الإسلامي بأسره.

لسوء الحظ، إنّ سلوك القوى الغربية في المنطقة طوال القرن العشرين لم يساعد على نفي هذه الصورة المشؤومة، وهو ولّد مجموعة من مشاعر الاستياء الشديدة التفجّر، عرفت كيف تستغلّها في البداية مجموعة من المنظّمات الرفضية في إطار النضالات القومية أوّلاً، كمنظّمة التحرير الفلسطينية في بدايات تحرّكها، ومن ثمّ حركة حماس الفلسطينية التي تأسّست عام 1987، أو حزب الله اللبناني الذي انطلق عام 1982. بعد ذلك، فعّل عملية المزايدة «متعهّدو عنف» حقيقيون، تجاوزوا الحدود الوطنية للدّول وانخرطوا في شبكات عابرة للدّول، مثل القاعدة وحتّى داعش، وهي حركات تتخطّى حدود المناطق التي تُشرف عليها لتتمدَّد بشكلٍ أخطبوطي في بلدانٍ عديدة من المنطقة، مُنذِرة بتحوّلٍ رهيبٍ في طريقة التعبير عن الرفض...

القُرب والعُمق الحضاري

هناك أخيراً بُعدٌ مزدوجٌ يَحكم كلّ هذه العوامل ويوضح أنّ العالَم الإسلامي ليس مَن يتحمّل الإهانات فقط، بل أنّ الشرق الأوسط على وجه الخصوص هو مَن يتلقّى المفاعيل المؤلِمة للإذلال. هناك أوّلاً تأثير القُرب، حيث إنّ واحدة من الخصائص

الرئيسة للشرق الأوسط تكمن في وجوده على حدود أوروبا والعالَم الغربي. هذا الأمر لا ينطبق مثلاً على الصين، التي نالت هي أيضاً نصيبها من المضايقات الاستعمارية المتسبِّبة بالقَدْر نفسه من الأذى، لكنّها لا تزال تنظر إلى نفسها على أنّها «إمبراطورية الوسط» المَحميَّة نسبياً بتشكيلٍ جغرافيّ مختلف. هناك على الدوام شعور أكثر مرارة بأن نُذَلّ من الجار القريب وليس من الآخر البعيد. فعلى الرّغم من عذابات الماضي، لم تشهد الصين التراكم نفسه من الإحباط والفشل، لأنّها في المحصّلة نجحت في بناء الدّولة (في الفترة الماويّة)، وفي بنائها الوطني (في الفترة الجمهورية، بمساعدة اليابان والغرب وفي مواجهةٍ معهما بعد ذلك؛ وفي فترة ما بعد ماو، تحت ضغط الكونفوشيوسيّة الجديدة)، وفي بنائها الاجتماعي (انطلاق الاقتصاد والتنمية)، حتّى ولو كان الثمن عنفاً حادّاً، وانتهاكاً لحقوق الإنسان، وسوء معاملة للأقلّيات الوطنية، لا بل أكثر من ذلك. حين لا يجتمع الإذلال بالفشل السياسي وبالتفكّك الاجتماعي، فمِن السهل نسيانه.

في الشرق الأوسط، على النقيض من ذلك، لم يَكُن الإذلال حادّاً بفعل العوامل الأربعة المذكورة فحسب، وإنّما بلغ ذروته تحت تأثير هذا القرب المُهين والجاذب في آن، وفي الوقت نفسه بفِعل واقعٍ يرتبط بذاكرةٍ يميل الغرب أحياناً إلى طمسها، وهي تختزن ذكرى مجد غابر للعالم الإسلامي واستمرار طموحاته التبشيرية والكونية. والشرق الأوسط يُدرِك كذلك أنّه كان لحقبةٍ طويلة تربو على الألف عام مقرّاً لثلاث خلافات إسلامية: الخلافة

الأمويّة في دمشق، والخلافة العبّاسية في بغداد، والخلافة الفاطمية في القاهرة. إنّه أيضاً الفضاء الذي يضمّ الأماكن المقدّسة في المملكة العربية السعودية، ناهيك بالأماكن المقدَّسة الشيعية، بخاصّة النجف وكربلاء في العراق، وما تتمايز به من عقائد متعلّقة بالغايات الأخيرة للعالم، مع فكرة عودة المهدي المنتظر. إنّنا هنا أمام مزيجٍ من الحنين إلى الإمبراطورية وشعور مكثّف بالدّور الخَلاصي لهذه الحضارة، وهو ما لا نجده على الأرجح في أيّ مكان آخر في العالَم. من هنا الصدى القويّ بشكلٍ خاصّ لموضوع «صدام الحضارات» لدى الإسلاميّين الراديكاليّين الذين نعرف أنّ صموئيل هنتنغتون هو أحد الكتّاب المفضّلين لديهم، حتّى وإن كانوا يفسّرون أطروحاته بشكلٍ مغايرٍ عن أتباعه في الغرب...

صراعاتٌ جديدة و«حروبٌ بطوابق عدّة»

سياسةٌ هشّة وغير مكتملة، ضمورُ المجتمع المدني، عجزٌ مؤسّساتي وضعفُ شرعية السلطات القائمة، تداعي البناء الوطني وعدم وجود عقد اجتماعي حقيقي، أمراضٌ مرتبطة بنقص التنمية البشرية والاجتماعية، شعورٌ جماعي بالإذلال... إنّ التقاء كلّ هذه العناصر ولّد شكلاً جديداً من الصراع أَخَذ العالَم القديم على حين غرّة. ففي حين كان الغرب لا يزال عالقاً عند مفهومٍ للصراع يعود إلى حربِ رابطة أوغسبورغ أو إلى حربِ الخلافة الإسبانية، وجد نفسه يتعرّض بعنفٍ لموجةِ صدمات هذه التناقضات الجديدة التي لم يفهمهما ولم يعرف كيف يحلّل أبعادها. أسوأ من ذلك بكثير، بينما كانت هذه الصراعات تندلع في ميادين

قتال بعيدة جدّاً عن حدود الغرب ولأسبابٍ داخلية مباشرة، رأيناها فضلاً عن ذلك تستقرّ بسرعة البرق في قلب العالَم الغربي وتُلوِّث فضاءاته الاجتماعية.

من المستحسَن أن نُكرّر القول بإصرار: إنّ هذه الصراعات الجديدة لم تَعُد تعبيراً عن القوّة، وإنما هي عكس ذلك تماماً. لأوّل مرّة، لم تَعُد الحرب حصيلة تنافس بين القوى، وإنّما تنبثق كلّياً عن الضعف، والتفكّك، والتشوّه. إنّها لا تشبه الحروب التي تنشب بين الدّول، ذلك أنّ الدول التي تتورّط فيها هي دول ضعيفة، لا بل غير موجودة، أو في طور «التحلّل» التامّ، على غرار الدّولة السورية في الوقت الحاضر، والدّولة العراقية في وقتٍ سابق، والدّولة الأفغانية قبل ذلك، والدّولة الصومالية في نهاية الثمانينيّات من القرن الماضي، والدّولة الكونغوليّة، والدّولة الليبيريّة، ودولة أفريقيا الوسطى، وحتّى دولة مالي رهينة الانقسامات بين منطقة الشمال ومنطقة الجنوب اللتَيْن توقّفتا عن التّواصل في ما بينهما، ولا يزال الانقطاع قائماً إلى اليوم...

بقَدْر ما تَبطل هذه الصراعات أن تكون قضايا دولة، لتُصبح بشكلٍ أساسيّ قضايا مجتمع، فإنّها غالباً ما ترتدي طابعاً «مرصّفاً» أو متراكباً وتَخضع لمنطق التراكم. إنّها بشكلٍ من الأشكال «حروبٌ بطوابق عدّة» تقوم على التّنافس الدّاخلي بين مجموعات تنتمي إلى الدّولة القومية نفسها غير المُكتملة أو الفاشلة، والتي يؤدّي بها تفكّك العقد الاجتماعي إلى منافسة حربية: بين السنّة والشيعة والأكراد في العراق، على سبيل المثال، أو بين الخلاسيّين من أهل الساحل في سيراليون والسكّان الأصليّين في الداخل الذي

يعيشون على أرضٍ يحتوي باطنها على ثروات ضخمة لا يفيدون منها. ونلحظ كذلك صراعات يواجه فيها المحاربون في آنٍ معاً خصومهم المباشرين في الميدان، والقوى الإقليمية المُحيطة، والغرب بأكمله، كما في سوريا، والعراق، ومالي. هناك استمرارية وتشابك معقّد بين أسبابٍ مباشرة تعود لاعتبارات محلّية، وأسباب عميقة تتّصل بديناميّة العَولَمة. من الواضح أنّنا لا نستطيع إدارة هذه الصراعات بالعودة إلى «دليل كلاوسويتز» الكلاسيكي والتعتيم على الاختلافات الجوهرية بين ما يحدث في مالي الآن، وما كان يحدث ناحية المارن أو فردان في بداية الحرب العالميّة الأولى.

إنّ أحد المصادر الرئيسة لتجاوُز هذه الصراعات الجديدة لحدودها وانتشار عدواها يعود بالطّبع إلى ديناميّة العَولَمة، وعلى وجه الخصوص إلى التنقّل السريع للأشخاص والصُّور والأفكار. في الوقت الحاضر، لا يُمكن لنزاعٍ أن ينشب في مكانٍ ما من دون معرفة الناس جميعاً به، ويكفي أنْ يكون لمتلقّي الخبر أيّ تعاطف أو تضامن مع أولئك الذين يُقاتلون في مكانٍ آخر، لكي يكون هناك امتداد قويّ لميدان الصراع، يشهد على ذلك، على سبيل المثال، تمدّد الظاهرة الجهادية إلى أوروبا، سالكةً طريقها عبر متخيّلات نشطة بقَدْر ما هي مُعولَمة. نحن نعلم أنّ أشكال التضامن الوطني أو الثقافي لا تُقدّم تفسيراً لكلّ شيء، لأنّ عدداً متزايداً من الجهاديّين المولودين في فرنسا هُم من أصول فرنسية «صافية» اعتنقوا إسلاماً راديكالياً انطلاقاً من مصادر وتأثيرات غريبة، وفي أغلب الأحيان من طريق شبكات اجتماعية وعلاقات تقارب وانجذاب بين الأقران. من هنا يزداد المُتخيَّل الجهادي تعقّداً،

ويُمارِس تأثيراً جاذباً على أفرادٍ يشعرون بأنّهم مهمّشون، ومنبوذون أو مرفوضون من المجتمع. وهكذا تحلّ الذاتية الاجتماعية لكلّ فرد محلّ ولاء المواطنة الكامل الذي كان سائداً قبل ذلك. يبقى أنّ الوصم الدّائم للسكّان من أصول مغاربية - الذين يلتقي بهم يومياً هؤلاء المعتنقون الجُدد للإسلام الذي يكونون عادةً من بيئات متواضعة ـ يتحوّل إلى غرفة صدى للمشاعر المُضطَربة التي تنتشر على الجانب الآخر للبحر الأبيض المتوسّط. هذا على الرّغم من أنّه، ولحُسن الحظّ، قليلٌ هو عدد الأفراد المُضلَّلين الذين بإمكانهم الانتقال إلى الفعل ونشر العنف على الأراضي الأوروبية.

عجز القوّة وقوّة الضعفاء

إذا استمرّت القوى الغربيّة في التمسّك برغبتها في الهَيمنة، أو بكلّ بساطة في الدّفاع عن محيط أمنها بعكسْ مسار التاريخ، فإنّها بذلك لن تتمكّن من الإمساك بهذا العالَم الجديد المتأزّم، حيث تصبح القوّة عاجزة، في ما الضعف يُظهِر مكامن قوّة، وصولاً إلى زَعْزَعة مشروعات أقوى الأقوياء. ما مِن حربٍ من بين الحروب الجديدة التي قادتها قوّة من الشمال تمكّنت فيها من تحقيق انتصارٍ حاسم. في هذه الصراعات، لا يستطيع الأقوى أن يربح، ويفرض شروطه ويحقّق أهدافه. للاقتناع بذلك يكفي أن نُعدِّد الحالات، الواحدة تلو الأخرى، بالانتقال من الشرق إلى الغرب: أفغانستان، العراق، سوريا، الصومال، ليبيا، أفريقيا الوسطى، مالي... لم يحدث في أيّ مرّة أن تمكّنت قوّات البلدان الغربيّة المتدخّلة، المتفوّقة إلى حدٍّ كبير، من أن تحسم حقّاً النّزاع.

إنّ في ذلك أمثولة يتوجّب التفكّر بها: يمكن للمدفَع أن يُدمِّر مدفعاً، لكنّه لن يتمكّن من السيطرة على المجتمعات، وبصورةٍ أقلّ على أشلائها. إنّ سياسة القصف المدفعي كانت تصلح في القرن التاسع عشر، في مواجهة جماعات متمرّدة لم يكن بوسعها سوى القيام بغاراتٍ خاطفة. لكنّ «عصابات» اليوم هي أفضل تنظيماً بكثير، وتستندُ إلى خبرة أصحاب مشروعات العنف الذين يمتلكون دعماً اجتماعياً حقيقياً وشبكات متماسكة عابرة للدّول. فحين نتصدّى لهؤلاء، نُجازف بملامسة هذا العَصب الاجتماعي وتحريكه، وهو معقّد بدوره، ويتكوّن في الوقت نفسه من البؤس والحرمان والإذلال، وإنّما أيضاً من تركيبات مُصطنَعة قائمة على الهويّة ومن آثارٍ خارجية بسيطة. لقد عرفت تنظيمات مثل طالبان والقاعدة أو داعش كيف تستفيد من هذا الأمر. لا أحد يمكنه أن ينسى أمثولة ماكس فيبر: مَن يُدير المشروعات يسعى إلى تحقيق غايته الربحيّة، وهؤلاء يعيشون من العنف الذي ينشرونه...

إنّ تفشيل القوّة يُشكّل قطيعة كبرى في تاريخ العلاقات الدّولية. والسؤال هو ما إذا كانت لهذا العجز النسبيّ للقوّة نتيجة تتمثّل بقُدرة متنامية لدى مَن هُم أكثر ضعفاً. لا بدّ هنا من توخّي الحذر: خلافاً للعديد من مجموعات التمرّد التقليدية الوطنية والمُناهِضة للاستعمار، قليلة هي نماذج التمرّد التي تتوصّل إلى إقامة نظام يتمتّع بالديمومة أو إنشاء حُكمٍ بديل. ولكن هل هذا هو حقّاً هدف أصحاب مشروعات العنف الجُدد؟ هل إنّ غرضهم حقّاً هو التوصّل إلى تشكيل دولة، أو دولة بصيغةٍ

بدائية؟ لقد قيل - ربما بشيء من التسرّع ـ إنّ داعش تتصرّف كما لو كانت دولة. هذا ليس صحيحاً تماماً: حتّى لو كانت داعش، وعلى عكس تنظيم القاعدة، تَجمَع الكثير من مظاهر الدّولة، فإنّ هدفها المُعلَن يبقى إقامة «الخلافة» التي تضمّ تحت كنفها جماعة المؤمنين بأكملهم، وأبعد من ذلك، لكنّها بالتأكيد لا تهدف إلى بناء دولة محدّدة في أرضٍ تسوّرها حدود تُعتبر علامة ثابتة لسيادتها. يجب التعوّد على تصوّر أهداف سياسية جديدة، أكثر تعقيداً، وأكثر مرونة، وتتّجه نحو التَّعبِئة العابرة للدّول أكثر من النموذج الإقليمي والوطني. يجب علينا أن نعتاد على هذه الأشكال من الصراعات ذات الحيّز المكاني المتعدّد الآفاق والمتنقّل جغرافياً، قياساً إلى أرضِ مواجهةٍ يُمكِن حصرها بسرعةٍ فائقة.

في المقابل، هناك جانب تظهر فيه قوّة الضعفاء بشكلٍ أكثر تقليدية في العلاقات الدّولية، وهو يتمظهر بالقُدرة المُتنامية لِ «أصحاب مشروعات العنف» على الإمساك بالأجندة الدّولية. القوّة الحقيقية للضعيف تكمن في إلزام الأقوياء على أن يبقوا في موقع ردّة الفعل، فيما يفرض نفسه حقّاً كمتحكّم أوحَد بزمام المبادرة. يكفي أن نتساءل مَن هو الذي قرّر جدول الأعمال الدّولي منذ حوالى خمسة عشر عاماً: ربما كان أسامة بن لادن في العقد الأوّل من هذا القرن، وأبو بكر البغدادي في العقد الثاني منه، هما اللذان تحكّما بمجرى الحوادث أكثر ممّا فَعلت دول العالَم. فمِن خلال الهجوم على مركز برجَيْ التّجارة العالميّ، تمكّن بن لادن عملياً من أن يصنع عشر سنوات من التاريخ، إذ

إنّ كلّ ما حَصل في حينه يعود إلى القرار الاستراتيجي لشخص واحد مُلتح ومتقدّم في السنّ. هذا صحيح من وجهة نظر سياسيّة ـ دبلوماسيّة بحتة، وإنّما كذلك في المجال الاقتصادي على الأرجح.

من السابق لأوانه معرفة آثار استراتيجيّة البغدادي، لكن يبدو أنّ بمقدور «داعش» أن تُحدّد تماماً الجزء الأكبر ممّا ستكون عليه الأجندة الغربية في الأعوام المُقبلة. ففي أقلّ من أسبوع، استطاعت أن تضمَن مُصالحة الغرب مع بوتين، فيما أسهَمت بشكلٍ غير مباشر في الأشهر السابقة في تسوية المسألة الإيرانية...

الفصل السادس

فرنسا،
طموحات مُحبِطة أمام تحدّيات الغَيريّة

كانت فرنسا قوّة عظمى، لكنّ هذا التأكيد يفسّره تاريخ تتوجّب الإحاطة به بكلّ تعقيداته. أوّلاً، كانت فرنسا قوّة في الوقت الذي كان هذا المفهوم يحتفظ بمعناه كاملاً. هناك تزامن معيّن بين الدّور المركزي الذي لعبه هذا البلد منذ نهاية العصور الوسطى وبروز مفهوم القوّة كمبدأ منظِّم للنِّظام الدّولي. لذلك، لا عجب أن ترتبط فكرة القوّة في مجال العلاقات الدّولية بأسماءٍ تُشكّل رموزاً مثل لويس الرابع عشر أو نابليون.

في المقابل، نلاحظ منذ نهاية الحرب العالميّة الأولى، أنّ هناك قطيعة بين التاريخ الدّولي لفرنسا والموقع الذي تحتلّه في كونسرت الأُمم. حتّى ذلك الحين، كانت تتمتّع بالمناعة إزاء آثار الهزيمة، على الرّغم من أنّها خسرت حروباً عدّة في العصر الحديث، وكانت مرحلة نابليون قد انتهت بهزيمة كبرى في واترلو، وهو الاسم الذي تحوّل إلى مضرب مثل. مع ذلك، لم يكن حتّى لانهيار الإمبراطورية الأولى تَبِعات استحال تداركها بما يعود إلى دور فرنسا طوال القرن التاسع عشر. بالتأكيد، إنّ المصير الذي آلت إليه حروب نابليون أفاد بريطانيا العظمى بشكلٍ

خاصّ، لكنّ هذه الأخيرة كانت تستمدّ قوّتها أوّلاً من سيطرتها على البحار، ومن التجارة الأوروبية والعالمية، وهي عرفت كيف تحوِّل سياسة حمائية في الأساس إلى تجارة حرّة جنت منها فوائد جمّة، أقلّه حتّى عام 1914. وإذا كانت الهَيمنة البريطانية قد عجزت عن أن تكون مُطلقة في القرن التاسع عشر، فإنّ ذلك يرجع جزئياً إلى كون جارتها فرنسا قد احتفظت فعليّاً بجزءٍ كبير من قوّتها.

من القوّة إلى «العَظَمة»

غداة الحرب العالمية الأولى، بدأت الأمور تأخذ منحى مختلفاً، لأنّ فرنسا خرجت منها بالطّبع مُنهَكة، وإنّما أيضاً لأنّه كان يتوجّب عليها أن تتحمّل تدريجياً الصدمات الأولى لعملية العَولَمة التي لم تعرف أبداً كيف تُسيطر عليها حقّاً، والتي تتزامن مع أولى عمليات عدم الاستقرار لإمبراطوريّتها الاستعمارية. ففرنسا ذات النزعة الكَونية والعقيدة الجمهورية التبشيريّة، لم تنجح في التلاؤم مع متطلّبات الغَيريّة الناشئة في الجزء الآخر من العالَم.

لكنّ الضربة الأكثر إيلاماً أتت بالطبع من الحرب العالمية الثانية. وهذا ما استشعره الجنرال ديغول الذي فَهم بسرعة أنّ فرنسا المهزومة لم تَعُد قوّة من الصفّ الأوّل، كما أدرك أيضاً أنّ هذه القطيعة حَصلت في وقتٍ تبدّل فيه مفهوم القوّة بالذّات. حاول الجنرال ديغول، بعد أن تلمّس هذه المتغيّرات، أن يحوّل هذه القوّة المُتهالِكة إلى «عظمة» تتمظهر على الصعيد النّوعي أكثر من الكمّي. من هنا، فإنّ السياسة الخارجية التي انتهجها مع الجمهوريّة

الخامسة تُبرِز تماماً هذا التوجّه الجديد، الذي حمل عناوين رئيسة، كالإصرار على التباهي بالسيادة الوطنية، واعتماد سياسة خارجية مستقلّة، ولاسيّما في مجالَيْ الأمن والدفاع، والابتعاد عن الكتلتَيْن، بشكلٍ خاصّ، عن الأخّ الأكبر الأميركي.

ظَهر هذا التوجّه الجديد أيضاً من خلال إعادة توجيه السياسة الخارجية التي راحت تبحث عن مكامن جديدة تؤمّن لها الهَيبة والنّفوذ. من هنا، فإنّ التمركز الدّولي للجمهورية الخامسة، بدءاً من عام 1959، يستند إلى استراتيجيّة ثلاثيّة الأبعاد: استعادةٌ جزئيّة لمكانتها من خلال بناء سياسة نفوذ وتعاون مع الجنوب، السعي لاحتلال موقع «الزعامة» الدبلوماسية لأوروبا التي هي في طور التشكّل، إبراز حقّها الخاصّ في إطار تعدّدية الأطراف. تجدر الملاحظة أنّ الجنرال ديغول كان أوّل مَن أدرك أنّ مستقبل العلاقات الدّولية لم يعد منحصراً في الجمود النسبي القائم في العلاقات بين الشرق والغرب، وإنّما في الالتباسات الكثيرة والمتقلّبة للعلاقات بين الشمال والجنوب. فأوروبا الصغيرة التي كانت تُبنى، كانت تُشكّل أيضاً بنظره عامل عظمة مضاعفة، ذلك أنّ فرنسا كانت الدّولة الوحيدة المُرشَّحة لبلْورة سياسة خارجية شاملة لأوروبا بدُولِها الستّ. لم يكن باستطاعة ألمانيا، ولا إيطاليا المهزومتَيْن في حربٍ كانت تضع أوزارها للتوّ، أن تطمحا للعب دورٍ كهذا. وأتت «خطّة فوشيه» (تشرين الثاني/ نوفمبر 1961 ـ كانون الثاني/ يناير 1962) لِتُنعش آمال الديغوليّين ببناءٍ سياسيّ متّزن للمجموعة الأوروبية الجديدة. أمّا المحور الثالث فيندرج في إطار التعدّدية الدبلوماسية، وهو أمر وجد صعوبة

في التحقّق نظراً إلى السجلّ الاستعماري الذي كان يعوّق عمل فرنسا في الأُمـم المتّحدة في بداية الجمهورية الخامسة. لاحقاً، اكتسبت هذه الرؤية زخماً: لقد خسرت فرنسا الوزن الذي يخوّلها أن تعمل منفردة، لكن كان لديها ما يكفي من الطموح للمشاركة مع فريق الراغبين بوضع ثقلهم مجتمعين في الميزان. ولقد تبيّن أنّ الفكرة سديدة.

دعونا نعود بإيجاز إلى هذه التوجّهات الثلاثة. إنّ مسألة العلاقات مع الجنوب كانت تشي بشيء من الحدس الديغولي الذي كان يراهن في النهاية على انهيار الثُّنائيّة القُطبيّة. وهو كان ينطوي على سلسلة من التوجّهات الجديدة. أوّلاً، الحاجة إلى تسريع عملية إنهاء الاستعمار من خلال وضع حدّ لحرب الجزائر، ومن خلال مواكبة استقلال المستعمرات الأفريقية المُنضوية ضمن مجموعة جديدة، «الجماعة الفرنسية»، التي كانت ستُحافظ بعد استقلال هذه الدّول على «عظمة فرنسا» لا كقوّةٍ استعمارية، وإنّما على الأقلّ كقوّةٍ راعية للعالَم الفرنكوفوني. بعد ذلك، جاءت ثلاث مبادرات أخرى. الأولى، كانت المُصالحة مع العالَم العربي الذي كانت فرنسا قد ابتعدت عنه، ولاسيّما بعد مغامرة السويس (1956) وحرب الجزائر، وقد تمثّلت بتطوّرٍ ملموس للسياسة الفرنسية إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، جسّدته بشكلٍ خاصّ المواقف النقدية العنيفة التي اتّخذها الجنرال ديغول تجاه إسرائيل في حرب حزيران (يونيو) 1967. وأتت في هذا السياق سلسلة من الزيارات الرسميّة، والاتّصالات، والتقاربات مع زعماء المنطقة. ونحن نعرف اليوم أنّ ديغول كان يعتزم لقاء عبد الناصر، الذي

كان يُعتبر إلى الأمس القريب عدوّ فرنسا اللّدود، إلّا أنّ المعادلة الشخصية وبعض التوجّهات السياسية والإيديولوجية لم تكن لتسمح بأن يدير رئيس الدولة الفرنسية أذنه الصمّاء لها: القومية، معاداة الأمْرَكة، انعكاس صورة الزعيم الكاريزمي سواء داخل بلده أم على الساحة الدبلوماسية الدّولية...

أمّا المبادرة الثانية اللّافتة فتمثّلت في أنّ باريس اعترفت بالصّين الشعبية عام 1964 وقطعت العلاقات مع تايوان. وهنا كنّا أمام إشارة جديدة للتمايز عن الولايات المتّحدة، وإنّما على وجه الخصوص للانفتاح على آسيا، وعلى بلد كان الجنرال ديغول يستشعر بأنّه مهيّأ للقيام بدورٍ مهمٍّ على السّاحة العالميّة. أخيراً، من 21 أيلول (سبتمبر) إلى 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1964، قام رئيس الجمهورية الخامسة بجولة استمرّت ثلاثة أسابيع قادته على التوالي إلى عشر دُول في أميركا اللّاتينية. شكّلت هذه الخطوة على حدّ سواء تحدّياً غير مباشر للولايات المتّحدة واعترافاً بهؤلاء اللّاعبين في الجنوب الجديد، المُخوَّلين أن يحتلّوا موقعاً يؤخَذ في الحسبان. بذلك كان ديغول يستبق عملية نهوض أهمّ هذه البلدان، على الأخصّ البرازيل، والأرجنتين، والمكسيك التي كان رئيس الدولة الفرنسية قد ميّزها بشكلٍ خاصّ في أثناء زيارة أخرى قام بها قبل ذلك بستة أشهر، حين أعلَن بالإسبانية «Marchamos la mano en la mano» («نسير يداً بيد»). بذلك كانت فرنسا أوّل دولة غربية تمتلك بالتأكيد سياسة «جنوبية». شكّل ذلك مصدر إلهام قويّاً، إذ إنّه بعد التردّد في البداية، بدا أنّ تفهّم الآخر أصبح أقرب إلى الأذهان.

سعياً وراء «الزعامة» الأوروبيّة

كانت المسألة الأوروبية بالطبع ذات طبيعة مختلفة تماماً. من الناحية الثقافية، كان ديغول وطنياً قلّ أن يهتمّ بظواهر الاندماج العابرة للحدود الوطنية. لذا كانت نزعته الأوروبية واقعية بشكلٍ أساسي. وعلى العكس من كليمنصو، الذي دعا بشكلٍ خطِرٍ عام 1919، إلى قطيعة تامّة مع ألمانيا بقصد معاقبتها بقسوة، فإنّ ديغول كان يُدرِك أنّ المصالحة الفرنسية ـ الألمانية كانت ضرورية على نحوٍ مضاعف: على صعيد إحلال السّلم، وعلى صعيد إعادة بناء أوروبا اقتصادياً، الأمر الذي لن يتمّ، برأيه، من دون الفحم الألماني.

كان بإمكان «أوروبا الصغيرة» هذه أن تشكّل قاعدة لِـ «الزعامة» الفرنسية، وإنّما مع تحقّق شرطَيْن. الأوّل، عدم التمادي في الذهاب بعيداً في التنازل عن السيادة، من هنا عداء الجنرال ديغول للجماعة الأوروبية للدّفاع التي اقترحها رينيه بليفن عام 1950، والتي تمّ عرضها للتصديق بعد عامَين بدعمٍ من الولايات المتّحدة، لكنّ البرلمان الفرنسي رفضها في 30 آب (أغسطس) 1954 بضغطٍ من النوّاب الديغوليّين والشيوعيّين. فحين تُبنى أوروبا على شكل «تجمّع سيادات» محافظةً إلى حدٍّ كبير على تكوينها الأساسي[1]، فبإمكان فرنسا التمتّع بتميّز جوهري على شركائها الخمسة الآخرين، وتكون وازنة بشكلٍ حاسِم في معظم الملفّات، إلّا إذا أتى الضغط الأطلسي ليُحَجِّم من دورها. لكنْ،

---

(1) أ. ميلوارد، **الإنقاذ الأوروبي للدّول القوميّة**.
A. Milward, *The European Rescue of the Nation-States*, Routledge, Londres, 1992.

لبلوغ تلك الغاية، كان من المهمّ أيضاً ألّا تدخل بريطانيا أوروبا سريعاً، كون انضمامها يمكن أن يشوِّش على «الزعامة» الفرنسية ويُضعفها. كان حساب الجنرال ديغول في محلّه، إذ يمكننا بالفعل الاعتبار أنّه في مجال السياسة الخارجية تمكّنت فرنسا من أن تفرض «زعامتها» تدريجياً على أوروبا، طالما كان الانفراج قائماً، وقد بقي الحال على هذا المنوال عملياً حتّى التوسّع الذي حصل عام 2004.

بقيت هناك مسألة تعدّدية الأطراف. تمكّنت فرنسا من الحصول بصعوبة عام 1945 على مقعد عضو دائم في مجلس الأمن، حيث يمكن ممارسة حقّ النقض. يمكن لهذا الموقع المتميّز في الهيئات المتعدّدة الأطراف أن يُشكّل كذلك منطلقاً للتأكيد على سياسة خارجية مستقلّة وحريصة على عظمتها. إلّا أنّ ديغول لم يتقبّل حقّاً ولم يستوعب أبداً منطق عمل هذه الهيئة التي كان يطلق عليها بازدراء لقب «الشيء». فضلاً عن ذلك، كان منزعجاً جدّاً من المواقف العدائية للجمعية العامّة للأُمم المتّحدة إزاء المسألة الاستعمارية - التي كانت تستهدف من بين آخرين الإمبراطورية الفرنسية-، وهو كان يُدرك جيّداً أنّه في مناخ الحرب الباردة، كانت هذه الهيئة محكومة، وبكلّ الأحوال مُقيَّدة، من قبل الحُكم الثّنائي الأميركي ـ السوفياتي. مع ذلك، نحن نعلم اليوم أنّه في نهاية ولايته الرئاسية الثانية، تَدرَّج نحو موقف أكثر تفهّماً، حتّى إنّ بعضهم يؤكّد أنّه فكّر وللمرّة الأولى، في التوجّه إلى الأُمم المتّحدة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامّة في أيلول (سبتمبر) 1969.

ديغوليّة من دون ديغول

بالاختصار، أَبرزت السياسة الخارجية للجمهورية الخامسة بوضوح ثلاث مسلّمات أساسية: أوّلها هو أنّ فرنسا أضعف من أن تذهب بمفردها إلى اللّعبة الدّولية، لكنّها تمتلك ما يكفي من القوّة كي لا تنسحق وتكون في موقع التابع، وهنا يكمن المأزق الطبيعي لأيّ قوّة متوسّطة... من هنا، كانت الأوراق الثلاث التي تمتلكها، المتعدّدة الأطراف والأوروبية و«الجنوبية»، تهدف لأن تؤمِّن لها المكانة والنفوذ اللّذَين كان يتطلّع إليهما قادتها. المسلّمة الثانية هي أنّ هذه الأشكال التشارُكية في رأي الجنرال ديغول لا معنى لها إذا لم تترافق مع سياسةٍ استقلاليّةٍ وسياديّةٍ صلبة، حتّى لو اتّخذت طابع الإعلان بشكلٍ أساسي. والتعبير الأوضح على ذلك تمثّل في السرعة التي مكَّن فيها الجنرال ديغول فرنسا من أن تمتلك السلاح النووي. أتت هذه الخطوة لتُجسّد فعلاً الرغبة في الاستقلالية، وخصوصاً أنّ فرنسا ـ وبعكس ما فَعلت بريطانيا ـ تمكّنت من بناء ترسانتها النووية بمفردها، من دون أيّ مساعدة من الولايات المتّحدة. كان هذا الخيار رمزياً أكثر ممّا هو واقعي، ولكنْ حين تتعلّق المسألة بالعَظمة، فإنّ الرمز يكتسي أهمّية، وهو يشكّل على الأقلّ لغةً وشكلاً لتجسيد المكانة. في هذا العالَم الجديد، بدأت مسألة المنزلة تتقدّم على القوّة، وهي السمة الواضحة لعصرٍ جديد...

وأخيراً، كنتيجةٍ منطقية للمسلّمتَيْن الأولتَيْن، اندرجت هذه السياسة في مقابل الثُّنائية القُطبيّة التي سعى ديغول للتحرّر منها بالحدود التي تسمح بها طبيعة «نظام المعسكرات». من هنا أتى

انسحاب فرنسا من القيادة الموحّدة لحلف شمال الأطلسي في آذار (مارس) 1966، وكذلك من سياسة الحوار والانفتاح مع الاتّحاد السوفياتي الذي استمرّ الجنرال ديغول في تسميته «روسيا» لتسليط الضوء على التواصل مع تاريخٍ أكثر قدماً. تُضاف إلى ذلك سلسلة مواقف لا تتّفق مع النّظام القائم، سواء الخطاب الشهير الذي ألقاه في بنوم بنه حول حرب الفيتنام (أول أيلول/ سبتمبر 1966)، أم خطاب «كيبيك الحرّة» (مونتريال، 24 تموز/ يوليو 1967)، أو التضامن المُعلَن مع بيافرا، ورفض المشاركة في عملية تدخّل الأُمم المتّحدة في الكونغو... حين كانت تسنح الفرصة، كان ديغول يُسارِع لإبراز تمايزه، حتّى وإن قادته مواقف المواجهة المباشرة بين الكتلتَيْن الشرقية والغربية (التوتّر بشأن برلين، أزمة كوبا) إلى التضامن مع التوجّه الأطلسي والغربي. انطلاقاً من هذا الإرث الديغولي، تمكّنت فرنسا من أن تُحافظ لمدّة طويلة في العالَم، وعلى الأخصّ في بلدان الجنوب، على صورة بلدٍ ينتمي إلى الشمال، لكنّه مختلف عن البلدان الشمالية الأخرى. على الرّغم من رمزية هذا النّهج، فإنّه شكّل على الأرجح قطيعة حادّة مع الماضي القريب...

شكّل هذا الإرث تحوّلاً قويّاً إلى درجة أنّه وضع خلفاء الجنرال ديغول في موقفٍ مُحرِجٍ إزاءه. وقد كانت لكلٍّ واحدٍ منهم أسبابٌ وجيهة للتخلّي عن هذا النموذج في السياسة الخارجية، إلّا أنّ الأمر انتهى بهم جميعاً إلى تبنّيه مع بعض التكييف. فجورج بومبيدو الذي كان أكثر «اعتدالاً» بكثير في هذا الموضوع من سلفه، تابع السياسة الخارجية التي رسمها الجنرال ديغول، مع

تحويلها بعض الشيء بحيث تكتسي طابعاً أوروبياً، ولاسيّما من خلال فتح الباب أمام بريطانيا. إلّا أنّ الموقف الفرنسي من الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول (أكتوبر) 1973 كان مُتطابقاً تماماً مع الموقف الذي اتُّخذ عام 1967. لم يكن فاليري جيسكار ديستان ينتمي فعلاً إلى التيّار الديغولي، بل كان بالأحرى يُقدّم نفسه كشخصٍ ليبراليّ، أكثر انفتاحاً على عالم الأطلسي، وأكثر قُرباً من إسرائيل كذلك التي أعلن عن دعمه لها عام 1967 مُبرِزاً تمايزه عن ديغول. مع ذلك، رأيناه يدافع تقريباً عن النّهج نفسه في السياسة الخارجية، وفي الملفّ الإسرائيلي ـ الفلسطيني سرعان ما خيّبت مواقفه آمال تلّ أبيب، ولاسيّما حين صعد إلى جبل نيبو في الأردن لرؤية الأراضي المحتلّة بالمنظار، وبالتالي إبراز تضامن فرنسا مع العالَم العربي، وبشكلٍ خاصّ مع الفلسطينيّين.

في عام 1981، وصل إلى السلطة عدوّ قديم للجنرال ديغول، هو فرانسوا ميتران. وكان هذا الزعيم الاشتراكي قد صوّت في ما مضى ضدّ انسحاب فرنسا من القيادة الموحّدة لحلف شمال الأطلسي. كان ميتران شخصية سياسية كثيرة التعلّق بالحساسيات المؤيّدة لحلف الأطلسي التي سادت في الجمهورية الرابعة. والكلّ يعرف أنّه كان صديقاً لإسرائيل، وقد اتّخذ بشكلٍ دائم مواقف مؤيّدة للدّولة اليهودية في مواجهة أعدائها. مع ذلك، سار بدوره في خطى النهج الديغولي، وربما حصل ذلك جزئياً بتأثيرٍ من بعض الشخصيات المُحيطة به، والتي كانت تحتلّ مواقع دبلوماسية رئيسة. هكذا، كان كلود شيسون أوّل وزير للخارجية في

عهده، ومن ثمّ خليفته رولان دوما، قريبَيْن جدّاً من العالَم العربي، ومهتمَّين جدّاً بقضايا الجنوب، وحَذِرَيْن إزاء الولايات المتّحدة. إلّا أنّ الخيارات الدبلوماسية الأساسية بقيت تُصنَع في الإليزيه. وهنا علينا أن نَفهم أنّ ميتران وصل إلى الحكم في وقتٍ كان كبار الحُلفاء الغربيّين يعيشون في صميم التجربة الليبرالية الجديدة، مع مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتّحدة. وفي عام 1982، عاد الحزب الديمقراطي المسيحي إلى السلطة في ألمانيا بقيادة هلموت كول. في مجموعة السبعة G7 في تلك الحقبة، كان الرئيس الفرنسي، وهو الزعيم اليساري الوحيد، والذي كان يعتزم الحفاظ على هذا التوجّه، يشكّل استثناءً: ربما اعتمد الرجل هذا التكتيك المعبِّر عن أصالته، لرغبته القويّة في إبراز تمايزه الدبلوماسي في مواجهة تيّار كان يمكن أن يُهيّيء الطريق أمام المحافظين الجُدد...

مع جاك شيراك، عادت الديغولية مجدّداً إلى قصر الإليزيه، وهنا يمكننا أن نتوقّع أن تعود الاستمرارية بطبيعة الحال. هذا ما حصل فعلاً حتّى عام 2003، حيث تجسّد هذا الاستقرار بشكلٍ خاصّ في المواقف الصلبة من الملفّ الفلسطيني. كلّنا يذكرُ الرحلة الشهيرة إلى القدس عام 1996 والتي سَخِر فيها جاك شيراك من الشرطة الإسرائيلية. وفي السياق نفسه، قادته الرغبة في الاستقلالية إلى التحفّظ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي بوشر التوقيع عليها في 24 أيلول (سبتمبر) 1996. بقي أن نذكر بخاصّة معارضته المتشدّدة الرافضة للحرب على العراق، والتي بدت وكأنّها نقطة الذّروة.

تناقضات ما بعد الاستعمار

مع ذلك، يجب علينا أن ننظر بعنايةٍ إلى حدود هذا الإرث الديغولي، وخصوصاً في ما يتعلّق بسياسة الانفتاح على الجنوب التي تبقى دوماً محكومة بوزر التناقض الذي يعود إلى زمنٍ بعيد. ففرنسا ـ التي نادت بسياسة خارجية سياديّة، وتوقّفت عن أن تكون قوّة استعمارية ـ بَدت وكأنّها تُقدّم نفسها كزعيمٍ محتمَل لكلّ هذه الدّول، لا بل لكلّ هذه الشعوب الساعية للتحرّر من كلّ أنواع الإمبريالية القديمة أو الجديدة. لكنّ هذه الدولة التي أرادت فجأة أن تلعب دور المتمرّد، هي أيضاً حاملة تاريخٍ إمبراطوريّ طويل جدّاً يعود إلى حقبات مَنسيَّة من العالَم الغربي، وصولاً إلى شارلمان. فنابليون الذي يُجسّد أكثر من أيّ شخص آخر هذا التقليد، كان يعلن صراحةً أنّه ينتمي إلى مؤسِّس السلالة الكارولنجية الذي بدأ الجميع يستذكرونه ما إن انطلَق مشروع بناء أوروبا... كذلك كانت للملك لويس الرابع عشر أحلامٌ إمبراطورية، وفي 14 تموز (يوليو) 1790، في أثناء الاحتفال بعيد الاتّحاد، تبادر إلى ذهن بعضهم إمكانية منْح الملك لويس السادس عشر لقب «إمبراطور الفرنسيّين».

في هذه الرغبة الديغولية في تولّي «الزعامة» الأوروبيّة، هناك بالطّبع شيء من ذاك الحمض النووي الإمبراطوري، وهو ما كان يُثير الشكوك على الدّوام لدى شركاء فرنسا، الذين أعربوا غالباً عن امتعاضهم من الطموحات الفرنسية التي كانت توصَف أحياناً بأنّها ذات طابع تسلّطي. تلك هي بصفةٍ خاصّة حال البلدان التي لم تكن تمتلك ما يكفي من الموارد للمقاومة،

مثل هولندا أو الدانمارك، بينما كان الألمان يستوعبون الأمر بطريقةٍ أفضل بقَدْر ما كانت تزداد قوّتهم الاقتصادية، لإدراكهم أنّ لديهم ما يكفي من القوّة للحفاظ على أنفسهم. وقد بُني الثُّنائي الفرنسي ـ الألماني على فكرة أنّه لا يمكن لأحدهم أن يسيطِر على الآخر، بينما باستطاعة الثُّنائي ربما أن يُسيطِر على كلّ الآخرين.

يظهر الوجه الآخر لهذا الحلم الإمبراطوري الفرنسي، بطبيعة الحال، في الإمبراطورية الاستعمارية بالذّات، ومن ثمّ بعد استقلال بلدان أفريقيا عام 1960، في الالتباس الهائل الذي أدّى إلى فشل استمرار «الجماعة الفرنسية». فالدّول المعنيَّة سرعان ما أُدخلت في نظامٍ زبائنيّ تحكمه عاصمة القوّة الاستعمارية السابقة (وهو ما أُطلق عليه اسم «فرانس أفريك»). اعتمَد هذا النّظام على علاقاتٍ مميّزة مع أنظمةٍ جديدة تَوريثيّة نالت الاستقلال، ويحكمها قادة مستبدّون لم تتردّد فرنسا أبداً في مدّ يد العون لهم حين كان حُكمهم يتعرّض للتهديد. هكذا تمكّن الجيش الفرنسي من إبقاء الرئيس الغابوني ليون مبا في السلطة عام 1964، وكذلك الرئيس التشادي فرانسوا تومبالباي عام 1968، وعدد من خلفائه. وهي أيضاً حَمَت حُكم إياديما الدكتاتوري في توغو، كما تفعل اليوم مع أشخاص «يثيرون الشكوك» مثل الكونغولي دنيس ساسو نغيسّو أو التشادي إدريس ديبي. ولم يشذّ الدكتاتور الزائيري جوزف ديزيره موبوتو عن القاعدة، وقد أنقذته عملية فرنسية ـ بلجيكية على كولويزي في آذار (مارس) 1978، من تهديدٍ مصدره جنوب البلاد. وبصورةٍ معاكسة، عَرفت أجهزة الاستخبارات الفرنسية بصورةٍ خفيّة أو مُعلَنة

كيف «تتخلّص» من رؤساء دول مزعجين، على غرار دايفيد داكو في أفريقيا الوسطى الذي أحلّت محلّه جان ـ بيدل بوكاسا في كانون الأوّل (ديسمبر) 1965، وقد فَعلت الشيء نفسه مع سلفه الذي تمكّن من أن يستحوذ مجدَّداً على الرضى الفرنسي في أيلول (سبتمبر) 1979، هذا من دون أن ننسى في هذا البلد بالذّات عملية عزل آنج باتاسيه عام 2003 لصالح الجنرال فرانسوا بوزيزيه. أمّا بالنسبة إلى رئيس بوركينا فاسو توماس سانكارا، فبعضهم يرى أيادٍ فرنسية في اغتياله عام 1987، في عزّ أيام المُساكَنة بين فرانسوا ميتران وجاك شيراك...

من وجهة النّظر هذه، تكون كلّ السياسات التي اتّبعتها فرنسا في أفريقيا منذ عام 1960 قد مهّدت الطريق إلى حدّ كبير للنزاعات التي نشهدها اليوم. فقد رَعَت أنظمة استبدادية وفاسدة داست على حقوق الإنسان، وكانت على قطيعة مَع مجتمعها، بينما سياسات التعاون التي دعمتها باريس لم تُفِد إلّا نخبة صغيرة محدودة.

يتوجّب علينا أن نُفرِد مساحة خاصّة للجزائر في مأساة علاقات فرنسا في مرحلة ما بعد الاستعمار، أوّلاً لأنّ الجرح هنا أعمق بكثير: ثماني سنوات من الحرب (1954ـ1962)، ولكنّها في الواقع سبع عشرة سنة من العنف، والمواجهات ذات الطبيعة العِرقية والإثنية والدينية، على خلفية تقاربات وتفاعلات اجتماعية كثيفة بين الفرنسيّين والجزائريّين. ولأنّ الأمر يتعلّق كذلك بعنفٍ حميم، لارتباطه بحضورٍ متين لمجموعة من السكّان الجزائريّين في فرنسا، وتشابك قويّ في تاريخ البلدَيْن. ويجب ألّا ننسى أنّ

أوّل رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلّة، أحمد بن بلّة، كان رقيباً في الجيش الفرنسي، ولعِب في أندية كُرة القدم العسكرية في مرسيليا، حتّى إنّ فكرة امتهان الرياضة في فرنسا راودته لفترةٍ من الزمن...

للمفارقة، كانت هذه العلاقة الحميمة العامل الأمثل لسوء تفاهم دائم. وقد وضع ديغول نصب عينيه، وبطريقةٍ استباقية، هدف التوصّل إلى بناء علاقات جديدة، من هنا كان تعيينه لأوائل السفراء في الجزائر من بين شخصيات الجمهورية الخامسة الرفيعي المستوى. لكنّ هذا النهج لم يؤتِ ثماره حقّاً في أيّ وقت من الأوقات. في هذا المجال، يتحمّل انحراف النّظام الجزائري جزءاً من المسؤولية، ذلك أنّ الإيديولوجيا التعبوية لجبهة التحرير الوطني، والنزعة القومية العربية ذات الطابع الاشتراكي، سرعان ما تحوّلت إلى تسلّط بيروقراطي وعسكري شائع قوّض شرعية السلطة بنظر السكّان الذين حوّلوا أنظارهم إلى آفاقٍ أخرى. وهكذا كانت الجزائر البلد الأوّل في العالَم العربي الذي جرّب «حُمّى» التطرّف الإسلامي الذي كانت نتيجته قيام حرب أهلية رهيبة في التسعينيّات من القرن الماضي.

من هنا نفهم كيف أنّ انفتاح فرنسا على بلدان الجنوب اصطَدم بمنافسةٍ غاية في الشراسة. فبعض الدّول المستقلّة حديثاً آثرت التحالف مع بلدان الجنوب بدل إقامة علاقات مع عواصم القوى الاستعمارية السابقة أو مع بلدان الشمال بصورةٍ عامّة. لقد هبّت رياح باندونغ بعكس سفن المشروع الديغولي، مع قادة مثل أحمد سيكو توري في غينيا، وحتّى موديبو كيتا في مالي، غير أنّ

الجزائر هي التي تولّت «زعامة» هذه الحركة القائمة على انعدام الثقة، وقد أسهم موقعها على مفترق الطرق بين أفريقيا والعالَم العربي، وماضيها الاستعماري المُثقل، ومواردها النفطية، في إعطائها الألق والإمكانيات. جعل «مؤتمر الجزائر» عام 1973 من مدينة الجزائر، ولفترةٍ من الزمن، عاصمةً لمجموعة عدم الانحياز وللمعتَرضين على النّظام الدّولي، وهذا ما وضع الدبلوماسية الجزائرية في موضع منافسة مباشرة مع الدبلوماسية الفرنسية. لكنّ ذلك لم يمنع حصول أشكالٍ متعدّدة من التعاون بين البلدَيْن، بشكلٍ خاصّ في مجال التعاون بين أجهزة الشرطة وإدارة تدفّقات الهجرة. إنّها قاعدة عادية في العلاقات الدّولية: ثمّة بين الدّول حدٌّ أدنى من التواطؤ بقَدْر ما يكون هناك على الدّوام جانبٌ من مصالحَ مُشترَكة.

مآزق وخيارات «قوّة متوسّطة»

كيف استقبل الحليف الأميركي سياسة «العَظَمة» هذه، مع كلّ التناقضات والمعاكسات التي واجهتها في كلّ مكان تقريباً؟ لا مجال للإنكار أنّ الاندفاع الديغولي أغاظ واشنطن. وغالباً ما اتّسمت العلاقات الثُّنائية بشيء من البرودة: في العمق، لم يكن ديغول وكينيدي يفهمان بعضهما أبداً، وبين الجنرال وليندون جونسون كان يسود جهلٌ متبادل قائم على البُعد وعدم الانسجام. أمّا ريتشارد نيكسون فكان أكثر ميلاً إلى التصالح، بخاصّة أنّ فترة رئاسته ترافَقت مع تراجعٍ ملحوظ لقُدرة الولايات المتّحدة على الهَيمنة. ولكنّ مسألةَ العلاقات بين واشنطن وباريس تذهب أبعد من هذه الانزعاجات السطحية. هناك قضيّة أعمق

تتخفّى وراء هذه المناوشات الدبلوماسية: ماذا يعني أن تكون قوّة متوسّطة في اللّعبة الدّولية؟ وفي كلّ حال، هل ثمّة حقاً قوى متوسّطة؟

نادراً ما طُرحت المسألة على هذا النحو. في زمن الكونسرت الأوروبـي، لم يكن للسؤال من معنى لأنّ قوى النادي كانت تعترف بالتكافؤ في ما بينها. في أثناء الحرب العالمية الأولى، لم يكُن هناك من قوى متوسّطة بين المتحاربين الأساسيّين، وإنّما كان هناك باختصار قوى في وضعية التّنافس الحادّ. أمّا نهاية الحرب العالمية الثانية فكرّست من جهتها صيغة جيوسياسية أخرى، أُطلق عليها مصطلح «القوى العظمى»، وهي تربط بين الاتّحاد السوفياتي والولايات المتّحدة في مختلف الظروف والأحوال، فيما هي تُقلِّل من شأن فكرة «القوّة المتوسّطة». من هنا، فإنّ بريطانيا التي كانت في الماضي قوّة شبه مُهيمِنة، اكتفت بلعْب دورِ المساعد المتميّز والشريك الأطلسي الوفيّ للولايات المتّحدة.

في سياق الثُّنائية القُطبيّة وهذه «العَسْكرة» الجديدة، يمكن لهكذا وضعية مهما كانت ضبابية، أن تعني شيئَيْن مختلفَيْن، لم تكن القوى العظمى تستسيغ السماع بهما. إنّها تعني أوّلاً أنّ بعض الدّول تتمتّع بحقٍّ خاصّ في استقلاليةٍ ذات منحى اعتراضي، وهذا ما عانى منه السوفيات بشكلٍ مؤلِم بعد القطيعة بين موسكو وبكين. لكنّ هذه الوضعية يمكن أن تتضمّن كذلك اكتساب حقّ الاشتراك في إدارة المعسكر، وهو بالتحديد ما كان يسعى إليه ديغول، أقلّه في البداية. منذ العام 1958، وفي وقتٍ

كان لا يزال فيه رئيساً للحكومة، أرسل الجنرال إلى شركائه الغربيّين مذكّرةً مُقتضَبة يقترح فيها إنشاء مجلس إدارة لحلف شمال الأطلسي، ويمنح فرنسا وبريطانيا حقّ الرقابة على كلّ القرارات السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية الكبرى. بالنسبة إلى واشنطن، كان هذا الاقتراح غير مقبول، وقام أيزنهاور بردّ الطلب، ولم يُرِد خَلَفُه جون كينيدي هو أيضاً أن يسمع به. لهذا السبب لجأ ديغول إلى الخيار الآخر، المتمثّل بالاستقلالية، وبالتالي الانسحاب من القيادة الموحَّدة لحِلف شمال الأطلسي. في الحالة الأولى كما في الثانية، كان المقصود إعادة النّظر في منطق لُعبة الثّنائية القُطبيّة كلّها، أو على الأقلّ زعزعتها. وإذا كان جورج بوش الأب، بعد ثلاثين عاماً، وإثر سقوط جدار برلين، قد دافع عن أطروحة الإبقاء على منظّمة حلف شمال الأطلسي، فذلك لأنّه كان يخشى بالضبط من أن يخلق زوال التهديد السوفياتي لدى بعض حلفائه الغربيّين مثل هذه التوجّهات الاستقلالية. من هنا كان على مفاعيل «العَسْكرة» التي أنتجتها الثُّنائية القُطبيّة أن تستمرّ حتّى بعد زوال هذه الثُّنائية، ذلك أنّ البروز المفاجىء لقوى متوسّطة مُفترضَة تحوَّل إلى كابوسٍ دبلوماسي...

الانعطاف الكبير

يبقى أن نعرف بالطّبع إذا كانت هذه القوى هي قوى حقيقية، وإلى أيّ مدى يمكنها أن تتمادى في استقلاليّتها. حين نطرح هذا السؤال، نبدأ بفهم الانعطاف الكبير الذي طرأ في فرنسا عام 2003 والذي يؤشّر على نهاية السياسة الخارجية الديغولية.

في البداية، تبدو القطيعة على شيء كبير من الغموض. فكما رأينا، اتّخذ جاك شيراك موقفاً واضحاً ضدّ الحرب على العراق عام 2003، وأتت الحوادث لتُبيّن صوابية هذا الموقف بصورةٍ مزدوجة، ليس لأنّه لم يكن هناك أيّ أسلحة دمار شامل فقط، وإنّما لأنّ موقفه لاقى دعماً واسعاً من قبل الرأي العام العالمي الذي كان يستشعر عن حقّ حجم المخاطر المُحدقة. في 15 شباط (فبراير)، وفيما كان دومينيك دوفيلبان يُلقي خطابه الشهير أمام مجلس الأمن، كان هناك ما يقارب 15 مليون متظاهر ضدّ الحرب، منتشرين في كلّ أنحاء العالَم، وهو رقم قياسي بالمطلق في ما يعود للتَعبِئة العابرة للحدود الوطنية. مع ذلك، شهد الفصل الثاني من عام 2003 تحوّلاً عميقاً ومُفاجِئاً في السياسة الخارجية الفرنسية. بدأت سياسة أخرى تسلك طريقها في فرنسا، لا تمتّ بأيّ صلة إلى تلك التي تمّ تبنّيها في مطلع الجمهورية الخامسة، والتي سرعان ما أفقدت فرنسا كلّ الأرصدة التي «راكمتها» في ما يقارب الخمسين سنة. لا بل أكثر من ذلك، وجدت نفسها بعد الآن في موقفٍ ضعفٍ وعدم استقرار وتناقض لم يَعُد بوسعها الخروج منه، لأنّ هذا التحوّل الذي بدأه جاك شيراك لاقى بوضوح تأييداً ودعماً من قبل خليفتَيه نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند، على الرّغم من اختلافاتهما الإيديولوجية المُفترَضة.

يُمكننا تبيّن المراحل المُتعاقبة لهذا المنعطف. بدأت الحلقة الأولى في أثناء انعقاد مؤتمر مجموعة الثمانية G8 في إيفيان من الأوّل حتى 3 حزيران (يونيو) 2003. يبدو أنّ بداية اللّعبة كانت

سيّئة، إذ إنّه وفق بعض الشائعات، ومن أجل مُعاقَبة فرنسا، لم يكن جورج دبليو بوش يرغب في الحضور. في الواقع، ليس أنّ الرئيس الأميركي أتى إلى إيفيان فحسب، وإنّما قام شيراك بالتقرّب جدّاً من خياراته، وأطلق سياسة مصالحة مع الولايات المتّحدة تجسّدت بسلسلةٍ من القرارات تمّ التصويت عليها في مجلس الأمن. هذه القرارات كانت على التوالي، القرار 1483 (الذي كانت الموافقة عليه قد تمّت في 22 أيار/ مايو 2003، على الرّغم من بعض التوتّرات)، القرار 1511 (الذي اتُّخذ في 16 تشرين الأوّل / أكتوبر 2003)، ومن ثمّ القرار 1546 (بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 2004)، وهي اعترفت بِ «مفعولٍ رجعيّ» بِ «السلطة المؤقّتة للتحالف»، وأضفت شرعية على احتلال العراق من قِبل الجيش الأميركي وحلفائه. بالتأكيد أتت عمليات التصويت هذه بالإجماع، أو بشبه الإجماع (امتناع سوريا)، لكنّ فرنسا أظهرت نشاطاً في بلْورة هذا التشكّل الجديد، وهي تخلّت فجأة عن كلّ الحجج التي قدّمتها سابقاً ضدّ العملية الأميركية. ممّا لا شكّ فيه، تلك كانت تباشير عهد جديد.

يمكننا أن نفترض أنّ جاك شيراك توصّل في حينه إلى قناعة مفادها أنّ فرنسا لا تمتلك الإمكانات لمقارعة «الأخّ الأكبر» بهذه الشراسة، ولا الطّاقة على تحمّل البقاء بشكلٍ دائم خارج المُعسكَر الغربي: كانت تلك طريقة للاعتراف بأنّ مفهوم القوّة المتوسّطة لا يمكن الدّفاع عنه. لكنّ هذا الانعطاف تخطّى كونه عملية ترقيعية. بالتأكيد، كان يسود في تلك الحقبة في الولايات المتّحدة جوّ مرعب من «التشهير بفرنسا»، كإفراغ زجاجات النبيذ

الفرنسي في الأقنية، واستبدال اسم رقاقات البطاطس («بطاطس الحرّية» بدلاً من «البطاطس الفرنسية»)، والتهكّم على الشخصيات العامّة القليلة التي تتكلّم الفرنسية، مثل السيىء الحظّ جون كيري. مع ذلك، هذا لا يُفسِّر مدى الاصطفاف الذي بلغته الدبلوماسية الفرنسية. لنتفحّص الوقائع: بعد فترة وجيزة، في 2 أيلول (سبتمبر) 2004، رعَت فرنسا بالاشتراك مع الولايات المتّحدة صدور القرار الشهير رقم 1559 الذي تمّت الموافقة عليه بصعوبة، على الرّغم من امتناع روسيا والصين والبرازيل والجزائر، ووسط اندهاش الأمين العام للأُمم المتّحدة، كوفي عنان. فالقوّتان الغربيّتان - وفي تأكيدٍ على وصايتهما أكثر من أيّ وقت مضى ـ ذكّرتا بحقّ لبنان في السيادة، وندّدتا بالوجود السوري في وطن الأرز. وهما أشارتا إلى حزب الله وطالبتا بحلّه وتجريده من السلاح، من دون أن تُسمّياه بصراحة. أخيراً، وهذا أمر مستجدّ في التقليد السياسي الفرنسي، لم يؤتَ على ذكر الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. كانت تلك المرّة الأولى منذ عام 1945 تتشارك فيها باريس وواشنطن في مبادرة موحّدة تعود للشرق الأوسط، ويرتسم توافق تامّ بين العاصمتَيْن حول إدارة منطقة على هذه الدرجة من الرمزية فرّقت بينهما لمدّة تُقارب الأربعين عاماً.

في تموز (يوليو) 2005، استُقبل آرييل شارون في باريس بأرفع مراسم التكريم، وقد لوحظ في تلك المناسبة تطوّر كبير في الخطاب الفرنسي إزاء إسرائيل. وكان اغتيال رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري، قبل أشهر، قد أدّى إلى مزيدٍ من التدهور الملحوظ في العلاقات الفرنسية ـ السورية، في وقتٍ كان يتسلّم الحُكم

في إيران رئيس جديد، محمود أحمدي نجاد، الذي لا ترى فيه فرنسا شريكاً مقبولاً. وعلى الرّغم من الجهود التي بذلها شيراك، والتي تصدّى لها ساركوزي في الحال، فإنّ العلاقات ساءت كذلك إلى درجةٍ كبيرة مع تركيا. هكذا غابت فرنسا عن العراق، وتخاصمت مع سوريا، وخسرت عملياً كلّ نقاط اتّصالها ليس في العالَم العربيّ فقط، وإنّما في الشرق الأوسط الكبير. إنّه تناقض لافت مع الوضع الذي كان سائداً في السبعينيّات والثمانينيّات من القرن الماضي.

من دون شكّ، لعب توسيع الاتّحاد الأوروبي دور المسرّع في فقدان الهُويّة الدّولية. وقد تميّز العام 2004 بدخول بلدان جديدة إلى الاتّحاد، ومعظمها من الديمقراطيات الشعبية القديمة. هؤلاء الأعضاء الجّدُد لم يستوعبوا البتّة فكرة «الزعامة» الدبلوماسية الفرنسية. ومذّ ذاك، انتقلنا بهدوء، ومن دون إضفاء أيّ طابعٍ رسميّ على ذلك، من أوروبا تُهيمِن عليها فرنسا دبلوماسياً، إلى فرنسا المُتراجعة إلى وضعية عضو عادي أسوة بالآخرين. هكذا بدأنا نشهد تعثّر باريس في مبادراتها الدبلوماسية مع انطلاق محادثات بروكسيل.

أمّا المظهر الأخير لهذا التحوّل الهادىء، فتمثّل في التطوّر الذي شهده الطاقم الدبلوماسي الفرنسي. حتّى هذا التاريخ، كانت وزارة الخارجية الفرنسية ممسوكة من قبل نُخبة منبثِقة بشكلٍ مباشر، إمّا عن حقبة الحرب العالمية الثانية، بالنسبة إلى الطّاقمِ الأكبر سنّاً، وإمّا من تلك النُّخبة التي تمّ إدماجها في سياق السياسة الخارجية ذات التوجّه الديغولي، بالنسبة إلى مَن هُم أكثر

شباباً. فما إن بدأ هؤلاء الموظّفون يغادرون الكي دورسيه، حتّى حلّ على رأس الدوائر الأساسية في وزارة الخارجية جيلٌ جديد من الدبلوماسيّين، ليس من الذين لم يعايشوا تجربة الحرب فحسب، وإنّما لم يكونوا أيضاً متآلفين مع المفاهيم والتفاعلات التي رسخت في الحقبة الديغولية. إنّنا أمام تكوينٍ ذهنيٍّ جديد متأثّر بطغيان النموذج الأميركي أكثر من تأثّره بالماضي الديغولي والسيادي لفرنسا.

محافظون جُدد على الطريقة الفرنسيّة

هكذا بدأت ترتسم طلائع تيّار محافظين جُدد على الطريقة الفرنسية، لم يكن مرتكزه الأساسي بالتأكيد وزارة الخارجية، لكنّه أثّر بقوّة في تحرّك فرنسا في العالَم. وُلدت هذه الظاهرة في الولايات المتّحدة في مطلع القرن الحالي، وطَبعت بقوّة الولايتَيْن الرئاسيّتَيْن لجورج دبليو بوش. هذه العقيدة التي استلهَمت مبادئها بشكلٍ خاصّ من فلسفة ليو شتراوس، نادت بالتفوّق المطلَق للقِيم الموروثة من التاريخ الغربي على أيّ اعتبارٍ ظرفي. وقد تمظهرت عبر ادّعاء امتلاك دَور خَلاصيّ متصلّب يكون، على مستوى العالَم، في خدمة تَعميم نموذج متفوّق على النماذج الأخرى. كان هذا الخطاب يروق لَلمحافظين الذين رأوا فيه دفاعاً عن قِيم مُكرَّسة. ولم يكن بعيداً عن فكر بعض اليساريّين الذين رأوا أنّه يحمل نبرة تحرّر للشعوب المحكومة بنماذج سياسية تُمنَع عنها الحرّية. إلّا أنّ هذا النهج المتشدِّد أزعج الواقعيّين الذين لم يتقبّلوا هذا التخلّي المتعالي عن عقيدة توازن القوى، كما أنّه صَدَم بالقَدْر

نفسه أولئك الذين كانوا يعتبرون احترام الآخر كأساسٍ لا غنى عنه للعَولَمة الجديدة.

في فرنسا، طاولت هذه الظاهرة أولاً أجواء المفكّرين، وفَرضت نفسها سريعاً كنقطة تحوّلٍ لدى من كانوا يُعرفون في ما مضى باسم «الفلاسفة الجُدد». أبرز هؤلاء إعلامياً كان برنار-هنري ليفي Bernard-Henri Lévy، الذي استطاب سريعاً في الواقع لعْب دور وزير خارجية نيكولا ساركوزي عن طريق حثّه على التدخّل عسكرياً في ليبيا. سعى هؤلاء العقائديون إلى تمرير رسالة جديدة مفادها أنّ الولايات المتّحدة لم تَعُد تلك «القوّة المُهيمِنة» التي يتوجّب محاربتها، أو على الأقلّ احتواؤها، فيما الدّفاع عن إسرائيل أصبح أولويّةً أرجعَت إلى آخر سلّم الاهتمامات مسألة دعم القضيّة الفلسطينيّة التي غالباً ما تمّ تجاهلها بكلّ بساطة. بصورةٍ أعمّ، أصبحت الإشارة إلى النموذج الغربي، لا بل إلى الهُوية الغربية، منطلقَ سياسةٍ خارجية جديدة: ليس فقط أنّ الغَيريّة لم يَعُد يُحسَب لها حساب، بل يتوجّب إعادة تموضُع الآخر، من خلال إخضاعه لنموذج مُعَولَم يُعتبر متفوّقاً على النماذج الأخرى. وقد سلكت هذه المقولة الخطرة طريقها تحت شعار: «إنّهم يهاجموننا لأنّنا الأفضل». واللّافت في هذه الأطروحة هو الجانب المسكوت عنه: في ما يعود للتاريخ الغربي الذي لا يمكنه ادّعاء القداسة بعد الاضطرابات الدامية التي طبعت القرن العشرين؛ وفي المسؤولية الضّخمة التي يتحمّلها الغرب في انتشار الاستبداد والعنف اللذَيْن يضربان بلدان الجنوب، واللذَيْن يتمّ التنديد بهما عن حقّ؛ وفي هذا التحوّل الغريب للعالم الذي، ما

إن انهيار النّظام الشمولي السوفياتي، لم ينزع عن الغرب وحدته القديمة المُحاطَة بهالةٍ من التقديس فقط، وإنّما سلبه أيضاً المكوّن الأساسي الذي كانت تتشكّل منه هويّته. من هنا اللجوء المُخزي للمعايير الطائفية، لا بل الإثنية، التي تهدف إلى إعطاء معنى لفكرة الانتماء للغرب، والتي تقلّل من خطورة الحديث عن «حرب الحضارات».

جنباً إلى جنب مع هؤلاء «المثقّفين العضويّين» الجُدد الذين راحوا يؤدّون مهمّتهم، بخاصّة من خلال الظهور الإعلامي، خَضعت الطّبقة السياسيّة إلى تحوّلات أسهمت في استدارة الدبلوماسية الفرنسية باتّجاه المُحافظين الجُدد. وأتى شبه انفراط عقد الحزب الشيوعي ليسرِّع في انحراف الحزب الاشتراكي نحو الاتّجاهات اليمينية للديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، التي تجسّدت بتيّار توني بلير في بريطانيا أو غيرهارد شرودر في ألمانيا. لم يتوقّف الأمر على الجاذبية التي مارسها النموذج الليبرالي الذي بدا وكأنّه مرادف للحداثة، وإنّما نشأ ميل لإعادة الوصل مع النهج الأطلسي الذي روّج له سابقاً «الفرع الفرنسي للمنظّمة العمّالية الدّولية» (SFIO) زمن الجمهورية الرابعة: لقد انبعث غي مولّيه (Guy Mollet) من رماده... ولِجهة اليمين، أسهَم ابتعاد الأجيال الشابّة عن الإرث الديغولي في تعزيز صعود ما يوازي في فرنسا «أولاد شيكاغو»، وفي تنامي حسٍّ عامّ نيوليبرالي جديد جسّده نيكولا ساركوزي بطريقةٍ أفضل من منافسيه؛ فهو منذ انخراطه في حملة الانتخابات الرئاسية، توجّه إلى واشنطن حيث نال مباركة جورج دبليو بوش الذي لم يكن مع ذلك في أفضل أحواله. ومن

المفارقات، في الواقع، أنّ تيّار المحافظين الجُدد بنسخته الفرنسية بدأ صعوده في وقتٍ كانت هذه الإيديولوجيا بالذّات تبدأ بالتّراجع في الولايات المتّحدة. ولمّا لم يكن لهذا التيّار الإمكانيات التي تخوّله القيام بالحملات العسكرية نفسها التي شنّتها القوّة الأميركية في مطلع العقد الأوّل من هذه الألفية، فإنّه تجسّد أوّلاً في الخطاب، وبشكلٍ خاصّ في الإشارة ـ التي سرعان ما راحت تتكرّر بشكلٍ هَوَسي ـ إلى «الأسرة الغربية» التي شكّلت لازمة في خطابات نيكولا ساركوزي السياسية.

تبلورت صيغة هذا التطوّر من خلال ثلاثة توجّهات جديدة، سرعان ما كانت لآثارها عواقب وتساؤلات. التوجّه الأوّل تمثّل بالقطيعة مع التقليد السيادي: في عام 2009، استرجعت فرنسا مكانها في القيادة الموحّدة لحلف شمال الأطلسي. اختفت كلّ الإشارات الرمزية لاستقلالية سياسة الدفاع الفرنسية، في الوقت نفسه الذي اكتسب فيه مفهوم «الأسرة الغربية» الملتبِس معنى يكتنفه الغموض على الأقلّ؛ فبعد أن حُرِم الغرب من عدوّه السوفياتي الذي كان مع ذلك يتشارك وإياه بالثقافة نفسها، لم يعُد لهذا الغرب من وجود إلّا في تعارضه مع «اللّاغرب»، أي مع كلّ ما يشكّل اليوم مناطق الجنوب، من الإسلام إلى شرق آسيا أو إلى أفريقيا... هكذا لم يأتِ الدخول في العَولمَة بعكس التيار فحسب، وإنّما كذلك لم نأخذ بعَين الاعتبار عملية نهوض بلدان كالصين والبرازيل والهند، وبالتالي أخطَأنا النّظر إلى التاريخ: في المحصّلة، إنّها عمليةُ تجدّدٍ للذّات من خلال بناء أصوليّتنا الخاصّة.

التوجّه الثاني ظَهَر من خلال التدخّل المتزايد، المُعمَّم تقريباً على كلّ الأزمات. فتيّار المُحافظين الجُدد بنسخته الفرنسية يُشبه في هذا المجال نظيره الأميركي، حتّى ليبدو وكأنّه نسخة عنه. أخذت العمليات العسكرية تتزايد في الخارج. في ساحل العاج، تدخّل الجيش الفرنسي في نيسان (إبريل) 2011 ليفرض الحسن واتارا رئيساً، ولم يثبت أبداً أنّ انتخابه حصل وفق الأصول في مواجهة منافِسه لوران غباغبو. في أفغانستان، تعزّز وجود القوّات الفرنسية. تدخّلت باريس في ليبيا عام 2011، ومن ثمّ في مالي عام 2013، واتّسعت عملية «برخان» لتشمل البلدان المجاورة. في كانون الأوّل (ديسمبر) 2013، أُطلقَت عمليّة «سانغاريس» في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي آب (أغسطس) 2013، أعربَت فرنسا عن عزمها - الساذج بعض الشيء لأنّه يتعارض مع خيارات واشنطن ـ على التدخّل في سوريا ضدّ نظام بشّار الأسد. لقد انتقلنا بالكلام فقط إلى عبارة «تغيير النّظام» تُقال بالفرنسية (changement de régime) بدلاً من الإنكليزية (regime change)...

التوجّه الأخير انطوى على بناء «دبلوماسيّة العقاب» المتوافِقة بالتأكيد مع خيارات المُحافظين الجُدد التدخّلية، لكنّها تتناقض مع ما تمليه اللّعبة الدّولية، وما تعنيه الدبلوماسية. وجدت فرنسا نفسها في حربٍ في كلّ مكان تقريباً، لكنّ الأمر لا يتعلّق بنزاعات تتواجه فيها مع أعداء، إذ هي تعتبر أنّها تتّخذ إجراءات ضدّ «مجرمين»، في إطار «حروبٍ عادلة»، وهي تسمية أُعيد إحياؤها بعد إهمالٍ طويل. شكّلت هذه الدبلوماسية العِقابيّة، هي أيضاً،

قطيعة مع التقليد الذي اعتُمد في بدايات الجمهورية الخامسة. وقد ترافقت مع عقوبات تُوزَّع على الواحد تلو الآخر على شكلِ نقاطٍ سيئة، واستبعادٍ لِ «الأشخاص السيّئين»، بحيث كانت تُعدَّ قائمة سوداء تتضمَّن أسماءَ مَن لا يتوجّب حتّى التّواصل معهم. لم يَعُد مطروحاً التحدّث مع بشّار الأسد، ولا مع حزب الله، ولا مع حركة حماس، ولا مع روبرت موغابي في زيمبابواي، ولا أيضاً مع عمر البشير في السودان. لفترة طويلة لم يكُن مسموحاً التحدّث مع إيران، ولا مع بيلاروسيا تحت حُكم لوكاشينكو. هكذا تخضع وجوه السياسة العالمية لِ «الرقيب على المناقب»، بحيث يتقلّب تصنيف كلّ واحد وفق الظروف، وإنّما هذه المرّة، من خلال حجج واقعية. في الوقت نفسه، كانت تتمّ مغازلة الحكّام المستبدّين في أفريقيا أو في الشرق الأوسط. من هنا، فإنّ الشخص غير المُلمِّ بخفايا الأمور يَجد صعوبة في تلمّس الحقيقة في هذا الوضع المعقّد دبلوماسياً، حيث يتبيّن جلياً أنّ نظام الإقصاء يتبع قواعد المُلاءمة ذات النّهج المتغيّر بدلاً من الخضوع لمبادىء أخلاقية ثابتة.

بَلَغ هذا التوجّه ذروته مع تطبيق هذا المنطق الإقصائي على روسيا، في الوقت الأكثر حرجاً من الأزمة الأوكرانية، حيث انقطع التواصل مع موسكو، لا بل اتُّخذ قرارٌ بطردها من مجموعة الثمانية G8. تمّ إلغاء لقاءات، وحُظّر على بعض الشخصيات الروسية المجيء إلى باريس. مع ذلك، أتى بعضها إلى العاصمة الفرنسية بحجّة زيارة اليونسكو، التي تتظلّل بوضعيّتها كمنظّمة دوليّة... إنّ التناقض في هذا النَّهج واضح للعيان، وهو يقودنا إلى الوضع

الذي كان سائداً في نهاية عام 2015 حيث قامت فرنسا، وبعد بضعة أسابيع من رفضها بَيْع سفن حربية لروسيا كانت قد صُنّعت لها، بإطلاق عملية في شرق المتوسّط تعاونت فيها حاملة الطائرات «شارل ديغول» مع البحرية الروسية... على هذا المستوى، تتعرّض فكرة الدبلوماسية بحدّ ذاتها للتشوّه، وهي الفنّ الذي يُعلِّمنا تعريفه أنّه يقوم تحديداً على إدارة التباعد والخلافات وليس على التقريب بين الأصدقاء[1].

لكنْ، هل لفرنسا على وجه العموم سياسة خارجية تَفوق بطموحها الإمكانيّات المُتوافِرة لديها؟ على المستوى الاقتصادي، يبدو السؤال منطقيّاً، لأنّ الموارد التي تمتلكها غير قادرة على تلبية الرّغبة العسكرية المُعلَنة. إلّا أنّ التدخّل مشوب بتناقض أكثر عمقاً. ذلك أنّ هذه الحملات المُعبِّرة عن نهجِ المُحافظين الجُدد، والتي تُشَنّ على مختلف الجبهات في الخارج، ولاسيّما في الشرق الأوسط، لن تكون مُمكِنة إذا لم تحظَ بالدّعم اللّوجستي العسكري الأميركي. لذلك، ومن أجل إثبات نفسها كقوّة متوسّطة في مواجهة ألمانيا التي تتفوّق عليها على الصعيد الاقتصادي، ضاعَفت فرنسا من عملياتها العسكرية التي قادتها في وقتٍ من الأوقات إلى أن تتوسّل العملاق الأميركي لكي يمدّ يد العون لها. خلف هذه الحلقة المُفرغة تُصبح فكرة «القوّة المتوسّطة» بالذّات مثارَ نقاشٍ من جديد. وهذا ينطبق على الدبلوماسية بأعلى مستوياتها. من هنا، فإنّ الجولة التي قام بها الرئيس الفرنسي إلى عواصم القوى

(1) ب. شارب، **نظريّة الدبلوماسيّة في العلاقات الدّولية.**
P. Sharp, *Diplomatic Theory of International Relations*, Cambridge University Press, Cambridge, 2009.

الكبرى إثر مأساة 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 تبدو وكأنّها مادّة تَندُّر في وقتٍ كانت تجري فيه بالتّوازي مفاوضاتٌ بين الرّوس والأميركيّين.

هذا التوجّه للمحافظين الجُدد في فرنسا، الذي ألغى في بضع سنوات خمسةً وأربعين عاماً من السياسة الخارجية المستقلّة، حقّق على ما يبدو إجماعاً واسعاً داخل الطبقة السياسية الفرنسية. فهذا الانعطاف الإيديولوجي الذي بدأ مع ديغوليٍّ جديدٍ لم يخطر في خَلده أنّه سوف يأخذ حقّاً هذا البعد، تعمَّق على يد شخصٍ آخر ليبرالي النّزعة، قبل أن يترسّخ بوساطة شخصٍ ذي توجّه اجتماعي ـ ديمقراطي. نجد هذا التوافق في عمليات التصويت المتتالية في البرلمان وفي المواقف التي اتّخذتها الأحزاب، والتي لم يشذّ عنها إلّا عدد قليل من أنصار حماية البيئة، ومن وقتٍ إلى آخر النوّاب الشيوعيّون. وما يُثير القلق خصوصاً، هو أنّ الوجه الآخر من شبه الإجماع هذا تجلّى في سياسة الهجرة وإدارة أزمة اللّاجئين كما تبلْوَرت في صيف 2015، والمرتبطة بدورها ارتباطاً وثيقاً بالمحدِّدات الجديدة للعَولَمة. في هذا المجال، نَجِد ردّات فعل المُحافظين الجُدد نفسها التي تَمتدِح الهُويّة الغربية، والتي تُستخدَم صراحةً أو ضُمناً لتبرير سياسة الانطواء والخوف التي تسعى إلى وَقْف تدفّق المهاجرين بأيّ ثمن. هذا مع العلم أنّ هذا التدفّق الذي يتشكّل منه حتماً مستقبل العالَم، يمكن أن يوفِّر حظوظاً في تجدّد الدُّول الأوروبية المتهرّمة، شريطة ألّا يتمّ قمعه وإنّما إدارته بالطريقة المُلائِمة.

كيف يمكن تفسير هذا العناد المشؤوم في مواجهة عَولَمة لم تُدرَك أبعادها؟ إنّه في بداية الأمر علامة فشل وتوجّس من الآخر، في مواجهة الانفتاح والمدى الواسع. إنّه الضعف الاقتصادي لفرنسا في مُقارعة ألمانيا الذي دفعها باتّجاه راديكالية قائمة على التدخّل، مطعّمةً بنزعة هُوية لافتة. فضلاً عن ذلك، إنّ هذا المنحى القائم على «الإفراط في التعويض» يندرج بسهولة في سياق تقليدٍ يُنسَب إلى النَّهج الجمهوري، مع احتفاظه بالتوجّه الاستعماري والإمبراطوري: إنّنا لا نبتعد هنا عن فكر جول فيرّي الذي أوضح في أثناء احتلال تونكين أنّ «مهمّة تربية الأعراق المُنحطّة» تقع على عاتق فرنسا. نجد كذلك هذا الهاجس الدّائم بفكرة «المَنزِلة» التي يُخشى فقدانها، وهو هوَس راسخ لَحظناه سابقاً في حمّى مؤتمر برلين (1885)، وكان الأمر يتعلّق حينها بتقسيم أفريقيا بين القوى الأوروبية: أرسل المندوب الفرنسي إلى وزيره هذه المذكرة - وكم تَصلح لأيامنا ـ التي هَدَف من خلالها إلى تبرير النشاط الدبلوماسي لفريق عمله: «لو تحلّينا بالحزم والإرادة القويّة، فلسوف نستعيد مكانتنا في احترام الأُمـم لنا؛ أمّا لو أبدينا بعض الوهن، فلسوف نَنحدِر إلى صفّ إسبانيا»[1]. إنّه الخوف من الخسارة، ومن الانكفاء بعد إثبات الذّات... هي فكرة ضاغطة وراسخة تدفع باتّجاه استعادة الموقع على حساب الآخرين وليس بالتكامل معهم...

أصاب هذا العجز وانعدام الخيال الطبقة السياسية الفرنسية التي بدت وكأنّها مشلولة أمام الخطاب الشعبوي للجبهة الوطنية.

---

(1) ذكره ج. ب. ميشال «الاستيلاء على أفريقيا" Cité in J.-B. Michel, «Main basse sur l'Afrique», *Géohistoire*, 24, décembre 2015, p.45-47.

من هنا، غالباً ما أتى الخطاب الذي اعتمدته هذه الطبقة في مواجهة الجبهة أشبه بتكرارٍ ومحاكاةٍ لمقولاتِ هذه الأخيرة بصيَغ لا تكاد تكون مُلطّفة، كما في موضوع التنديد بمُزدَوِجي الهُويّة. هكذا تَسرَّبت النّزعة الهُوياتيّة بشكلٍ منطقيّ إلى المجال الدُّولي لتقضي على أيّ توجّهٍ يُقيم وزناً للآخر المغاير. فمِن بين الديمقراطيات الغربية، فرنسا هي واحدة من الأكثر تعرّضاً لتأثير اليمين المتطرّف، ولا بدّ من أن يكون لذلك مفاعيل على توجّهاتها الدبلوماسية وسياستها الخارجية.

الخروج من الذّات

لو لم تفرّط فرنسا برأسمالها الدبلوماسي، لكانت في الموقع المناسب للتعاطي مع ديناميّات النهوض التي بَرزَت داخل النّظام الدّولي. من أجل تَحقُّق ذلك، كان يتوجّب الاعتراف بأنّنا لسنا وحدنا في العالَم، وأنّ مجرّد تعميم النموذج المُنبثِق عن الثورة الفرنسية لم يَعُد مطروحاً. فالبدء باتّباع نهج يقوم على تقبّل الآخر، والعيش وسط دفق من السكّان، والأفكار، والمعتقدات غير المألوفة بالنسبة إلينا، وأخْذ إسهامات غَيره بعَين الاعتبار، لا بل السعي لجعْلها جزءاً من تراثنا المشترك... ذاك كان هو التحدّي.

تتمظهر أعراض قصر النظر والنّهج المُحافظ بصورةٍ جليّة في هذه الصعوبة بالذّات التي تحول دون أن نأخذ في الحسبان القوى الجديدة. من منظورٍ ديغولي، كان بالإمكان اتّباع سياسة استباقية تجاه هذه القوى، سواء كانت الصين، البرازيل، الهند،

جنوب أفريقيا، تركيا أم إيران، والعديد من الدّول المُهيّأة «للصعود إلى أندية الدرجة الأولى». يمكن أن نتخيّل ماذا كان بإمكان فرنسا أن «تَجني» من الشراكة مع الدبلوماسية البرازيلية، والتركية، أو غيرها. هذه البلدان المُنخرِطة أكثر في الصراعات المحلّية، غالباً ما تكون على قَدْرٍ كبير من التعاطف مع السكّان المقهورين الذين يتزايد وزنهم على الأجندة الدّولية، وبالتالي فإنّ بإمكانها أن تلعب دور «الوسيط الطبيعي». لكنّ التعامل مع البرازيل لا يكون بالاكتفاء بتنظيم سَنَة البرازيل في فرنسا أو سَنَة فرنسا في البرازيل. فبإمكان فرنسا أن تربح على المدى الطويل من خلال إقامة تعاون دبلوماسي مع برازيليا، أكثر ممّا ستجنيه بالتنسيق مع لندن، وحتّى برلين القريبتَيْن جدّاً منها، واللتَيْن يشدّهما دوماً حنينٌ غامض إلى الكونسرت الأوروبي، حنين هو مزيج من التقارب المُفرِط والحَذِر القديم جدّاً. لكنّ هذا الخيار لم تتمّ حتّى مناقشته.

إنّ البعد الفكري الفعليّ لهذا القصر في النّظر ولهذا الجهل لا ينبغي التعامي عنه. فعلى الرّغم من أنّ اتّجاه الأبحاث الفرنسية حول الشأن السياسي والعلاقات الدّولية - التي تستقي مادّتها من علوم التاريخ، والسوسيولوجيا، والأنتروبولوجيا، والعلوم السياسية، والاقتصاد ـ يحمل خطاباً متميّزاً يحكمه مسار خاصّ، تجد هذه الأبحاث نفسها مُهدَّدة بضربات النموذج الأنغلوسكسوني المُهيمِن بقوّة، وبالنشاط الإعلامي والسياسي للمحافظين الجُدد. هناك انهيارٌ للقُدرة على قراءة العالَم، وهو أمر يرتبط أيضاً بتراجع النُّخبة المثقّفة التقدّمية. فالمثقّف اليساري عانى بطريقةٍ أو بأخرى من الضّيق بسبب الصراع بين الشرق والغرب، ما أفقده جزءاً من

مصداقيّته، فيما أدّت الخيارات التي تبنّاها لمصلحة بلدان الجنوب في أغلب الأحيان إلى خطابٍ دفاعٍ عن العالَم الثالث على شيء من السذاجة. وفي الوقت الذي كانً على اليمين الجديد أن ينفتح على العالَم، إذ به يُعيد إنتاج الأفكار القديمة حول تفوّق الغرب التي كانت لها آثار سلبية عميقة. من المذهل أن نلحظ أنّه في إعداد برامج التاريخ للمدارس الثانوية الفرنسية، لم يجد القيّمون ضرورة ـ وبقَدْر الاهتمام بتدريس تاريخ فرنسا ـ في إطلاع الناشئة على حقبة امتدّت لأربعة آلاف سنة من التاريخ الصيني، أو على ما كانت عليه الإمبراطوريات الإسلامية أو ممالك أفريقيا قبل الحقبة الاستعمارية. لنتذكّر أيضاً الجدل العبثيّ حول مسألة تدريس اللغة العربية، حيث التهويل بالمخاطر الطوائفية يلغي أيّ تفكير بالحاجة إلى الانفتاح على العالَم.

•

في وقتٍ تفرض فيه العَولَمة نفسها على أنّها القضيّة المُهيمِنة، تُستخدَم الوسائل كافّة للحدّ من إبراز قيمة الثقافات الأخرى، ومن إمكانية قيام تعاطفٍ معها. في ما مضى، وعلى صعيد بناء الدّولة الوطنية، توصّل الجميع إلى قناعة في نهاية القرن التاسع عشر وعلى امتداد الجزء الأكبر من القرن العشرين، مفادها أنّه يتوجّب إقامة روابط اجتماعية وإدماج الطبقات العاملة. من هنا، فإنّ السبيل الوحيد لمواجهة العَولَمة وخَفْض مستوى العنف يكمن على وجه التحديد في إقامة روابط اجتماعية على مستوى العالَم، والحثّ على التعرّف بشكلٍ أفضل إلى الثقافات غير الغربية، ووضع حدّ للهرميّة المُضمَرة للحضارات التي لا تزال ترخي بثقلها على اللّعبة الدّولية.

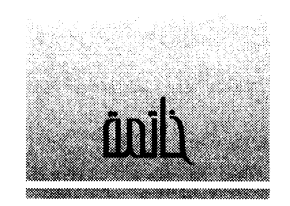
بعد 13 تشرين الثاني (نوفمبر)

إذا اختارت الدّولة الفرنسية أن تردّ على هجمات 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 المُشينة، من خلال الإمعان في الخطوات الدبلوماسية التي أشرنا إليها سابقاً، فإنّه يُخشى أن يودي بها الأمر إلى الدوران لزمنٍ طويل في حلقةٍ مُفرغة. من هنا فإنّها إذا ما استَخدَمت الوسائلَ العسكرية غير المُلائِمة، ستُنمّي حالات العنف المُستعصية على نحوٍ متزايد. من جهته، يتحمّل المجتمع الفرنسي مسؤولية مزدوجة. عليه أولاً من خلال تعاطيه اليومي مع الحوادث، ألّا يستسلم إلى الخوف، والصُّور النمطية، والكراهية، والتبسيط. لكن أيضاً، وكما يحدث دوماً في أوقات الفشل والتراجع، يكون المجتمع مَصدراً مُحتملاً للتجدّد. ففي داخله - وليس في الدوائر الحكومية - تولَد من دون شكّ بذورٌ سياسية خارجية جديدة لفرنسا. هنا يجب ألّا ننسى أنّ السياسة الخارجية الديغولية وُلِدت من تحت أنقاض الجمهورية الرابعة التي مُنيت بفشلٍ تامّ. وهذه السياسة كانت تستجيب لأزمةٍ بالغة الخطورة ترتبط بمآسي إنهاء الاستعمار وبروز عالمٍ جديد كانت فرنسا تُناضل لإيجاد المكان المُلائم فيه.

من المهمّ اليوم أن يتمكّن المجتمع الفرنسي من الانخراط في دينامية العَولَمة، في مواجهة خطر الانطواء المستند إلى الهويّة. عليه أن يعرف كيف يَجني من هذا الانفتاح على العالَم المكاسب نفسها التي عرفت كيف تحقّقها مجتمعاتٌ هي في الواقع أقلّ «تقدّماً». فالصين عَرِفت كيف تَجني أكبر قَدْرٍ من الإفادة من العَولَمة لأنّها انخرطت فيها على الفور. والأمر ينطبق

على معظم البلدان النّاهضة. بالتأكيد، لم يَكُن أمام الجميع أيّ خيار آخر، وكانوا مُلزَمين على اللّحاق بالعَولَمة لتأمين الاستمرارية. ولا يختلف الأمر كثيراً في ما يتعلّق بفرنسا. فانعدام الأمن البشري الذي يضرب البلدان النامية، سوف يطال فرنسا مستقبلاً، فضلاً عن أنّ الطّاقات الإبداعية التي تزدهر في أرض الآخرين يمكنها أن تلعب دوراً تجديدياً في وقتٍ لاحق على أرض القارّة العجوز.

إذا لم نعاود وضع العامل الإنساني في قلب كلّ شيء، فوق الربح، والقُدرة التنافسية، والإنتاج، والتزمّت الهُويّاتي غير المنضبط، والترويج لهذه الإيديولوجيا أو تلك أو هذا النموذج أو ذاك، إذا لم نضع الإنسان في قلب الحياة، فإنّ هناك خشية من أن نقع فريسة هذه الانتفاضات المُحافِظة، والجاهلة، والظلامية، والمتكرّرة، والأصولية. إنّ النقاش على المستوى الدّولي والدبلوماسي يجب أن يتضمَّن هذه القِيم الإنسانوية، إذا لم يُرِد أن يفشل بفعل التأثير الكارثيّ لسياسةٍ منبثقةٍ عن زمنٍ آخر.



لقد تغيّر العالَم، وفي مواجهة التقلّبات كما يلحظ المؤرّخون، تقوم ردّة الفعل الأكثر شيوعاً على الإنكار. فالتعامي عن الواقع هي الطريقة المُريحة للتعامل مع المخاوف والشكوك، وإعطاء أنفسنا فترة راحة قصيرة، وإنّما مُكلِفة. يعود الحنين ببعضهم إلى الحرب الباردة، ويتّكل آخرون على انتفاضة يقوم بها «الزعيم» الأميركي، فيما يتمسّك عديدون بشدّة بفكرة الغرب الذي من المُفترَض أن يُجسِّد كرامة العالَم...

ما من جديد في هذا النداء المُثير للشفقة من أجل العودة إلى الماضي. دعونا نذكر كيف أنّ الأُسر الأوروبية الحاكمة، بعد الهلع الذي أصابها، دخلت في حقبة ما بعد نابليون وهي تشيد بفضائل الشرعية الملَكية المُستعادة. وفي الإعداد لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، بقي معظم اللّاعبين الأساسيّين متأثّرين بعمق بالفترة السابقة. فكليمنصو كان يستمتع بالثأر من ألمانيا، ورئيس الوزراء البريطاني لويد جورج، ونائب وزير خارجيّته اللّورد روبرت سيسيل، كانا يتصوّران عصبة الأُمم بما يتطابق والذكرى التي

حفظاها عن مؤتمر فيينا، بتحالفاته، وناديه وميزان القوى الذي نتج عنه... هل ترانا نعتقد بأنّ العلاقات الدّولية تنحو في الأساس باتّجاه المحافظة؟ على الأرجح: بما أنّه ليس من حكومةٍ عالمية، لا يمكن تصوّر الحياة الدّولية إلّا كسياداتٍ تُضاف الواحدة إلى الأخرى، وتتعاون قَدْر المستطاع، ما يجعل من الوضع القائم في الواقع أفضل حلّ وَسَط مُحتمَل في ما بينها... علاوة على ذلك، بما أنّ المصلحة الوطنية - أو على الأقلّ التصوّر المتكوِّن عنها ـ هي سلعة مُربحة في «السوق الانتخابي»، من الأجدى بذل كلّ الجهود للمحافظة على مكانة مكتسبة سابقاً، بدل العمل للحفاظ على المُلكيّات المشتركة التي يحتاج إليها الكوكب للاستمرار، وهو أمر يُخشى أن يكون مُكلفاً وذا مردود ضئيل على المدى القصير...

من هنا، فإنّ هذا النقص في الإبداع، وهذا الفقدان للتبصّر المتواصل والمنهجيّ، وهذا النقص في الاهتمام بما هو أشمل، وهذا الميل المُلحّ لإعادة إنتاج الماضي، كلّها أمور تزيد من حدّة المشكلات: انتشار العنف الدّولي الذي يتشظّى وتضعف إمكانيات السيطرة عليه، أوجه عدم مساواة تزداد اتّساعاً، قضايا شائكة اجتماعية وبيئية لم تسلك طريقها للمعالجة، دولٌ تنهار ومُلكيات مشتركة تُستنفَد. كلّ ذلك في الواقع يقودنا إلى التشكيك في «العَولَمة»، وهو مصطلح يُستخدَم في كلّ مناسبة، إمّا للذمّ أو لتشكيل ستار، أكثر ممّا هو نقطة انطلاق للتفكير. مع ذلك، إنّ التعقيد الذي يلفّ هذه الظاهرة يستحقّ منّا أكثر من ذلك: إنّ التصرّف بشكل صحيح في عالمٍ لم يَعُد التعامل معه يتمّ على

مستوى الـدُّول المُتجاورة، وإنّما على صعيد الكوكب بأكمله، يستدعي على الأقلّ «جهداً للتكيّف». وهو يجب أن يقودنا أيضاً إلى تخفيض مخزون التصنيفات الثابتة إلى حدّه الأدنى. فحين يحدث تغيّر بهذا الحجم في ميدان العمل، لا يعود مؤكّداً أنّ الأدوات السابقة تبقى مُتلائِمة، ذلك أنّ مفاهيم مثل «الأرض»، «الحدود»، «السيادة»، «الأمن الوطني» تفقد معناها القديم الذي يعود لقرونٍ عدّة خَلت. وليس مؤكّداً كذلك أنّ العَولَمة تقودنا بالضرورة إلى الاستسلام إلى ليبراليةٍ جديدة مُتغطرِسة عرفت كيف تلعب بمهارة على هزيمة «المُعسكَر الاشتراكي»، وعلى التكافؤ المُفرِط بين عالمٍ شامل وسوقٍ لا يتجزّأ. إنّ الليبرالية الاقتصادية ليست القاعدة الوحيدة المُمكنة لممارسة الترابط على نطاقٍ شامل!

تمتدّ جذور المِحن الحالية جُزئياً إلى نوعٍ من اللّعنة، لا شيء يُتيح لنا القول إنّها قاتلة. فالعالَم لم ينجح في أيّ وقت من الأوقات في إحداثِ ثورة في اللّعبة الدّولية إلّا عن طريق الحرب، وربما اعتُبر هذا الأمر من أحد انتصارات هوبز Hobbes الكبرى بعد وفاته. هكذا لم تَنبعِث إنجازات الرئيس ويلسون إلّا للإشارة إلى «الوجه المُحارِب»، فيما لا يشير أحد اليوم إلى نتاج ليون بورجوا Léon Bourgeois ونظرته الحديثة جدّاً لإقامة تيّار تضامن دوليّ يتجاوز الفعل العسكري، ولهذا السبب، وُصف بِـ «طالب المُحال» (أو رجل اليوتوبيا) ولم يعد في دائرة الضوء. أمّا تعدّدية الأطراف التي كانت ستُساعد على التقدّم باتّجاه السلام، فشَهِدت انحرافاً في مسارها منذ تكوّنها، بحيث نشأت في داخلها بالذّات كتلة متحصِّنة بالقوّة أتاحت للدُّول العظمى

البقاء على تخوم الشرعية الدّولية الجديدة. بدوره مشروع إنشاء جيش تابع للأُمم المتّحدة قادر على التدخّل باسم الجميع وليس باسم مَن يمتلكون القوّة، بَقي حِبراً على ورق. هكذا سيكون من الوَهْم الاعتقاد أنّ هذا النّظام قابل للإصلاح بسهولة، لأنّ أيّ نيّة من هذا القبيل سوف تكون على الدّوام رهينة حقّ النّقض الذي يمتلكه الأقوياء...

للخروج من هذه الدوّامة العقيمة والخطيرة، ومن هذه الحتميّة العسكرية التي ليست كذلك إلّا في الظاهر، يتوجّب الالتفات إلى الدبلوماسية بشكلٍ أساسي للعمل على تطويرها وإصلاحها. نبدأ أوّلاً بوضْعها على السكّة الصحيحة، والتحدّث إلى الجميع، والنّظر إليها لا كأداةٍ للعقاب، أو لتعزيز الذّات أو للخطابة، وإنّما لإدارة الأزمات. إنّها تقنية الطوارىء التي يجب ألّا تستجيب إلى أيّ عقلانية سوى تلك التي تهدف إلى الانكباب على التوتّرات من أجل الحدّ منها. إنّ مهمّتها أيضاً تكمن في إحياء التفاوض الذي نرى مساحته تتقلّص على مرّ الأيام، حتّى إنّ الدهشة تملّكتنا لرؤية عملية التفاوض تنشط بمناسبة توقيع اتفاق 14 تموز (يوليو) 2015 بشأن القضيّة النوويّة الإيرانية. يجب عليها، بوصفها عملاً تقنيّاً، أن تتميّز عن «السياسة الدّولية»، التي تحوّلت في الواقع اليوم إلى «سياسة عالميّة». فهذه الأخيرة تُغذّي نظرةً للعالم لم تعد موجودة، إلّا بطريقة بائسة حين نُخرجها من متاحف الفكر. وفي الوقت الذي تزيد فيه العَولَمة من ضغطها، يتراجع حضور هذه السياسة، وتُصبِح أقلّ عقلانية، وأقلّ مُلاءمة، وأقلّ إثارة للاهتمام. وبما أنّها قضيّة تهمّ المواطن، لفرط ما تُلامِس المسائل

الأكثر حميميّة للناس، يجب أن تكون مفتوحة على النقاش، وأن تحتلّ صلب الحَملات الانتخابية، وأن توضَع تحت المراقبة، وتكون موضوع تبادل للآراء. ولا بدّ لها من أن تخضع للتحديث بدل أن تكون إعادة إنتاج دائمة لخياراتٍ عفا عليها الزمن بفعل التغيير الاجتماعي.

وفي ما يعود للعَولَمة، عليها أن تقوم بالإعلان، والإصلاح، والتركيز. «الإعلان» عن تكافؤ المصائر البشرية، وعن حقّ الجميع بالتساوي في المشاركة في حُكم العالَم. وهنا لا بدّ من تجاوز هذا المنطق الفولاذي للأوليغارشيّة الدّولية، كما حصل في السابق على مستوى الدُّول، من خلال وضع الفاعل المَعنيّ مُجدّداً في صلب المداولات الدّولية. إذا ما قلنا ذلك بصوتٍ عالٍ وقويّ، وكَسَرنا علناً ظهر هذا الحلف الأوليغارشي، فإنّنا نكون قد حقّقنا تقدّماً ملحوظاً نحو السِّلم والثّقة المُتبادَلة. «إصلاح» نظام اجتماعي عالميّ يعاني من تفاوتات اجتماعية ـ اقتصادية ظاهرة للعيان أكثر فأكثر، وهي أصبحت غير مُحتمَلة، وبالتالي فإنّها تتّسم بالخطورة. إنّ إعادة توزّع الثروة على المستوى العالمي أصبح الأمر الأهمّ والأكثر إلحاحاً من بين المهمّات التي تقع على عاتق هذه السياسة الجديدة، والتحدّي الأوّل للأمن الجماعي. لم يَعُد مقبولاً أن تتراجع باستمرار المساعدة الرسمية للتنمية في فرنسا، بينما تتزايد في المقابل الإمكانات العسكرية المُخصَّصة لبلدان الجنوب. كذلك، لا بدّ من «إصلاح» هذا الخلل في النهج السياسي الذي تُعاني منه البلدان المأزومة، والذي يَنخُر بُنيتها ويَجعَلها تتراجع إلى مصاف المجتمعات الحَربية. لقد أُهمل إلى الآن، وبشكلٍ

متعمّد، إعادة بناء الشأن السياسي في بلدان الجنوب من قِبل الحُكّام المحلّيّين المُستبدّين والقوى الوصية عليهم، وقد انجذبت الجهتان بالتّضامن إلى الموقف المُعاكِس للإصلاح. «التركيز» على المُلكيات المشترَكة، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، التي يتوقّف عليها بقاء الكوكب، والتي تَتعرَّض للانتهاك من قبل الأنانيّات الوطنية التي تتستّر تحت الشعار المُحبَّب «الدفاع عن المصالح السيادية». وفي هذه اللّعبة، يفوز مَن يندفع أكثر في المغامرات السيادية!

إنّ سياسة القبول بالآخر التي يحتاجها العالَم ليست خياليّة ولا هي فعل إحسان. إنّها ليست خياليّة لأنّها تؤدّي إلى اتّخاذ إجراءات ملموسة قادرة على إحداث التغيير داخل نظامٍ دُوليّ عفا عليه الزمن. إنّها تفترض أوّلاً إعادة تحديد السيادة وتجديدها، لأنّه لم يَعُد بوسعها في زمن العَولَمة أن تكون مُرادِفاً للانغلاق والانطواء، وإنّما يجب أن تتجسّد بالمطالبة بحقّ كلّ دولة في الإسهام بشكلٍ متساوٍ في بلْورة مفهوم العَولَمة. إنّها تنطوي على وضعِ حدٍّ نهائيّ لأيّ شكلٍ من أشكال التدخّل من جانبٍ واحد، بحيث يختلط بشكلٍ خطِر الفعل الهادف لضبط الأمور والفعل المُبرِز للقوّة. عليها أن تُعيد الاعتبار للفاعل المحلّي والفاعل القريب الاجتماعي والسياسي، كي يتمكّن من ممارسة حقّه كاملاً في المُشاركة في إدارة الأزمات التي تَعصف به. إنّها تتطلّب تفعيل المعالجة الاجتماعية للأزمات في مواجهة هذه الحروب الجديدة التي تنشأ من التفكّك الاجتماعي والمؤسّساتي أكثر من التنافس

القائم على القوّة، والذي لا تستطيع الأدوات العسكرية التقليدية التأثير فيه بأيّ شيء.

إنّ سياسة القبول بالآخر ليست فعل إحسان، لأنّها تستند في نهاية المطاف إلى فرضية المَنفَعة. وهي قد تَجد صدى لدى الفاعل السياسي لأنّها تُتيح له توفير إمكاناته، والحدّ من التكاليف المُقدَّرة بمئات مليارات الدولارات التي أُنفِقت منذ نهاية الحرب الباردة من أجل تمويل تدخّلات عسكرية لم تُحقّق أيّاً من أهدافها. إنّها تُتيح له أيضاً، في وجه المخاطر التي تُحدق بالمستقبل، أن يَضمن بفعاليّة أكبر احتواء العنف الذي يُهدِّد الغد، وأن يعيش على سطح كوكبٍ يُمكن التحكّم به. وحده هذا السلوك يُمكِن أن يضمن عالماً قائِماً على الاستقرار. إنّ الأمن في وقتنا الحاضر هو تماماً عكس ما كان عليه الأمن الوطني في أعمال هوبز، إذ إنّه بدل أن يندرج في إطار المنافسة، يتجسّد الآن في الشمولية. إنّ سلامة كلّ فرد الآن ترتبط بسلامة كلّ الآخرين، وأصبح من الوَهْم النَّظر إلى الأمور من خلال الأسوار والحصون. فحين نعمل على تأمين الأمن للآخر، نكون نعمل على تأمين سلامتنا الخاصّة. لكنّ أمن الآخر لا يمكن الوصول إليه إلّا من خلال الاحترام الذي نكنّه له وامّحاء الذّات الذي نُظهره له. إنّ عالماً يرغب في العيش بسلام لا يمكنه بلوغ ذلك إلّا على مستوى شامل، ومن خلال الاعتراف الكامل بالآخر. لقد أَدرك ذلك موريس ميرلو-بونتي (Maurice Merleau-Ponty) حين قال: «إنّ علاقتنا بالحقّ تمرّ بالآخرين. فإمّا أن نذهب إلى الحقّ برفقتهم، وإمّا لا نكون ذاهبين نحو الحقّ».

مطبعة كركي
قريطم ـ بيروت ـ تلفاكس: 862500 1 961+
E-mail: print@karaky.com